



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين
والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم

غريس نصري (جورج) يعقوب حزبون

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1441هـ-2019م

مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين

والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم

إعداد:

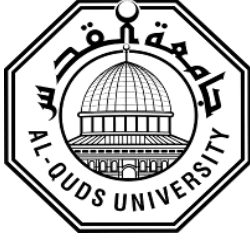
غريس نصري (جورج) يعقوب حزبون

بكالوريوس أحياء - جامعة بيت لحم / فلسطين

المشرف: د. محمد شعيبات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الإدارة التربوية من عمادة الدراسات العليا/ كلية العلوم التربوية/ جامعة القدس.

1441هـ-2019م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج إدارة تربوية

إجازة الرسالة

مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين
في مدارس محافظة بيت لحم

اسم الطالب: غريس نصري (جورج) يعقوب حزبون

الرقم الجامعي: 21710001

المشرف: الدكتور محمد شعيبات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2019/12/21 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

- | | |
|--------------------------------------|----------------|
| 1. رئيس لجنة المناقشة د. محمد شعيبات | التوقيع: |
| 2. ممتحناً داخلياً: د. كامل هاشم | التوقيع: |
| 3. ممتحناً خارجياً: د. يوسف حرفوش | التوقيع: |

القدس - فلسطين

1441هـ - 2019م

الإهداء

إلى من ربّاني على مائدة العلم، رمز العطاء والتّضحية، والديّ الحبيبين...

إلى سندي ورفيق دربي، زوجي الغالي...

إلى زينة حياتي ونورها، أولادي...

إلى أشقاء روحي وعزوتي، أختي وأخوي...

إلى كلّ من يَكُنْ لي الودّ...

أهديكم هذا الجهد المتواضع

غريس نصري حزون

إقرار

أقر أنا معدة الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع.....

غريس نصري (جورج) يعقوب حزبون

التاريخ: 2019/ 12 / 21م

الشكر والتقدير

الشكر والحمد لله أولاً وآخراً.

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والعرفان لأساتذتي الأفاضل الذين لم يخلوا بتقديم المعرفة والنصح

والإرشاد خلال مسيرتي التعليمية وأخص بالذكر مشرف الرسالة، الدكتور القدير محمد شعيبات.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للممتحن الداخلي الدكتور كامل هاشم والممتحن الخارجي الدكتور

يوسف حروفش لتفضلهما بقبول الإشراف على رسالتي ومناقشتها.

ولن أغفل أيضاً عن شكر كل من ساعدني وبذل جهداً لمساندتي في إتمام هذه الرسالة.

جزاكم الله كل الخير.

الباحثة

غريس نصري حزبون

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري ومديرات ومعلمي ومعلمات المدارس الحكومية والخاصة في مدارس محافظة بيت لحم للعام الدراسي 2020/2019م والبالغ عددهم (3012) فرداً، واختيرت منه عينة طبقية عشوائية بلغ عدد أفرادها (610) فرداً، منهم (55) مديراً ومديرة، و(555) معلماً ومعلمة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وطُبقت الدراسة مستخدمةً استبانة تشمل (58) فقرة، موزعة على خمسة مجالات هي: (الحق في الكرامة الإنسانية، والحق في التعليم، والحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي، والحق في الصحة والحق في مواجهة التمييز)، وتم التحقق من صدقها وثباتها بالطرق الإحصائية المناسبة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مدى تطبيق مبادئ حقوق الإنسان جاء بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.04)، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المستجيبين تعزى لمتغير الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمرحلة الدراسية والجهة المشرفة، في حين أظهرت النتائج وجود فروق تعزى لمتغير المسمى الوظيفي لصالح المديرين.

وفي ضوء هذه النتائج خرجت الدراسة بعدة توصيات منها تشجيع ومتابعة مديري المدارس لدورهم في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في مدارسهم والسعي للارتقاء بها نحو الأفضل.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، الإدارة المدرسية، محافظة بيت لحم.

Extent of Application of Human Rights Principles by School Administrations from the Perspectives of Teachers and Principals at Bethlehem Governorate Schools

Prepared by: Grace Nasri (George) Jacoub Hazboun

Supervised by: Dr. Mohammad Shuibat

Abstract:

The study aimed to identify the extent of application of human rights principles by school administrations from teachers' and principals' perspectives at Bethlehem governorate schools. The study population consisted of (3012) subjects in all public and private schools' teachers and principals at Bethlehem governorate schools for the academic year 2019/2020. A stratified random sample of (610) respondents was selected; it consisted of (55) principals and (555) teachers. The researcher used descriptive methodology, and it used a questionnaire which consisted of (58) items covering five fields: (Right to human dignity, right to education, right to freedom of expression, right to health, and right to counter discrimination). Both validity and reliability were verified using appropriate statistical methods.

Study results revealed that the extent of application of human rights principles by school administration scored high. The average mean of the total degree scored (4.04). Results also showed that there were no significant statistical differences in the extent of application of human rights principles by school administrations based on the respondents' perspectives due to variables of gender, degree, years of experience, scholastic stage and supervising body. Also, results showed that there are differences due to job position in favor of principals.

In light of these results, the researcher had several recommendations including encouraging and monitoring school principles for their role in applying human rights principles and seeking to improve them for the better .

Keywords: Human rights, School Administration, Bethlehem Governorate

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة

كَرَّمَ اللهُ تعالى الإنسانَ وفَضَّلَهُ على كثير من خلقه، وأنزل في شرائعه السماوية ما يحفظ هذا التَّكْرِيمَ، وعلى إثر ذلك عمد الإنسان إلى استخلاص النصوص والقوانين الشرعية ووضعها بصورة معايير ونصوص مكتوبة بحيث تسمح له بالعيش بكرامة، دون أن يمسَّها أحد بسوء، التي أطلق عليها فيما بعد "حقوق الإنسان"، الإنسان الذي هو لبنة هذا العالم، فبصلاحه تَعْمُرُ الأرض وتزدهر وبهدمه يسود الشر وينتشر، وما كل مشاكل العصر الحالي وحروبه إلا نتيجة لإهدار كرامة هذا الإنسان.

إن فلسفة حقوق الإنسان قديمة قدم التاريخ، فقد جاءت هذه الحقوق تنويعاً لمسيرة إنسانية طويلة شهدت ظهور العديد من الأفكار الإنسانية العظيمة والديانات الخالدة إضافة إلى ما جاء في الحضارات المتعاقبة من مبادئ سامية على مدى العصور (العزام، 2009).

يبقى الحديث عن حقوق الإنسان حديث الأمس واليوم والغد تتلقاه القلوب بمتعة وبهجة، كونه فطري المنشأ، وهو يعتبر ذا أهمية كبيرة على الصعيدين المحلي والدولي، حيث عقدت بشأنه مئات المؤتمرات، ووقعت عشرات المعاهدات، ولا يزال هذا الموضوع يشغل بال الكثير من المفكرين ورجال القانون (عطية، 2010).

وعلى الرغم من تأصل جذور حقوق الإنسان وما نادت به الديانات السماوية فإنّ الانتهاكات توالى والحروب تتابعت، فجاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1948، وليداً من رحم حربين عالميتين، فحدد مفهوم حقوق الإنسان، مشيراً إلى المطالب التي يتعين الوفاء بها لجميع الأفراد دونما أي تمييز بينهم سواء بسبب النوع أو الجنس أو اللون أو العقيدة أو الأصل أو لأي سبب آخر، ويجب أن يُكفل للأفراد جميعاً التمتع بهذه الحقوق أو المطالب بحكم كونهم بشراً، وباعتبار أن وجودهم بهذه الصفة لا يتحقق إلا بذلك (الصباح، 1997). وقد زاد الاهتمام بحقوق الإنسان في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت الأمم الراقية لا تقاس بتقدمها ونسبة المتعلمين فيها، وعدد الأسرة في مستشفياتها فحسب، وإنما أيضاً بمقدار ما توفره لأفرادها من هامش لحرية التعبير عن أفكارهم وآرائهم، دون تقييد أو ترهيب من السلطات القائمة سواء أكانت هذه السلطات سياسية أم إدارية أم تربوية (عواد وآخرون، 2008).

ومن أهم المؤسسات المجتمعية التي تلعب دوراً أساساً في غرس مبادئ حقوق الإنسان المدرسة؛ فهي المجتمع المصغر الذي يعيش فيها تلاميذ اليوم، مواطنو الغد وقادته، وقد أصبح ينظر إليها على أنها مؤسسة تربوية، رياضية، قائمة للتغيير، تساعد في إعداد تلاميذها لمجتمع عالمي دائم التغيير، وإعدادهم حتى يكونوا واعين لحقوقهم الإنسانية، وما يترتب على هذه الحقوق من واجبات والتزامات نحو أنفسهم وغيرهم، وقادرين على تحقيق أكبر قدر من التفاهم والتواصل على المستوى العالمي، والمساهمة في تعزيز مفاهيم ومبادئ الحياة الديمقراطية والقيم الإنسانية النبيلة، بالإضافة إلى تطوير قيم واتجاهات التسامح لديهم وتزويدهم بمهارات إبداعية لحل المشكلات والخلافات والنزاعات مع الآخرين (عطية، 2010).

وفي ضوء هذه التطلعات والطموحات تصبح التربية الموجهة نحو تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان في مدارسنا ضرورة حياتية ملحة لا يجوز إغفالها، وقد برز هذا التوجه دولياً في توصيات العديد من

المؤتمرات الدولية للتعليم العام، وذلك استناداً للمادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فكانت التوصية الخاصة التي صدرت عن المؤتمر الدولي للتعليم المنعقد في عام 1974 بإشراف منظمة اليونسكو على النحو الآتي: "ينبغي أن تكون التربية مشربة بالأهداف والغايات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة والميثاق التأسيسي لليونسكو والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولا سيما الفقرة الثانية من المادة السادسة والعشرين من الإعلان والتي تنص على أن التعليم يجب أن يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحياته وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تطلع إليها الأمم المتحدة لحفظ السلام" (UNESCO, 2019).

والمدرسة تعتمد في تحقيق أهدافها وإنجازاتها اعتماداً كبيراً على إدارتها، وهذه الإدارة هي في الدرجة الأولى مدير المدرسة باعتباره محور العملية الإدارية. فالمدير هو الركيزة الأساسية في النهوض بمستوى الإدارة المدرسية وتطويرها، والعنصر الفعال الذي يتوقف عليه نجاح العمل الإداري في المدرسة، فيتجسد دوره في كيفية إدارته، وإمكانية قيامه بالأعمال المتعددة والممارسات الإدارية (عابدين، 2001).

وتتعلق أهم ممارسات المديرين الإدارية بمدى تطبيقهم لمبادئ حقوق الإنسان في مدارسهم، فأشار عواد وآخرون (2008) إلى أنه يجب تفعيل دور المؤسسات التعليمية في تنمية الوعي بحقوق الإنسان، ففيها تنمو شخصية الطلبة ومواهبهم، وقدراتهم العقلية والبدنية، ويتحدد مصير المجتمع الذي لا يمكن أن يستقيم ما لم تضطلع مؤسسات التعليم بدورها في تشكيل سلوك الطلبة وتكوين مشاعرهم واتجاهاتهم نحو القيم العليا والنبيلة، التي يراد لها أن تكون أسساً تقام عليها حياتهم الفعلية، فتطبع فيهم الإيمان بإنسانية الإنسان، وترسي وتُجذّر في ذواتهم قيم التسامح واحترام الآخرين، والمساواة والعدالة والحرية والسلام، والصداقة بين الشعوب بدلاً من قيم التسلط والجمود التي قد تكون سبباً في ظهور حالات العنف والتطرف بين الطلبة.

كما أكد عطية (2010) أنه ينبغي على الإدارة المدرسية اعتماد مبادئ حقوق الإنسان في جميع عملياتها وإجراءاتها وممارساتها، وأن تجعل منها قاعدة عمل وإطار يحدد رسالتها ورؤيتها وبرامجها وفعاليتها التربوية، فلا يُتوقع من العاملين في المدرسة على اختلاف وظائفهم الإسهام في تعزيز تلك المبادئ ما لم يعيشوها بصورة عملية وحقيقية فكيف لنا أن نتوقع من معلم تطبيق مبدأ الشورى على تلاميذه في الوقت الذي لا تتاح له فرصة إبداء الرأي أو المشاركة في اتخاذ القرارات المدرسية أو أن يتوقع منه إتاحة فرصة التعبير الحر أمام تلاميذه وهو لم يمر بهذه التجربة أو الخبرة في مدرسته.

ومن هنا يأتي الدور التربوي في التأكيد على أهمية حقوق الإنسان وإيلائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة من خلال إعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الحياة التربوية الفلسطينية، وسعي المنظومة التربوية إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية والقيام بمراجعة التشريعات والقوانين الصادرة من السلطة ذات العلاقة بحقوق الإنسان لضمان تشريعات تتماشى مع المعايير المحلية والدولية للوفاء بهذه الحقوق وتوفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للتربويين المكلفين وضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق، بما يتماشى والمقبول محلياً ودولياً ولضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق (عواد وآخرون، 2008).

وفي ضوء ما تقدم ترى الباحثة أنّ موضوع الدراسة المتمثل في مدى تطبيق الإدارة المدرسية مبادئ حقوق الإنسان في المدارس يساعد على تطوير معارف التلاميذ ومهاراتهم وقيمهم واتجاهاتهم بمفاهيم تلك الحقوق ويمكّنهم من القيام بأدوارهم ومسؤولياتهم مستقبلاً كمواطنين قادرين على التكيف مع مقتضيات العصر وتحدياته تكيفاً إيجابياً ومثمرّاً ويشكل موضوع الدراسة تحديات ضاغطة على النظم التربوية بشكل عام والمدرسة بشكل خاص من أجل مراجعة فلسفاتها وأهدافها ووظائفها ومناهجها وإداراتها واستراتيجيات التعليم والتقويم والتدريب وغيرها من الفعاليات التربوية.

2.1 مشكلة الدراسة

يُتوقع من إدارة المدرسة المتمثلة بمديرها الذي يعتبر قائداً تربوياً مطوراً لمدرسته أن يعمل على إدارة المدرسة في أجواء مدرسية آمنة ومريحة ومشجعة يعيش فيها مع معلميه وطلوبته ممارسين التطبيق العملي لمبادئ الحرية والعدالة والمشاركة والتسامح والكرامة والمساواة وغيرها من مبادئ حقوق الإنسان. ومثل هذه الأجواء المنشودة تشكل الإطار والبيئة الاجتماعية والنفسية والحضارية التي تتطور من خلالها مفاهيم الطلبة واتجاهاتهم ومهاراتهم لتصبح بعداً عميقاً من أبعاد شخصياتهم كمواطنين واعين بحقوقهم وقادرين على الدفاع عنها.

ومن أهمية موضوع حقوق الإنسان ومع ارتفاع الأصوات للمطالبة بتطبيق مبادئه في كافة ميادين الحياة وبخاصة التربوية، وجدت الباحثة بأنه من الضروري الوقوف على هذا الموضوع لمعرفة ما إذا كان هناك تطبيق فعلي لتلك المبادئ في مدارسنا أم أنها مجرد شعارات رنانة تنادي بها الإدارة المدرسية دون أن يتجلى ذلك فعلياً في واقع ممارساتها، إلى جانب أن الدراسات المتعلقة بموضوع حقوق الإنسان في المدارس الفلسطينية لا تزال دون المستوى المطلوب وبخاصة إلى المزيد من الدراسات للنهوض بالواقع التربوي المحلي. في هذا السياق ارتأت الباحثة تسليط الضوء على مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان آملة أن توجه أنظار وزارة التربية والتعليم إلى موضوع حقوق الإنسان وتطبيقه في مجالاته كافة؛ ما يسهم بالنهوض بالمؤسسات التربوية وخلق جيل واعٍ ينهض بأمتّه ووطنه.

ومما سبق تحددت مشكلة الدراسة في التعرّف إلى مدى تطبيق الإدارة المدرسية مبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم.

3.1 أسئلة الدراسة

سعت الدراسة إلى الإجابة عن السؤالين الآتيين:

السؤال الأول: ما مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم؟

السؤال الثاني: هل يختلف مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم باختلاف متغير: الجنس، والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في العمل المدرسي، والمرحلة الدراسية، والجهة المشرفة؟

4.1 فرضيات الدراسة

يتفرع عن السؤال الثاني الفرضيات الصفرية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تُعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تُعزى لمتغير سنوات الخبرة في العمل الدراسي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تُعزى لمتغير المرحلة الدراسية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تُعزى لمتغير الجهة المشرفة.

5.1 أهداف الدراسة

تطمح الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف إلى مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان في مدارس محافظة بيت لحم.
- التعرف إلى مدى تأثير متغيرات الدراسة وهي: الجنس، والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في العمل المدرسي، والمرحلة الدراسية، والجهة المشرفة في تقدير أفراد عينة الدراسة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان في مدارس محافظة بيت لحم.

6.1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- تتبع أهمية الدراسة في أنها تناولت موضوعاً مهماً جديراً بالبحث والدراسة من حيث مدى تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في الميدان التربوي.

- تناولت هذه الدراسة مجالات مختلفة لم تجدها الباحثة مجتمعة، كما تناولتها هي، على حد اطلاعها على الدراسات السابقة.
- قد يستعين بهذه الدراسة كل من القائمين على العملية التعليمية والمخططين في مؤسسات حقوق الإنسان لتحسين العملية التعليمية التعلمية من خلال تسليط الضوء على مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان.
- يمكن أن تكون بمثابة مرجع يرجع إليه الباحثون، كما أن نتائج الدراسة قد تلفت انتباه القائمين على المناهج الدراسية في وزارة التربية والتعليم إلى ضرورة إثراء المناهج بمواضيع تساهم في تنمية الاتجاهات الطلابية نحو التعرف بمبادئ حقوق الإنسان.

7.1 حدود الدراسة ومحدداتها

تحددت هذه الدراسة بما يلي:

- **الحد المكاني:** اقتصرته هذه الدراسة على المدارس الخاصة والحكومية في محافظة بيت لحم.
- **الحد الزمني:** تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2019 - 2020.
- **الحد البشري:** مديرو ومديرات، معلمو ومعلمات المدارس الخاصة والحكومية في محافظة بيت لحم.
- **الحد المفاهيمي:** تحدت هذه الدراسة بالحديث عن مبادئ حقوق الإنسان المعلم والطالب في المجالات الآتية: الحق في الكرامة الإنسانية، والحق في التعليم، والحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي، والحق في الصحة، والحق في مواجهة التمييز.
- **الحد الإجرائي:** تحدت الدراسة بصدق الأداة وثباتها ودقة استجابة أفراد العينة لفقرات الاستبانة.
- **الحد الموضوعي:** اقتصرته هذه الدراسة على معرفة مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان في مدارس محافظة بيت لحم.

- **محددات الدراسة:** يتحدد تعميم نتائج الدراسة في ضوء الخصائص السيكمترية "الصدق والثبات" وموضوعية استجابة أفراد عينة الدراسة عن فقرات الأداة.

8.1 مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

تالياً تعريفٌ بمصطلحات الدراسة:

حقوق الإنسان: هي "مطالب أخلاقية أصيلة وغير قابلة للتصرف مكفولة لجميع بني البشر بفضل إنسانيتهم وحدها، فصّلت وصيغت هذه الحقوق فيما يعرف اليوم بحقوق الإنسان وجرت ترجمتها بصيغة الحقوق القانونية وتأسست وفقاً لقواعد صناعة القوانين في المجتمعات الوطنية والدولية وتعتمد هذه الحقوق على موافقة المحكومين بما يعني موافقة المستهدفين بهذه الحقوق" (حسونة، 2015، ص8).

تعرف الباحثة مدى تطبيق حقوق الإنسان إجرائياً: بالدرجة التي يحصل عليها المستجيبون - عينة الدراسة - على أداة الدراسة التي أعدت لذلك الغرض.

الإدارة المدرسية: هي "جميع الجهود المنسقة والإمكانات المتاحة والأنشطة التي يبذلها مدير المدرسة مع جميع العاملين معه من مدرسين، وإداريين وغيرهم من أجل تحقيق الأهداف التربوية داخل المدرسة، تحقيقاً فعالاً متطوراً يتماشى مع ما تهدف إليه الأمة من تربية أبنائها تربية صحيحة وعلى أساس سليم" (حمادنة، 2014، ص60).

وتعرف الباحثة الإدارة المدرسية إجرائياً:

هي قدرة مدير المدرسة على توجيه وإقناع طاقم الموظفين والعاملين لديه والتأثير فيهم لتحقيق الأهداف التي تسعى المدرسة لتحقيقها والتمثلة في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان داخل البيئة المدرسية.

محافظة بيت لحم: تقع محافظة بيت لحم بين محافظتي القدس والخليل وعلى بعد (8) كم جنوب مدينة القدس، ومن الجنوب تحدها محافظة الخليل، ومن الشرق البحر الميت، ومن الغرب أراضي عام

1948، وتبلغ المساحة الكلية للمحافظة حوالي (608 كم²) وتعد المحافظة رابع أكبر محافظات
الضفة الغربية البالغ عددها إحدى عشرة محافظة (عودة، 2011، ص4).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة

حظيت مبادئ حقوق الإنسان ولا تزال تحظى باهتمام العديد من الباحثين، كونها تعتبر حقاً يحفظ كرامة الإنسان، هذا الحق الذي بدأ مع بدء الشرائع السماوية التي حثت على احترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية، وأنت من بعدها الأعراف عند الشعوب لتسير وفق هذا النهج حتى وصلنا إلى إعلان النصوص العالمية لحقوق الإنسان.

وفي هذا الفصل حاولت الباحثة تقديم صورة مفصلة عن مبادئ حقوق الإنسان وذلك من خلال تناولها تعريف الحق وتعريف حقوق الإنسان، وتناولت كذلك تاريخ نشأة حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان في الأديان السماوية، وخصائص حقوق الإنسان، وأهمية مبادئ حقوق الإنسان، وعناصر مبادئ حقوق الإنسان، ومعوقات توظيف حقوق الإنسان، ودور الإدارة المدرسية في تنمية الوعي بحقوق الإنسان، وحقوق المعلم وحقوق الطالب وحقوق الإنسان في فلسطين.

2.2 مفهوم الحق لغةً واصطلاحاً

يُعرّف الجرجاني (د.ت، ص79) الحق لغةً بأنه "الشيء الثابت حقيقة، ويستعمل في الصدق والصواب، فيقال: قول حق وصواب، كما يقال بأنه الشيء الثابت الذي لا يسوغ إنكاره".

أما الجوهري (1956، ص1460) فعَرّف الحقّ بأنه "خلاف الباطل، والحق واحد الحقوق، والحقّة أخص منه"، وأما قبيطة (2010، ص10) فيعرّفه بأنه "مصلحة أو منفعة أو فائدة مستحقة شرعاً" وهو يرى بأن الخاصية الأساسية لحقوق الإنسان تعتبر واجبات محمية بالضمانات التشريعية، وليست مجرد حقوق طبيعية كما في توصيات النصوص الدولية.

وأما اصطلاحاً فيُعرّفه الرشيدي وحسن (2002، ص17) بأنه "المصالح والحريات التي يتوقعها أفراد المجتمع بما يتفق مع معايير هذا المجتمع، وهذه المصالح يحميها القانون، وتنقسم إلى مصالح مادية كحق الملكية، أو تكون معنوية كالحقوق الشخصية: الحق في الحرية، وسلامة البدن، وفي النظافة على شرف الإنسان واعتباره"، ويعرفه الجرجاني (د.ت، ص79) بأنه "الحكم المطابق للواقع يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب باعتبار اشتغالها على ذلك"، ويُعرّف بدير (2017، ص2) الحقّ بأنه "المصلحة أو المنفعة أو السلطة الثانية لصاحبها بموجب الشرع أو القانون أو العقود التي تنشئ حقوقاً بين أطرافها على أساس قانوني عادل".

وأما المقصود بالحق من وجهة نظر حقوق الإنسان فهو "أن تتقرر لمصلحة شخص معين بذاته سلطة أو سلطات قانونية معينة، يستأثر بها ويوجد واجب عام على الكافة باحترامها" (سليم وآخرون، 2008، ص16).

وأشار الحسين (2017) إلى أن للحق أربعة أركان أساسية، وهي:

1. **المضمون (المحتوى):** وهي المنفعة التي يحصل عليها الفرد من عمله قد يكون مالياً أو غير ذلك.
2. **الإنسان المكلف (الجماعة):** وما لهم من حقوق؛ كحق الحرية، والمساواة، والعدل.
3. **صاحب الحق:** وهو المالك، وقد يكون فرداً أو جماعة.
4. **الشرعية:** وهي كل ما تحتويه من أحكام، وتوجيهات، وقوانين، وأنظمة، ومواد، وبنود وما إلى ذلك.

ومن خلال ما سبق تعرّف الباحثة الحق إجرائياً بأنه الأمر الثابت الذي لا يمكن إنكاره في نفس الفرد، وهو الامتياز الذي يمتلكه الفرد في مواجهة كل من هو رئيساً عليه بما فيها الدولة، حيث يطالب صاحب الحق به مستنداً إلى القوانين الشرعية والوضعية التي تحفظ حقوقه.

3.2 مفهوم حقوق الإنسان

وجدت صعوبة في تحديد مفهوم موحد لحقوق الإنسان، ومع ذلك حاول البعض تعريفها بأنها "فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية يختص بتحديد الحقوق والرخصة الضرورية التي تتيح ازدهار شخصية كل فرد في المجتمع استناداً إلى كرامته الإنسانية" (سليم وآخرون، 2008، ص23). وأما المواثيق الدولية فقد عرّفت حقوق الإنسان بأنها "مجموعة من القواعد القانونية العامة والمجرّدة، التي ارتضتها الجماعة الدوليّة وأصدرتها في صورة معاهدات ملزمة" (أبو غدة، 2014، ص97)، وعرّفت منظمة الأمم المتحدة (1989) حقوق الإنسان بأنها "تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتنا والتي لا يمكن بدونها أن نعيش بوصفنا بشر" (نعمان ووطن، 2012، ص559).

وعرّف المصدق (1999، ص15) حقوق الإنسان بأنها "مجموعة من الحقوق التي تُحدّد في آن واحد حرية الإنسان والتّفتح الكلي لشخصيته بالنّطلق إلى مثل يغتني باستمرار دون أن ينضب". ويعرّف الحسين (2017، ص269) حقوق الإنسان بأنها "مجموعة من الضمانات والمزايا المتصلة طبيعياً بكل إنسان والتي يستحيل على البشر العيش بدونها، كالحرية والعدالة والمساواة، بحيث يكون للجميع الحق في التّمتع بها مع الحماية القانونية، والإجراءات الكافية التي تضمن هذه الحقوق وتحميها".

وتعرّف الباحثة حقوق الإنسان بأنها تلك الحقوق الشرعية والنصوص الدولية التي تضمن حماية الإنسان أفراداً وجماعات، وفي مختلف المجالات مع نبذ التمييز العنصري بكافة أشكاله؛ إما للجنس، أو العرق، أو الدين، أو اللون، وأن يتمتع الجميع بكافة حقوقه السياسية، والمدنية، والاقتصادية،

والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية الواردة في الإعلانات والاتفاقيات الدولية لتنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة.

4.2 تاريخ نشأة حقوق الإنسان

كان الإنسان قديماً يعيش على شكل مجموعات دائمة الترحال لبحثها عن الماء والكلاء، ولم يكن لديها أية مبادئ واضحة لحقوق الإنسان، سوى ما كان موجوداً في الشريعة السماوية قديماً أو من خلال الأعراف والعادات التي كانت تلك الجماعات تقرها فيما بينها، والتي في الغالب كانت بيد كبار القوم وأسيادهم، أما على نطاق الأسرة فكان يسودها النظام الأبوي، وفي الغالب هذه الأنظمة كانت كثيراً ما تفتقر لمبادئ حقوق الإنسان لكونها كانت تضع مصالحها واعتبارات فوق أي فرد (قيطة، 2010).

وبالنظر إلى الشرائع السماوية فإننا نجد فيها المنشأ الحقيقي لحقوق الإنسان، حيث أمر الله تعالى آدم عليه السلام، بعد خلقه، بأن يعيش في الجنة، وكفل له الحياة بكرامة، وحق المسكن والمأكل، كما أمره بالمقابل بأن لا يقرب الشجرة المحرمة، هذا كان قبل ظهور البشرية على الأرض، ولكن بعد تكاثر البشرية ظهرت أولى النصوص التي تقر مبادئ حقوق الإنسان التي تعود للعصر البابلي وتحديداً للعام (1750 ق.م) (أبو زيد، 2009) في شريعة حمورابي، حيث أكدت احترام وتقدير الملكية للإنسان، وفي الأعوام (479-551 ق.م) ظهرت مفاهيم العدالة في كتاب "كونفوشيوس"، وفي حضارة اليونان أعطيت المرأة بعض الحقوق كالإرث (العزام، 2009)، وفي الحضارة الرومانية في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد أعطي الإنسان حق الملكية، ومسائل في الأحوال الشخصية (صباريني، 1997).

ومن ثم ظهرت لدى اليونانيين في القرن الرابع قبل الميلاد عندما تم إصدار عفو عام عن المحكومين بجرائم سياسية، بالإضافة إلى تخفيض الضرائب على الفلاحين، وتحديد سلطة الأب على أولاده، حيث كان في عاداتهم أنه من حق الأب أن يقوم بقتل ولده، أو بيع بناته. كما نلمس حقوق الإنسان كذلك في فلسفة أفلاطون عندما طالب بمساواة المرأة بالرجل في مختلف الميادين، فيما ركّز أرسطو على

مشاركة المواطنين الصالحين في الحكم والذي اشترط في ذلك صلاح الحاكم، كما ظهر في قوله: "الحرية ذات وجهين: الوجه الأول أن نكون بالتناوب حكاماً ومحكومين، والوجه الآخر أن يكون لكل فرد حرّية التصرف كما يشاء" (بيرم، 1998).

كما كانت في تلك الفترة أيضاً تسود الديانة اليهودية وتعاليم حقوق الإنسان، ومن ثم مع بداية القرن الأول الميلادي بدأت تنتشر تعاليم الديانة المسيحية والتي تعززت مع بدايات القرن الثالث الميلادي، حيث أكدت تلك التعاليم على تكريم الإنسان على أساس المحبة والاحترام والتقدير، كما كانت تنادي بالمساواة والحقوق واحترام الشخصية البشرية (شعنان، 2012).

وفي أوائل القرن السابع الميلادي جاءت الشريعة الإسلامية التي حددت للناس المنهج الذي ينادي بالحفاظ على الكرامة الإنسانية، والذي ورد بنصوص أمرة لتكون منحة إلهية تبرز كرامة الإنسان (الطعيمات، 2003)، وقد استمرت بعد ذلك هذه الشريعة لأزمنة طويلة شهدت خلالها سنوات من احترامها لمبادئ حقوق الإنسان، ولا تخلو بعض فتراتها من وجود انتهاكات لهذه الحقوق والتي في الغالب كانت تؤدي إلى ثورة الأفراد على سادة دولتهم، واستمرار ذلك حتى سقوط هذه الدولة.

ويعد الانطلاق الفعلي لفكرة حقوق الإنسان في الغرب جاء مع الثورة الفرنسية، وثورة الشعب الإنجليزي (راضي وعبد الهادي، 2007)، ففي بداية القرن الثالث عشر، كانت البداية الأولى للتحرك من الظلم والطغيان الذي دام مئات السنين، كنتيجة لحكم ملوك أوروبا الظالم، ففي عام 1215م بعد ثورة الشعب البريطاني على النبلاء صدرت الوثيقة العظمى أو وثيقة الحقوق والحريات (Magna Charta)، حيث أجبر الشعب الملك جون على إقرارها، والتي مفادها تضمنت حقوق كل من النبلاء والحقوق العامة، وبعد ذلك توالى العديد من الوثائق والقوانين التي تطالب بحقوق الشعب العامة الديمقراطية، ومبدأ الشرعية، وسيادة القانون، وفي عام 1628م أقر البرلمان البريطاني عريضة الحقوق أو التماس الحقوق (Petition Rights) والتي تضمنت وثيقة بها مجموعة من حقوق الشعب بكافة طبقاته، بما في ذلك

التأكيد على عدم الحكم على أحد أو سجنه حتى تثبت إدانته أو تهمته، وأن لا يتم استخدام الأحكام العرفية وقت السلم (الراجحي، 2004).

وفي بداية القرن الماضي، أي القرن العشرين، زاد اهتمام الدول وعلى مستوى العالم بقضية حقوق الإنسان، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في العام 1945م، والذين انعكس فيما بعد على ميثاق الأمم المتحدة الذي أقره المؤتمر التأسيسي المنعقد في سان فرانسيسكو في ذات العام، وقد استمرت جهود الأعضاء المجتمعين في تطوير مفاهيم لحقوق الإنسان حتى أثمرت من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الثاني 1948م، حيث تضمن حينها ثلاثين مادة تضمنت الحقوق السياسية والاجتماعية والفردية والمساواة (الإبراهيمي، 2015).

وفي العام 1950م قام أعضاء المجلس الأوروبي بتوقيع اتفاق فيما بينهم لحماية حقوق الإنسان والتي كانت تكراراً لما تضمنته مبادئ حقوق الإنسان، وأقروا فيها مجموعة من المبادئ والتي عرفت باسم الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 1953 (الطعيمات، 2003).

وقد استمرت العديد من الجهود للتأكيد على مبادئ حقوق الإنسان، من ذلك جهود منظمة الدول الأمريكية، واللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، وجهود منظمة الوحدة الأفريقية، وجهود مجلس جامعة الدول العربية، وغيرها مع بدايات القرن العشرين، حيث تم توسيع هيكل القانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال سلسلة من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك المعتمدة منذ عام 1945، وقد أصبح قانون حقوق الإنسان قانوناً دولياً ملزماً حتى للدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة منذ بداية العام 1990م. ومنذ صدوره حتى الآن تم التصديق على ستين وثيقة للأمم المتحدة وجميعها مرتبطة بحقوق الإنسان، وتتضمن أهم الوثائق العامة والأساسية للأمم المتحدة والمرتبطة بحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة (1945م)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948م)،

والاتفاقيتين الدوليتين لحقوق الإنسان (1966م) وهما: الاتفاقية الدولية لحقوق السياسية والمدنية، والاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (أبو زيد، 2009)، بالإضافة إلى اتفاقية منع ومكافحة جريمة الإبادة الجماعية (1948)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، واتفاقية حقوق الطفل (1989)، واتفاقيات أخرى كاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرت عام (2006) (الأمم المتحدة، 2019).

وأما فيما يخص الدول العربية فهي الأخرى وعلى غرار الدول المتقدمة في هذا المجال فقد سعت إلى تشكيل لجان متعددة ومتخصصة بمواضيع حقوق الإنسان، فقامت بإنشاء لجنة دائمة تعنى بحقوق الإنسان وكان ذلك في العام 1968م في بيروت. وفي العام 1971م قامت بتشكيل لجنة من الخبراء لوضع مشروع إعلان عربي لحقوق الإنسان، وقد تكوّن هذا الإعلان من إحدى وثلاثين مادة، قسّمت إلى مجموعتين؛ إحداها ذات علاقة بالحقوق السياسية والمدنية، والثانية ذات علاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفي العام 1986م عقد مؤتمر الخبراء العرب والذي عدّل على المواد السابقة وتم إضافة مواد أخرى إليها بحيث وصلت عدد المواد التي خرج بها المؤتمر خمسًا وستين مادة (قسيطة، 2010).

ويعود جلّ هذا الاهتمام بحقوق الإنسان خاصة في السنوات الأخيرة من القرنين العشرين والحادي والعشرين كما أشار إليه عواد وآخرون (2008) للأسباب التالية:

1. لم تعد مسألة حقوق الإنسان مسألة فردية، وإنما قضية إنسانية عالمية.
2. في القرنين العشرين والحادي والعشرين أصبحت قضية حقوق الإنسان ذات أهمية بالنسبة لكل نظام حكم، حيث كل منها يتبنى شعارات تشيد بحقوق الإنسان من خلال تحصين نفسه بالشرعية الديمقراطية وتجنب تصنيفه بالدكتاتورية.

3. كل دولة اليوم بات يقاس تقدمها وعظمتها من خلال مقدار تطبيقها لمبادئ حقوق الإنسان واحترامها لتلك الحقوق.

4. أن عدم التزام الدول بمبادئ حقوق الإنسان وتكبيها له كان ولا زال سبباً في انهيار العديد من الدول والحضارات على مر العصور.

5.2 حقوق الإنسان في الأديان السماوية

لا يمكن أن نجد مبادئ لحقوق الإنسان أفضل من تلك التي شرعها الله في كتبه، وألزم بها بني البشر، والتي تقوم على احترام الحقوق وحفظ كرامة الإنسان. وقد تناولت الباحثة تحت هذا البند مبادئ حقوق الإنسان الواردة في الشرائع السماوية "اليهودية، والمسيحية، والإسلام".

1.5.2. حقوق الإنسان في اليهودية:

في الوقت الذي كان الفساد والظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي سائداً الأرض، جاءت الشريعة اليهودية بأمر من الله، عز وجل، لكي تسود العدالة بين أفراد الإنسانية، وقد ارتكزت هذه الشريعة على ثلاثة أعمدة، هي: الحق، والعدل، والسلام. وقد أكدت هذه الشريعة على أن الله قد خلق أفراد البشرية أحراراً فلا سلطان لأحد على آخر، وأيضاً مراعاة الصالح العام لتأكيد وصيانة المجتمع، والديمقراطية والشورى أساس الحكم (أبو زيد، 2009).

ونجد ذلك في سفر الخروج (الإصحاح 20 / 2-3): "أنا الرب إلهك الذي أخرجك من أرض مصر من بيت العبودية، لا يكن لك آلهة أخرى أمامي"، كما ورد في هذا السفر العديد من الوصايا التي تتمثل في حقوق الإنسان منها "أكرم أباك وأمك لكي تطول أيامك على الأرض التي يعطيك الرب إلهك. لا تقتل. لا تزني. لا تسرق. لا تشهد على قريبك شهادة زور. لا تشته بيت قريبك، لا تشته امرأة قريبك، ولا عبده، ولا أمته، ولا ثوره، ولا حماره، ولا شيئاً مما لقريبك" (إصحاح 20 / 12-17)، كما ورد كذلك في سفر الخروج (إصحاح 21 / 12): "من ضرب إنساناً فمات يقتل قتلاً"، كذلك ورد "ابتعد عن كلام

الكذب، ولا تقتل البريء والبار، لأنني لا أبرر المذنب. ولا تأخذ رشوة؛ لأن الرشوة تعمي المبصرين، وتعوج كلام الأبرار. ولا تضايق الغريب فإنكم عارفون نفس الغريب، لأنكم كنتم غرباء في أرض مصر" (سفر الخروج، الإصحاح 23 / 7-9)، وهذه الآيات جميعها وغيرها الكثير تحت على منع الاضطهاد والظلم وإفشاء السلام والمحبة بين الناس، وهذا ما أشار إليه شكري (2006) إلى أن الشريعة اليهودية أمرت اليهود بطاعة الله ومحبة الآخرين، كما أوضحت لهم بأن الحياة الكريمة والسليمة هي الحياة التي يبتعد فيها الإنسان عن الشر والكراهية والحق.

2.5.2. حقوق الإنسان في المسيحية:

أنت الديانة المسيحية مؤكدة على مبادئ حقوق الإنسان التي فرضت في التوراة، كما أضافت إليها العديد من التعاليم والمبادئ السامية الجديدة للإنسان، والتي يمكن اعتبارها ثورة متقدمة على صعيد حقوق الأفراد وحررياتهم، خاصة أنها ظهرت في فترة كان الإنسان فيها مهمشاً على أيدي الإمبراطورية الرومانية، وقد نادت الشريعة المسيحية بأن الإنسان مخلوق مستقل يتمتع بقيم وأهداف عليا وحقوق طبيعية فطرية ولدت معه، خالدة، كونها سماوية من صنع الله، عز وجل، وهذا ما أشار إليه السيد المسيح، عليه السلام، بقوله: "أعط ما لقيصر لقيصر، وما لله لله" (بيرم، 1998).

وهنا يتبين من قول المسيح، عليه السلام، أنه يجب أن يُعطى كل ذي حق حقه، فالدولة عليها أن تأخذ حقوقها، والأفراد بمختلف أجناسهم وطبقاتهم عليهم أن يأخذوا حقوقهم التي فرضت في الشريعة السماوية، وكذلك في الشريعة الوضعية.

ونجد كذلك أن أسمى مبادئ حقوق الإنسان تظهر جلية في وصية السيد المسيح الكبرى ألا وهي محبة الله ومحبة القريب: "تحب قريبك كنفسك، ليس وصية أخرى أعظم من هاتين (الأولى الإيمان بالله الواحد)" (مرقص 12 / 31)، وفي السياق نفسه قال المسيح، عليه السلام: "هذه هي وصيتي أن تحبوا بعضكم بعضاً كما أحببتكم" (يوحنا 15 / 12)، كما ورد في رسالة بولس الرسول إلى أهل غلاطية

(الإصحاح 3 / 28) "ليس يهودي ولا يوناني، ليس عبد ولا حر، ليس ذكر وأنثى، لأنكم جميعاً واحد في المسيح يسوع".

من جلّ هذه الآيات التي وردت على لسان السيّد المسيح، عليه السّلام، وعلى لسان تلامذته ورسله، نجد أنها كانت تحثّ على احترام الآخرين، مهما اختلف أصلهم، وجنسهم، وهذه الأمور التي كان ينادي بها السيّد المسيح كان الهدف منها أن يسعى لإيجاد مجتمع يسوده السلام والمحبة والعدل والمساواة بين أفراد المجتمع البشري.

كما وأكدت على كرامة الإنسان باعتبار أن الله قد كرّمه، وعلى مساواة الجميع أمام الله، ومن هذا المنطلق دعت إلى تحرير العبيد ونبذ العبودية (الذبيب، 2007)، وهذا ما أتى متوافقاً تماماً مع المادة (4) من مبادئ حقوق الإنسان والتي تنص على أنه: "لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما" (اليونسكو، 2019).

ويأتي الحفاظ على كرامة الإنسان لكونه في الشريعة المسيحية هو صورة الله رب الكون، وهذا ما يجعله مميزاً عن باقي المخلوقات سواء من حيث التكوين، أو من حيث الدرجة أو المنزلة التي من المفروض أن يتمتع بها كونه مخلوق مبارك ذو شأن وقيمة عالية، لهذا تعتبر المسيحية أن الكرامة الإنسانية هي لصيقة في كل كائن بشري وكل فرد على وجه الأرض، وهي ليست مجرد حق أو مطلب فردي، وإنما هي ما يجب أن يكون مضموناً للجموع البشرية (المل، 2014).

3.5.2. حقوق الإنسان في الإسلام:

إن الديانة الإسلامية قدمت حقوق الإنسان بشكل واسع جداً، وبصورة مكتملة، فقد كفلت حريات كل من يعيش في كنف الدولة الإسلامية، بالإضافة إلى تشريع العدالة والمساواة، وأنه لا يحق لأي فرد أن يضطهد الآخر، بل من الواجب المحافظة على كرامة الإنسان، وأن الإنسان مرده إلى الله هو يحاسبه على أفعاله الدينية والدنيوية (الطعيمات، 2003).

وأما مصادر حقوق الإنسان في الإسلام فقد نبعت من خلال مصدرين؛ الأول: القرآن الكريم، والثاني السنة النبوية، وفيما يلي تورد الباحثة حقوق الإنسان في هذين المصدرين بإيجاز:

• القرآن الكريم

لقد وردت العديد من الآيات القرآنية التي تدل على حقوق الإنسان ومن ذلك:

• قوله تعالى: {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوا

أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَاقٍ ۖ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ

الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۗ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ

حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ۖ وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ وَالْمِيزَانِ بِالْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ

ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ۗ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} (سورة الأنعام 6 / 151-152).

• وقوله تعالى: {مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا

فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا} (سورة المائدة 5 / 32).

• وقوله تعالى في حرية العقيدة: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۚ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ

وَيُؤْمِنِ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا} (سورة البقرة 2 / 256).

يتضح من الآيات القرآنية الكريمة السابقة، أنها تنهى عن القتل بصفة عامة وخاصة قتل الأطفال، كما

تنهى عن كبائر المعاصي؛ كالزنا، وعقوق الوالدين، وشهادة الزور وغيرها، وتأمُر بالإحسان، والنهي

عن التعدي على أموال اليتامى، والإيفاء بالعهود، وهذه جميعها هي الوصايا العشرة الواردة في التوراة

والإنجيل، ليؤكد من خلالها الله، عز وجل، أن على الإنسان احترام هذه الوصايا والتقيّد بها، فهي

الطريق الذي يحفظ كرامتنا كبشر، ويجعلنا نحيا حياة تمتاز بالراحة الدائمة.

• السنة النبوية

لقد جمعت السنة النبوية الشريفة العديد من الأسس والمبادئ الإسلامية التي يصلح تطبيقها في كل زمان ومكان، وعلى جميع المستويات الفردية والجماعية، كما أوضحت علاقة الأمم ببعضها البعض. فالأحاديث النبوية التي تدل على حقوق الإنسان كثيرة ولكن تورد الباحثة بعضاً منها كأثلة:

1. قال النبي، صلى الله عليه وسلم: "ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى" (الحنفي، 1404هـ، ص361)، وهذا يعني أن البشر جميعهم بكافة أجناسهم سواسية، إذ تعود أصولهم لآدم عليه السلام.
2. وقوله عليه السلام في المساواة بين الجنسين: "النساء شقائق الرجال، لهن مثل الذي عليهن بالمعروف" (الألباني، د.ت، 5/219)، ونفهم من هذا الحديث أن المساواة بين الرجال والنساء في الثواب والعقاب وفي كافة الحقوق، والمرأة شقيقة الرجل وليست تابعة له.
3. وقوله عليه السلام بضرورة العدل مع غير المسلمين: "ألا من ظلم مُعاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة" (السخاوي، 1418هـ، 2/436).
4. وقوله عليه السلام: "من مشى مع ظالم ليُقويّه وهو يعلم أنّه ظالم، فقد خرج من الإسلام" (البيهقي، 1424هـ، 122/6).

ويتضح للباحثة من خلال ما سبق؛ أن الابتعاد عما أقرته الشرائع السماوية بحق البشرية، والواردة في "التوراة، والإنجيل، والقرآن"، وتغيير مضامينها وتفسير آياتها بحيث تتلاءم مع المصالح الشخصية لبعض الأفراد، جعلنا بعيدين كل البعد عن مبادئ حقوق الإنسان التي أمرنا وألزمنا بها الله، عزّ وجل، والتي تتلخص في حب الآخر، واحترامه، ومساعدته، مهما اختلف في الدين، والجنس، والعرق، وهذا ما نشهده بشكل واضح في عصرنا الحالي، وتحديداً في أيامنا هذه، حيث نجد مدى ظلم واستبداد الإنسان لأخيه الإنسان مدعيّاً ذلك أنّه من الشريعة السماوية، فأباح الحرب وسفك الدماء، واستعباد

الأمم، فأصبح اليوم لا يشعر بالأمان أو الطمأنينة، حتى وإن أقرت الأمم مجتمعة مبادئ لحقوق الإنسان، فلا نجد القوي اليوم يلتزم بها، وإنما يدعي بأنه يلتزم بها. فالיום تغيب عن عيون الكثيرين أن حقوق الإنسان هي تلك التي تثبت إنسانية الفرد، وهي لصيقة بشخصيته وبحقوق مواطنته، وهذه الحقوق تتسم بالعديد من الخصائص من الواجب الإلمام بها، وهذا ما سنتناوله الباحثة في بند خصائص حقوق الإنسان وصفاتها.

6.2 خصائص حقوق الإنسان وصفاتها

تتسم حقوق الإنسان بالعديد من الخصائص تورد الباحثة أهمها على النحو الآتي:

• عالمية حقوق الإنسان

بما أن حقوق الإنسان هي واجبات واجبة الوفاء للبشر، كل البشر دون استثناء، فإنه من الضروري أن يتمتعوا جميعاً بهذه الحقوق على قدم المساواة، دون أي تمييز، فالكثير من الحريات المقررة في مجال حقوق الإنسان، ضرورات أساسية لإقامة مجتمع ديمقراطي مثل حريات التعبير والحق في تكوين الجمعيات وحرية التجمع والحق في المشاركة، والحق في أن ينتخب الإنسان ويُنتخب في ظل انتخابات حرة نزيهة، وأيضاً استقلال القضاء، والمراجعة القضائية لإجراءات التشريعية (Nduta, 2015؛ وغلين، 1999).

• حقوق الإنسان طبيعية

أي أنها لا تباع ولا تشتري، ولا يتم اكتسابها، أو توريثها، فهي للجميع دون استثناء، فالجميع أخوة في الإنسانية، وهذه الحقوق متأصلة داخل كل فرد، وتنشأ معه منذ ولادته وتلازمه حتى خروجه منها، أي وفاته (سقني، 2010).

• حقوق الإنسان قيد على سيادة الدولة

أقرت مبادئ حقوق الإنسان بأنه من الواجب احترام سيادة الدولة، وعلى الدولة أن تحترم الأفراد الذين يعيشون في كنفها، لهذا حظر عليها استخدام القوة بكافة أشكالها، ولهذا فإن حقوق الإنسان وحماية الدولة للأفراد تعتبر قيداً على سيادة الدولة، أي أنها تعمل على تكبيل يديها عن كل ما ينتهك حقوق الأفراد، وتعمل على تنظيم شؤونها الداخلية الخاصة بالسكان (حسونة، 2015).

• حقوق الإنسان شمولية

كونها تتضمن قضايا ذات علاقة بالديمقراطية، والتنمية، والعدالة الإنسانية، واحترام الحريات، وسيادة القانون، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق اللاجئين، والمهاجرين، والأقليات، والمهمشين، والفقراء، وغيرهم (مصطفى وآخرون، 2015؛ Alderson, 1999).

• ديمقراطية حقوق الإنسان

تضمن مبادئ حقوق الإنسان احترام ديمقراطية المجتمعات الخصوصية والثقافية، كما تضمن الحد الأدنى من الشروط الضرورية للإنسان كي يستطيع متابعة حياته الخاصة بصفة عادية، وهذا يعني أن الأفراد والجماعات أحرار في الاحتفاظ والدفاع عن خصوصياتهم المختلفة الدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية (شعنان، 2012).

وأشار رحال (2014) إلى أهم الصفات الخاصة بمبادئ حقوق الإنسان على النحو الآتي:

1. علو حقوق الإنسان، أي أن هذا القانون يعلو على القوانين الدولية والوطنية.
2. قواعد قانون حقوق الإنسان هي آمرة، فلا يمكن الاتفاق دولياً على مخالفتها.
3. إعلاء شأن الفرد حيث يكون الفرد مدعياً على حكومته إذا ما انتهكت أحد حقوقه سواء أمام المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.
4. الجزاء؛ إذ يوجد جزاءات دولية ووطنية لمنتهك حقوق الإنسان.

على الرغم من تلك الخصائص والصفات لحقوق الإنسان، إلا أننا لا نجد لها على أرض الواقع بصورة جلية، إذ تقتصر العديد من الدول لتطبيق هذه القوانين، بالإضافة إلى وجود تمييز عنصري عند تطبيقها، فهناك العديد من حقوق الإنسان مهدورة في مجتمعاتنا الإنسانية، وهناك انتهاك كبير لها.

7.2 أهمية مبادئ حقوق الإنسان

تعود أهمية حقوق الإنسان إلى مكانة الإنسان ذاته الذي كرمه الله حق تكريم، وفُضِّله على كثير من خلقه، إضافة إلى كونها تحمي حقوق الأفراد في العيش بكرامة، والحق في أن يحيا بحرية وأمن، وأن تتوفر لديه مطالبه الطبيعية من المسكن والمأكل والمشرب، هذا بالإضافة إلى كونها تكفل له حقوقه في المشاركة السياسية والتعبير عن رأيه، وممارسة شعائره الدينية، والعيش بسلام، وأيضاً تكفل حمايته من القتل والعنف وإساءة المعاملة (المركز الدولي للتربية على حقوق الإنسان "إكويتاس"، 2008). وقد أكدت على ما سبق منشورات الأمم المتحدة (2013) التي أقرت أن مبادئ حقوق الإنسان تعود أهميتها لكونها تكفل حماية حياة الأفراد في المجتمع، وتكفل حمايته في الحرب والسلام، وحرية الفكرية والوجدانية والدينية، وحرية الرأي والتعبير، وتكفل له حقه في الرفاه الاقتصادي والثقافي، ونبذ التمييز بسبب اللون، أو العرق، أو الجنس، أو الإعاقة، كما كفلت بأحقية التعليم، والتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

إن الناظر إلى خصائص حقوق الإنسان، والأهمية والأهداف التي أنشأت لأجلها، ومقارنتها بما نشاهده على أرض الواقع من اضطهاد، وقتل للأبرياء يجد أن هذه القوانين لا تطبق على الدول التي تعتبر نفسها عظمى وقوية، وإنما تتغاضى عن انتهاكاتها وما تقوم به من تدمير للشعوب الفقيرة والمقهورة، فلا نجد لها تدافع عن هؤلاء الأبرياء سوى بالشعارات الرنانة.

8.2 عناصر مبادئ حقوق الإنسان

هناك العديد من العناصر والحقوق التي تناولتها مبادئ حقوق الإنسان بغية الحفاظ على كرامة الإنسان وإنسانيته وحقه في العيش دون الشعور بالإذلال أو المهانة. وقد اقتصرَت الدراسة الحالية على المبادئ التالية التي انبثقت عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948):

1.8.2. الحق في الكرامة الإنسانية:

يرتكز مفهوم الحق في الكرامة الإنسانية على مفهوم الأمن الإنساني، من خلال تلبية احتياجاته المعنوية والمادية، والتي تتحقق من خلال اتباع سياسات تنموية رشيدة، من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وصون حقوق الإنسان وحياته، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون.

وفي هذا السياق جاء في تصريح للأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان عام 1999: "إن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء، وحتى تصور السيادة الوطنية فهو منشأ من أجل حماية الفرد، والذي يعد سبب وجود الدولة وليس العكس، وإنه من غير المقبول رؤية حكومات تسلب حقوق مواطنيها تحت حجة السيادة" (العدوي، 2014، ص4).

وترى يوسف (2012) أنه لا يوجد مفهوم متفق عليه لمفهوم الحق في الكرامة الإنسانية، كون أنه مفهوم حديث وبدأ تداوله مع نهاية القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، وقد أخذ يتبلور كمفهوم له كيان مستقل بعد نهاية الحرب الباردة، وتحديداً منذ تسعينيات القرن العشرين حيث استعمل من قبل عدد كبير من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لوصف برامج عمل هذه المنظمات ونشاطاتها.

لقد أقرت العديد من المواثيق الدولية وما قبلها ما أقرته الشرائع السماوية أن الإنسان يولد حراً، وليس لأحد أن يستعبده أو يذله أو يقهره أو يستغله، فلا عبودية لغير الله، عز وجل (حماس، 2016)، وهذا

ما ورد على لسان عمر بن الخطاب قبل أكثر من (1400) عام، حيث قال: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً" (الحاج، 2006).

ويمكن تلخيص مبدأ الحق في الكرامة الإنسانية بثلاثة مبادئ، وهي: (مركز إبداع المعلم، 1999، ص6)

1. الإصرار على قيمة وحرية واستقلال الفرد مقابل الجماعة، والإيمان بأن المجتمع قد وجد من أجل الفرد، وليس العكس.

2. تحديد نفوذ سلطة الدولة أو المجتمع، وربط شرعية السلطة بالموافقة الحرة والتعاقد الاجتماعي.

3. الاعتماد على العقلانية، وروح البحث العلمي المنفتح، والرغبة بالتعلم من التجربة والاستعداد لتغيير المناهج الدراسية المتبعة.

من خلال ما سبق يتضح للباحثة أن الحق في الكرامة الإنسانية تنادي به كافة شعوب العالم، وتقرها كافة الدساتير والقوانين والأنظمة، وترى أيضاً أن تطبيق الإدارة المدرسية لمبدأ الحق في الكرامة الإنسانية يتجلى من خلال تعامل الإدارة المدرسية مع المعلمين والطلاب باحترام وتقدير، كما يتجلى من خلال تعزيز وقار المعلم أمام طلبته والمجتمع المحلي، ودعمها له معنوياً، وتشجيعها إقامة علاقات إنسانية قائمة على الود والإخلاص في المدرسة. فكل ذلك من شأنه بناء جسور الثقة بين الإدارة المدرسية والمعلمين والطلبة على حدّ سواء، ورفع الروح المعنوية في المدرسة فتزداد الدافعية والاجتهاد للعمل وتعزيز الانتماء للمدرسة.

2.8.2. الحق في التعليم:

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م في المادة (26) فيما يخص الحق في التعليم "1- لكل شخص حق في التعليم، ويجب أن يوفّر التعليم مجاناً، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية، ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً، ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم، ويكون التعليم

العالي متاحاً للجميع تبعاً لكفاءتهم. 2- يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تطّلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام" (دواس وآخرون، 2009، ص24؛ Kalantry & et., al, 2009).

كما تم ضمان التعليم كحق من حقوق الإنسان في العديد من معاهدات حقوق الإنسان، منها: اتفاقية مناهضة التمييز في التعليم (1960)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، واتفاقية حقوق الطفل (1989) (UNESCO, 2019).

إن التعليم هو الطريق الرئيس للمعرفة، وطريق الفكر، وبلورة طاقة الابتكار والإبداع الكامنة داخل كل فرد، ولأجل ذلك كان ولا زال التعليم يعتبر حقاً من حقوق كل إنسان، كما أنه يعتبر أمراً حتمياً لكي يكون شخصاً فاعلاً في مجتمعه ومشاركاً ناجحاً، الأمر الذي يساعده على تخطي كل المشاكل والصعاب التي قد تواجهه، مما يساهم في تنمية وتقدم المجتمع الذي يعيش في كنفه (بيرم، 1998). كما للتعليم أهمية كبيرة، ولكافة أفراد المجتمع، بمختلف طبقاتهم الاجتماعية، فالتعليم يعتبر المحور الأساس في كثير من بنود حقوق الإنسان، كونه يدعم العديد من قدرات الإنسان، والتي تزيد من فرصه في الحصول على العمل، كما يجعله مشاركاً رئيساً وفعالاً في الأمور السياسية وتبادل الأفكار، وزيادة الخيارات المطروحة أمامه، ولهذا يمكن اعتبار أن حق التعليم هو الحق في الحياة، لذلك نجد أن العديد من المواثيق والعهد الدولية قد أولت لذلك أهمية كبيرة باعتبارها أهم معالم المساواة بين أفراد المجتمع الإنساني (مغيث وعبد الحميد، 1997).

وقد أكد بدير (2017، ص2) على ذلك، حيث أشار إلى أن الحق في التعليم هو "حرية الفرد في تلقين النشء العلم، والإعداد لجيل جديد، وحقه في أن يتلقى العلم ويختار نوعية التعليم الذي يتلقاه

والمعلم الذي يلقّنه العلم، وأن يتمتع مع غيره من المواطنين بفرصة متساوية في تلقي العلم لأقصى حدود دون أي تمييز".

وفي اتفاقية حقوق الطفل (1989) أشارت المادة (28) فيه بأنه "على الدول الأطراف أن تعترف بحق الطفل في التعليم وأن يكون التعليم الابتدائي إلزامياً ومجانياً للجميع، وضرورة اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنظم في المدارس والتقليل من معدلات التسرب"، وأوضحت المادة (29) من حقوق الطفل أن من "أهداف التعليم أن يكون موجهاً نحو تنمية شخصية الطفل ومواهبه وإعداده لحياة تستشعر المسؤولية واحترام حقوق الإنسان للحريات والقيم الثقافية والوطنية لبلدة الطفل والبلدان الأخرى" (اليافعي، 2009).

وقد خصصت جامعة الدول العربية العديد من المواد التي تقرّ أحقية التعليم لكل فرد يعيش في أي دولة عربية، ومن القوانين التي أقرتها جامعة الدول العربية ذات العلاقة بحرية التعليم ما يوافق المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "محو الأمية التزام واجب، والتعليم حق لكل مواطن على أن يكون الابتدائي منه إلزامياً كحد أدنى وبالمجان، وأن يكون كل من التعليم الثانوي والجامعي ميسوراً للجميع" (الراجحي، 2004).

وهنا تشير الباحثة إلى أن هناك ضرورة ملحة وواجبة من قبل الإدارة المدرسية بأن تؤكد على حق الطالب في التعليم من خلال قبوله في المدرسة بغض النظر عن وضعه الاجتماعي أو الصحي، والعمل على تقديم الإعانات للطلبة المحتاجين للمحافظة على استمرار تعلمهم، بالإضافة إلى ترسيخ القيم الوطنية والثقافية، وتوجيه التعليم للتنمية المتكاملة في شخصية الطلبة بالإضافة إلى تنمية مواهبهم.

3.8.2. الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي:

إن كلمة حرية الرأي والتعبير يقصد بها "أن يكون الإنسان ذا رأي معتمداً على تفكيره دونما تبعية أو تقليد أو خوف من أحد وهو له الحق في التعبير عنه بأي وسيلة شرعية كانت" (دسة، 2012، ص5). إن ضمان ممارسة هذا الحق يعتبر الركن الأساس لبناء وتطوير المجتمع الديمقراطي، ولهذا اعتبره الكثيرون بأنه وسيلة وليس غاية، لكونه يهدف لضمان تمتع الأفراد به من خلال شحن همهم وطاقاتهم وإشراكهم في إدارة الحياة العامة في الدولة، وكذلك لضمان الحكم السليم والإشراف على سير أعمالهم وإبداء الرأي فيه دون خوف (حميد، 2015).

إن حرية التفكير والتعبير عن الرأي تعتبر أحد الحقوق ذات الأهمية البالغة، وقد اهتمت به العديد من الدول بشكل حثيث منذ بدايات القرن العشرين، كما أكدت عليه مبادئ حقوق الإنسان، وتحديداً في المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود الجغرافية" (بدران، 2009)، وجاء في المادة (10) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بأن حرية بث المعلومات والأفكار تعكس النزعة الليبرالية لهذه الاتفاقية، احترام هذه الحرية، وبالأخص حرية الصحافة التي تعد من دعائم المجتمع الديمقراطي (الميداني، 2004)، وقبل ذلك جاء في المادة العاشرة من الإعلان الفرنسي للحقوق سنة 1789م بأنه "يجب الامتناع عن إزعاج أي إنسان بسبب آرائه، حتى الدينية، ما دام التعبير عنها لا يعكّر النظام العام المرتكز على القانون" (بيرم، 1998، ص313).

وفي القانون الفلسطيني تنص المادة (19) في حق حرية التفكير والتعبير "لا مساس بحرية الرأي، ولكل فلسطيني الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون"، وتنص أيضاً المادة (27) من نفس القانون والخاص بالحريات

الإعلامية "1- تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون. 2- حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبعث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة. 3- تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي" (علاونة وآخرون، 2013).

ويرى الغول (2006) بأن ممارسة الحق في حرية التعبير مرتبط بالعدد من الحقوق والحريات كحرية الطبع والنشر، وحرية النشر الإلكتروني، وحرية الرأي في إطار المرئي والمسموع، والحق في الحصول على المعلومات، والحق في التجمع السلمي.

وتأسيساً على ما سبق يتوجب على مدير المدرسة احترام آراء معلميه وطلبتة، وتقبل النقد البناء وعدم فرض آرائه عليهم، وإنما إتاحة الفرصة لهم للتعبير عنها بأسلوب الحوار والمناقشة، أو بوسائل أخرى متعددة كالرسم والدراما ومجلات الحائط وغيرها، وعدم انتقاص أي حق من حقوقهم الشخصية في حرية التعبير عن آرائهم وأفكارهم.

4.8.2. الحق في الصحة:

إن الحق في الصحة هو أحد مبادئ حقوق الإنسان تمت المناداة به فعلياً في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في مدينة ستوكهولم بالسويد في الفترة ما بين 5 إلى 17 من شهر حزيران في العام 1972، وهو يعتبر آخر الحقوق التي تمت المناداة بها من قبل الرأي العام الدولي، وينادي الحق بالصحة بأن لكل إنسان الحق في أن يعيش في بيئة تسمح له باستمرار حياته مع ضمان حفظ صحته الجسدية والعقلية والاجتماعية وصحة كافة الكائنات الحية، ونظافة ووفرة الأغذية وصلاحية المياه، والعمل على مكافحة التلوث البيئي (عميروش، 2016).

ومن مقومات حماية صحة الإنسان والتي أقرتها مبادئ حقوق الإنسان هي: أولاً: القضاء على الجوع والفقر من خلال النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، ومكافحة التصحر والجفاف، والإدارة السليمة بيئياً للتكنولوجيا الحيوية، والحماية من مخاطر النفايات الصلبة، ومكافحة التلوث البيئي وتحديداً من المواد الكيميائية السامة، والثانية: حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها، وثالثاً: حفظ عناصر البيئة الطبيعية كالغلاف الجوي، والمحيطات وكل أنواع البحار، وإدارة موارد الأراضي، ومكافحة إزالة الغابات، والتنمية المستدامة للجبال، وحفظ التنوع البيولوجي (عميروش، 2016).

وقد أقر الميثاق العربي لحقوق الإنسان في المادة (39) لسنة 2004 بأنه "تقر الدول الأطراف بحق كل فرد في المجتمع بالتمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه وفي حصول المواطن مجاناً على خدمات الرعاية الصحية الأساسية وعلى مرافق علاج الأمراض من دون أي نوع من أنواع التمييز" (جرار، 2016).

فيما تناولت المادة (24) من اتفاقية حقوق الطفل أن "تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الحصول على الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية، فضلاً عن إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الطفل على نحو تدريجي"، وفي المادة (37) من ذات الاتفاقية نصت على "ألا يُعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" (اليافعي، 2009). ومن أهداف تفعيل الحق في الصحة داخل المدارس يشير مياسا (1997) إلى ثلاثة أهداف رئيسية، وهي:

1. الهدف النمائي: وذلك بتوظيف وتحسين ظروف الحياة اليومية في المدرسة من خلال مساعدة الطلبة على تنمية قدراتهم وميولهم ومواهبهم، وأيضاً الاستفادة منها في العمل والإبداع مما ينعكس عليهم بشكل إيجابي ويعود عليهم وعلى مجتمعهم كذلك بالنفع.

2. الهدف الوقائي: من خلال توظيف المعارف النفسية للطالب في قدرته على اكتشاف الضغوط وأزمات وإحباطات ومشكلات وصراعات لديه ولدى المحيطين من حوله، وتقديم المساعدة لهم وإرشادهم ومتابعتهم حتى لا تتأزم تلك المشكلات وتتطور.

3. الهدف العلاجي: من خلال توظيف المعارف النفسية للمعلمين في قدرتهم على تشخيص وتقديم المساعدة للمضطربين نفسياً من الطلبة، وإيقاف تدهور صحتهم النفسية إلى أقل حد ممكن. وأما مسؤوليات المدرسة في تقديم الحقوق الصحية للطلبة فتكمن في تقديم الرعاية الصحية والنفسية لهم ومساعدتهم في حل مشكلاتهم، وتعليمهم الكيفية التي بها يحققون أهدافهم بطريقة ملائمة تتفق والمعايير الاجتماعية، وكذلك مراعاة قدرتهم في كل ما يتعلق بعملية التربية والتعليم، ومراعاة كل ما من شأنه ضمان نمو الطالب نمواً نفسياً سليماً (غريب وآخرون، 2008).

وبالنظر إلى ما سبق ترى الباحثة بأن هناك العديد من الأمور التي من الواجب أن تتخذها الإدارة المدرسية حول الحق في الصحة داخل البيئة المدرسية، من خلال توفير بيئة مدرسية آمنة للطلبة تُطبق فيها إجراءات السلامة العامة، وزيارة الفرق الصحية لإجراء الفحوصات الدورية للطلبة، ومتابعة أولياء الأمور فيما يخص السلامة الصحية لأبنائهم، إضافة إلى تقديم برامج توعوية وإرشاد صحي مستمر لكل من المعلمين والطلبة وأولياء أمورهم، بالإضافة إلى المتابعة الجادة للمقاصف المدرسية لحثهم على تقديم التغذية السليمة للطلبة، فالنمو الجسدي السليم للطفل يكفل نمواً نفسياً وعقلياً سليماً له.

5.8.2. الحق في مواجهة التمييز:

عقدت اتفاقيات خاصة لمنع التفرقة العنصرية ومنع التمييز كان أهمها اتفاقية منع الإبادة الجماعية عام 1948، والقضاء على أشكال التمييز الفكري عام 1963، والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري عام 1973، والإعلان الخاص بشأن التمييز العنصري عام 1978، وإعلان حقوق

الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو دينية ولغوية عام 1992، واتفاقية منع التمييز في التعليم الصادرة عن اليونسكو عام 1960 (أبو شعيرة، 2016).

وتنص المادة (35) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان أن "للمواطن الحق في الحياة في مناخ فكري وثقافي يعتز بالقومية العربية ويقدّس حقوق الإنسان ويرفض التفرقة العنصرية والدينية وغير ذلك من أنواع التفرقة ويدعم التعاون الدولي وقضية السلام العالمي" (الراجحي، 2004، ص262).

وتنص المادة (4) الفقرة (أ) من قانون العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من اتفاقية مناهضة جميع أنواع التمييز "إنّ الدول تكون ملزمة لمنع التعبير الذي يعد تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف، وفي نفس الوقت واستناداً للمعايير الدولية والإقليمية فإنّ الدول ملزمة بحماية وتعزيز، سواء في تشريعاتها أم في ممارستها القضائية، حق المساواة وحظر التمييز" (السعدون، 2016).

ويشير حمدي (Hamdi, 2017) وكالان تري وآخرون (Kalantry & et., al, 2009) إلى أن محاربة التمييز ونشر التسامح والاحترام يعتبر مهماً لإنشاء مجتمع متسامح، وخاصة في أنها قيم أساسية يحتاجها الناس للعمل في المجتمعات الحديثة، كما أشارت إلى أن المدرسة تلعب دوراً كبيراً في بناء مجتمع ينبذ التمييز ويحاربه وينشر التسامح من خلال تقديم روح الاحترام والتسامح التي تخدم التسوية والتفاهم المتبادل.

وترى الباحثة بالاستناد لما سبق أنه من الواجب اتخاذ جميع التدابير الفعالة لمنع ومحاربة أي تمييز إن كان على أساس الدين، أو الثقافة، أو الجنس، أو الانتماء السياسي، أو الاجتماعي، أو المستوى الأكاديمي، والعمل على ترسيخ مفاهيم الحريات الأساسية في جميع مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ونخص بذلك الإدارة المدرسية التي من الواجب أن تتجنب التمييز وتتنبه وأن ترسخ أهمية الحقوق والحريات، وأن تسعى لتحقيق العدالة بين الطلبة والمعلمين وخلق جو إيجابي دخل البيئة المدرسية يعمل فيه الجميع بروح الفريق مما يسهم بالنهوض بمدارسهم.

9.2 معوقات توظيف حقوق الإنسان

على الرغم من الكم الكبير من الاتفاقيات التي تناولت حقوق الإنسان وإقرار العديد من دول العالم على احترام كافة القوانين الخاصة بحقوق الإنسان إلا أنها لا زالت تسجل وبشكل يومي انتهاكات جسيمة لتلك الحقوق في غالبية أنحاء العالم، بل إن كثيراً من هذه الدول تستغل تلك القوانين وإن إقرارها لها فقط لتخفي الكثير من الجرائم التي ترتكبها، ناهيك عن وجود مجموعة من الصعوبات التي تعيق تطبيق أو إدراك حقوق الإنسان والوعي بها، ومن ذلك صعوبات على المستوى الثقافي والتربوي والسياسي والقانوني، وكذلك على المستوى الواقعي والاجتماعي والفكري والإيديولوجي (باروني، 2016).

وأشارت أبو هاشم (2013) إلى أن هناك العديد من المعوقات المؤثرة سلباً على تنمية الوعي بحقوق الإنسان، منها:

- تشويه ثقافة الإنسان داخل الأسرة من خلال انتقال بعض المفاهيم السلبية والتي تتعارض مع ثقافة حقوق الإنسان كتفضيل الذكور على الإناث مثلاً.
- المعتقدات الخاطئة عن حقوق الإنسان؛ كأن يشار إليها بأنها تزرع بذور التوتر الاجتماعي بين أفراد المجتمع وخاصة بين الأطفال وأسرهم مما ينشأ أبناء متمردين على أسرهم.
- التناقضات بين معايير ومبادئ حقوق الإنسان وواقع الدول والمجتمعات المليئة بالانتهاكات لتلك الحقوق.
- افتقار العديد من المناهج التعليمية التي تعرّف حقوق الإنسان وتوضح من خلالها حقوق الأفراد داخل المجتمع وواجباتهم ومسؤولياتهم.

10.2 دور الإدارة المدرسية في تنمية الوعي بحقوق الإنسان

إن للإدارة المدرسة دوراً كبيراً في تنمية الوعي بحقوق الإنسان وذلك من خلال تشكيل سلوك طلبتها وتكوين مشاعرهم واتجاهاتهم نحو القيم الرفيعة والنبيلة والتي تكون الركيزة الأساسية التي تبنى عليها حياتهم، فتغرس في نفوسهم الإيمان بإنسانية الإنسان وكذا قيم الحرية والعدالة والكرامة والمساواة، كما تطبع بداخلهم مبادئ حقوق الإنسان وواجباته بحيث تكون ثابتة في وجدانهم، وتكاد تكون الإدارة المدرسية هي الأساس في تأصيل القيم والمعايير والاتجاهات المتعلقة بحقوق الإنسان وواجباته، كما أنها هي التي تفرز العناصر الفاعلة في المجتمع، فطلبة المدارس هم قادة المستقبل، وبناته، ولذا فإنه من الضروري تزويدهم بالمعارف الصحيحة عن حقوق الإنسان، وتكوين اتجاهات إيجابية لديهم تجاهها بحيث تنعكس بشكل إيجابي على سلوكياتهم وعلى مدى حياتهم اليومية (حميد، 2015).

ويشير البراوي (2012) إلى أن نظام التعليم الفلسطيني من النظم التي تحمل مسؤولية كبيرة نحو توعية أبنائه حول مفاهيم حقوق الإنسان، فهي تقوم بدمجه في المناهج التعليمية، وعبر المراحل المختلفة، منطلقاً من اعتبار التربية على حقوق الإنسان عملية شاملة، تستهدف تكوين الطلبة، ولهذا فهي تحت الإدارة المدرسية على أن تتحول إلى مختبرات مصغرة للحياة الديمقراطية لكي يتسنى للطلاب أن يتعلم من خلالها أفاضل التعددية، وسبل تدبير وحل الاختلافات بالطرق العقلانية كالحوار والنقاش بعد إتاحة الفرصة لهم للفكر الناقد والمجدد والمبدع للفكر الواعي بخصوصيته وهويته الثقافية، مع الانفتاح على الثقافات الإنسانية في إطار شخصية متوازنة.

في حين تجد حرب (2013) بأن من أدوار الإدارة المدرسية في تنمية الوعي بحقوق الإنسان يتم من خلال نشر مجموعة من المبادئ والقيم بين طلبة ومعلمين المدرسة، منها الاستماع الجيد للآخرين، وتقبل الآخر بأفكاره وآرائه، والعمل ضمن روح الفريق الواحد وأخذ قرارات ديمقراطية، واستخدام أسلوب الحوار والنقاش، وتعزيز ثقافة التسامح، ومحاربة أساليب العنف بشتى أنواعه، وتنمية روح المواطنة

والانتماء للمكان الذي يتعلمون فيه بشكل عام، وللوطن بشكل خاص، بالإضافة إلى الإعداد الكامل والمتكامل للمعلمين من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية وورش عمل.

وأشار نيتراجاونكار (Netragaonkar, 2011) إلى مجموعة من الأساليب التي يمكن للإدارة المدرسية والمعلم استخدامها لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان لدى الطلبة، ومن ذلك تحفيز الطلبة على إنشاء نادي لحقوق الإنسان في كل مدرسة، وكذلك دعوة الطلبة للتعبير عن آرائهم وما يجول بخواطرهم، ودعوة الطلبة لطرح الأسئلة وفقاً لجلسة تعليم حقوق الإنسان وتبادل الطلبة وجهات نظرهم في هذه الجلسة، وعمل مشاريع وندوات وبعض التمارين والأنشطة التي يمكن من خلالها استخدام لغة الجسد والتعبيرات السلوكية التي تعكس حقوق الإنسان، هذا بالإضافة إلى تعزيز الأخلاق والقيم لحقوق الإنسان من خلال توفير المعرفة التي تدفع بسلوكيات الطلبة نحو الأفضل والإيجابية.

وأضاف سعد الدين (2004) إلى ذلك توظيف المسرح المدرسي في نشر قضايا التسامح والعيش المشترك، كذلك استخدام الكلمة والصورة والرسم الكاريكاتوري في معالجة قضايا حقوق الإنسان.

ويرى صالح (2014) بأنه لكي تستطيع الإدارة المدرسية أن تنمي مبادئ حقوق الإنسان لدى الطلبة فإن عليها أن تؤمن بدايةً بقيمة الفرد وجماعة القيادة مع ترشيد العمل، وتحسن التخطيط والتنظيم والتنسيق ثم المتابعة والتقييم، واتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة العمل، وأن تكون مدركة لخصائص نمو الطلبة ومستلزماتهم، والوقوف على الصعوبات التي تعترض العمل داخل المدرسة.

وتشير عليوات (2014) إلى أن الإدارة المدرسية تستند على مجموعة من القواعد والتي تشكل الفلسفة وراء وجود الإدارة المدرسية ودورها في حقوق الإنسان، ومن هذه القواعد:

- القاعدة الأولى: تلزم الإدارة لكل جهد جماعي، فأية جهود تبذل تصبح عاجزة عن تحقيق أهدافها إن غابت عناصر العملية الإدارية والمتمثلة في: التنظيم والتنسيق والتوجيه والمتابعة.

- القاعدة الثانية: الإدارة نشاط يتعلق بإتمام أعمال بواسطة آخرين، وهنا يظهر المدير الإداري عند توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف بأيسر الطرق وأقل التكاليف.
 - القاعدة الثالثة: تحقق الإدارة الاستخدام الأمثل للموارد المادية والقوى البشرية.
 - القاعدة الرابعة: ترتبط الإدارة المدرسية ارتباطاً وثيقاً بقوانين الدولة والسلطة التشريعية فيها، وذلك لتجنب التناقض بين سياسة الإدارة وأهدافها وبين قوانين والدولة وأهدافها.
 - القاعدة الخامسة: إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية داخل المدرسة وخارجها من خلال الموائمة بين مصلحة الفرد ومصلحة المدرسة.
- وتجد الباحثة أن الإدارة المدرسية قد تفشل في تنمية الوعي بحقوق الإنسان إن كانت تعاني من الانغلاق، ووجود قيادة دكتاتورية تقوم ببعض الإجراءات التعسفية، مع وجود بيئة مدرسية مشحونة بالقلق والترقب والتوتر والخوف والانصياع دون اعتراض أو تذمر أو نقاش.

11.2 حقوق المعلم وحقوق الطالب

اقتصرت هذه الدراسة على حقوق الإنسان المعلم والطالب التي يجب مراعاتها وتطبيقها من قبل الإدارة المدرسية، وفيما يلي عرض لذلك:

1.11.2. حقوق المعلم:

- أشارت الخالدي (2014) إلى مجموعة من النقاط أبرزت فيها حقوق المعلم، وهي كالاتي:
- مبدأ المساواة: وهي التوازن بين المهام الواجبات الموكلة للمعلمين وبين المكافآت والعوائد المادية والمعنوية.
 - مبدأ الإدراك: هو إدراك المعلم وإحساسه بأن الإدارة المدرسية تطبق القواعد والقوانين بصورة عادلة.
 - مبدأ العدالة في التعامل: من خلال تقديم القرارات بصورة محترمة ومصحبة بكافة المعلومات.

- مبدأ الاتساق: ويظهر في سلوك الإدارة المدرسية في مواقفها وتعاملها للمواقف والظروف التي تواجه المعلمين واتخاذ الإجراءات.

- مبدأ الأخلاقية: وهي اتباع المعايير الأخلاقية كالأمانة والإخلاص والأصالة والمساواة والنزاهة مع المعلمين والذي يعد من أساس شعور المعلمين بالعدالة والرضا.

وترى الباحثة في ضوء ما سبق أن للمعلم، الذي هو عنصر رئيس في العملية التعليمية التعليمية، حقوق من الواجب تلبيتها، كإعطائه المكانة، والحوافز، والدعم المعنوي، وتنمية مهاراته وقدراته في بيئة عادلة منصفة تكفل له شعوراً بالرضا الوظيفي لتأدية رسالته السامية.

2.11.2. حقوق الطالب:

إن للطلاب العديد من الحقوق داخل بيئته المدرسية، والتي تعتبر ذات أهمية لإخراج أفراد صالحين وبناء للمستقبل، أسوياء عقلياً ونفسياً وجسدياً، ولكي يتم ذلك فإن من حق الطالب داخل المدرسة أن يتلقى تعليماً متقدماً يواكب عصره، كما يتطلب تنمية مفاهيم الحق والمحبة والانتماء لديه، وكذلك تعزيز علاقات التعاون والمنافسة الشريفة والعمل الجماعي، وأيضاً استخدام أساليب تعليمية متطورة ومبتكرة، ومن حقه كذلك أن يدرس من خلال مناهج تعليمية متطورة تواكب حياته وتفيد مستقبله وبعيدة عن التلقين والحفظ (اليافعي، 2009).

ومن حقوق الطالب في المدرسة ما أشار إليه المكتب المنظم لنقابات طلبة المدارس الأوروبية (OBESSU, 2006) إلى أنه يجب أن يتمتع طلبة المدارس بالحق في التجمع والتظاهر والتعبير عن آرائهم داخل وخارج المدرسة، ويجب أن يكون لطلبة المدارس تأثير على محتوى المحاضرات وطرق التدريس والمناهج والكتب، وأن يكون هناك وقت مناسب للطلبة ويكون كافياً للتعلم، ويجب أن يقوم التعليم على الاحترام المتبادل والتفاهم والديمقراطية والتسامح والمساواة، وعلى النظم المدرسية مكافحة التمييز بجميع أشكاله وخاصة كراهية الآخر، وحق الطالب أن يتعلم في بيئة تعليمية آمنة، وحماية

طلبة المدارس من جميع أنواع الاستغلال، ويجب أن يتمتع طلبة المدارس بالحق في تعليم محايد عالي الجودة، وأن يحصل طلبة المدارس وحتى المرحلة الثانوية على تعليم مجاني ومدعوم من الدولة، وكذلك يجب أن توفر المدارس المواد والتقنيات الكافية واللازمة للعملية التعليمية.

12.2 حقوق الإنسان في فلسطين

إن التاريخ السياسي لفلسطين يعكس الأوضاع الحقوقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية فيه، ولهذا فإن القيام برصد واقع حقوق الإنسان فيه يعد أمراً فيه شيء من الصعوبة، وخاصة أنه يخضع في العديد من مجالاته لسياسة الاحتلال وإدارتها. ففي تقرير للأمين العام للأمم المتحدة (2013) حول حقوق الإنسان في فلسطين أشار إلى أنه لا تزال هناك انتهاكات خطيرة للقانون الدولي تُرتكب في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأشارت العديد من الدراسات إلى أن غياب السيادة والسيطرة الفلسطينية الكاملة على الأراضي الفلسطينية والمعابر والموارد الطبيعية نتيجة الاحتلال وانتهاكاته، وغياب التكامل الجغرافي للمدن الفلسطينية، والهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، وغياب الحكم الرشيد، والزيادة السكانية ومعدل النمو أدى إلى غياب العديد من مبادئ حقوق الإنسان كالحق في العمل وتقلي العلاج الصحي، والحق في التعبير عن الرأي (معهد الأبحاث التطبيقية/ أريج، 2011).

وبالرغم من الواقع المرير الذي يعيشه الشعب الفلسطيني فإن ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان يعتبر أحد الواجبات التي يجب أن تقوم بها المؤسسات التربوية مستخدمةً كافة الأساليب التي تمتلكها.

يبدأ ترسيخ تلك المفاهيم داخل الأسرة الفلسطينية التي تمثل المؤسسة الأولى التي تنمي اتجاهات الطفل الإيجابية نحو حقوق الإنسان. ويتمتع مجتمعنا الفلسطيني بميزة عظيمة وهي الحفاظ على الكيان الأسري وقدسيتها الأسرة والحب الذي يكنّه الأهل لأطفالهم والقيم النبيلة والموروثات الثقافية الأصيلة المكتسبة من أجدادنا التي تمثل الكثير منها جوهر مبادئ حقوق الإنسان.

وأشارت أبو هاشم (2013) إلى أن الأسرة تخلق لدى أطفالها الانفعالات المحببة من خلال التركيبة النشطة للتفاعلات التي تجري داخلها، ومن خلال النماذج التي يشاهدها الطفل، وقد لا تستطيع أي مؤسسة أخرى أن تنمي فيه هذه الاتجاهات، وذلك لأن الأسرة تقدم للطفل درسه الأول في احترام حقوق الآخرين. فالمؤثرات الأولى لها دلالاتها الخاصة والقيم الإنسانية التي يمتصها الطفل داخل أسرته تطبع في نفسه مبادئ حقوق الإنسان فتشكل سلوكه وتوجهه.

ولا ننسى أن الحق في التعليم هو من الحقوق الأساسية البالغة الأهمية؛ كونه حق اقتصادي، واجتماعي، وثقافي، كما يمكن النظر إليه كحق مدني سياسي. بل إن التعليم هو بمثابة المعزز للوحدة القائمة من حقوق الإنسان جميعها (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008).

وعلى هذا الأساس فإن ترسيخ ثقافة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان خارج نطاق الأسرة، وفي بيت أولادنا الثاني (المدرسة)، يساهم أيضاً في التربية على القيم والمبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات الإنسانية بين الأفراد. وهذا الهدف الأسمى لن يتحقق إلا من خلال مدرّسين متشبعين بهذه القيم وباعتماد برامج ومناهج تستهدف قيم ومبادئ حقوق الإنسان، ولهم القدرة على إشاعة ثقافة هذه الحقوق بشكل صحيح يساعد في بناء مجتمع تسوده تلك القيم (السموني، 2014).

لذلك وعلى الرغم مما مرّ ويمرّ به الشعب الفلسطيني من تاريخ أليم فقد كان ولا يزال للتعليم بالنسبة له أهمية كبيرة في مختلف الحُقب التاريخية التي مرّ بها. وقد أولت السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها عام 1994 بوزاراتها المختلفة، بما في ذلك وزارة التربية والتعليم العالي، اهتماماً خاصاً بهذا القطاع، وتحددت أهداف تلك الوزارة في تنمية رؤية مستقبلية للتعليم الفلسطيني، تتجاوز الماضي وتعمل على إعادة بناء ما أحدثته سلطات الاحتلال من تخلف، وإلى التطلّع إلى مستقبل يعيد ارتباط الأجيال الجديدة بتاريخها وينير طريقها إلى المستقبل (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2005).

فبذلك بدأ الشعب الفلسطيني بممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره التربوي وتنشئة أبنائه في ضوء فلسفة حديثة مواكبة للعصر للتعايش مع الثقافات الأخرى على أساس العدل والمساواة والتكافؤ، وقد قامت الوزارة بسن القوانين التربوية وتشكيل مناهج فلسطينية وتأهيل المعلمين وغير ذلك من الإنجازات التي من شأنها أن تنهض بالعملية التربوية.

وقد جاء في وثيقة حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية(2020) بأنه يرتبط اهتمام وزارة التربية والتعليم بالتربية على حقوق الإنسان، وإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في منظومتها التربوية لدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبتعزيز حكم القانون وسيادته، وب حماية حقوق الأفراد والأقليات، وتطوير البنى التحتية للمجتمع المدني الذي تسوده قيم العدالة والمساواة والديمقراطية، إضافة إلى أن اهتمام الوزارة بتعليم حقوق الإنسان ينسجم والتزامات دولة فلسطين بالتوقيع على المواثيق الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان ونشرها من خلال المؤسسات التعليمية.

كما أكدت الوثيقة بأن فلسفة التربية والتعليم ورؤيتها في فلسطين تركز على الأسس الواردة في وثيقة إعلان استقلال فلسطين 1988م، والقانون الأساسي الفلسطيني 2003م، كما تركز في أبعادها الفكرية والوطنية والإنسانية والاجتماعية وفي أهدافها التربوية على مبادئ التجربة الفلسطينية التي بدأت معالمها تتبلور مع ظهور منظمة التحرير الفلسطينية، والإرث النضالي التحريري التي قادته على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، والقوانين والتشريعات الإقليمية والدولية التي صادقت عليها واعتمدتها دولة فلسطين، ومنها انبثقت الأهداف التربوية والسياسات التعليمية والخطط الاستراتيجية التي تبنتها وزارة التربية والتعليم العالي منذ أن تسلمت مهام عملها في عام 1994م. وعملت الوزارة على إدماج ثقافة المواطنة والتربية على حقوق الإنسان في منظومتها التعليمية والتربوية والحفاظ على منظومة القيم المجتمعية والإنسانية التي حاول الاحتلال تدميرها خلال سنوات طويلة بطرائق مختلفة.

فتبنت وزارة التربية والتعليم مشروع المواطنة الذي هدف إلى زيادة الوعي والإحساس بالمسؤولية المجتمعية لدى الطلبة، وإسهامهم في نشر ثقافة المواطنة (الحقوق والواجبات)، وتنمية مهاراتهم في العرض والتعبير بطريقة منهجية لتقوية شخصيتهم، من خلال تسليط الضوء على جميع الحقوق التي تضمنها الدستور الفلسطيني والقانون العام كالحق في التعليم والعمل، والحق في العيش الكريم، والحق في المشاركة الديمقراطية، والحق حرية التعبير عن الرأي، وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من الحقوق التي تتوافق ومبادئ حقوق الإنسان (عيسى، 2018).

وفي ضوء الجهود التي بذلتها وتبذلها وزارة التربية والتعليم للارتقاء بمستوى التعليم الفلسطيني جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان في مدارس محافظة بيت لحم، وفي ظل المجالات التي شملتها هذه الدراسة.

الدراسات السابقة

تضمن هذا الجزء عرضاً للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وهو حقوق الإنسان ودور الإدارات المدرسية في تنمية وتطبيق مبادئه في المدارس، وتم تقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية تالياً عرضها وفق تسلسل زمني من الأحدث إلى الأقدم على النحو الآتي:

الدراسات العربية

هدفت دراسة الشنيفي (2018) إلى التعرف على دور قادة - مديري المدارس الثانوية العامة بمدينة الرياض في توفير بيئة تعليمية آمنة للطلاب من وجهة نظر المعلمين في ضوء متغيري سنوات الخدمة والمؤهل العلمي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات وزعت على عينة عشوائية من (10) مدارس بلغت (140) معلماً ومعلمة من معلمي المرحلة الثانوية للبنين بمدارس مدينة الرياض الحكومية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن قادة المدارس الثانوية يقومون بأدوارهم في توفير بيئة تعليمية آمنة للطلبة، كما أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخبرة والمؤهل العلمي.

وهدف دراسة البنا (2017) إلى رصد واقع مفاهيم حقوق الإنسان لدى طلاب التعليم الجامعي في مصر خاصة في ظل التغييرات السياسية المعاصرة ودور التعليم في تطويره. ولتحقيق هذا الهدف استخدم المنهج الوصفي، كما تم اعتماد استبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات، وزعت على عينة بلغ عددها (1128) طالباً وطالبة. وقد توصلت النتائج إلى وجود عدم رضى من قبل طلبة الجامعة بصفة عامة عن دور التعليم الجامعي في تنمية مفاهيم حقوق الإنسان، كما تبين عدم ممارسة الطلبة لمبادئ حقوق الإنسان بشكل فعلي.

فيما سعت دراسة أبو حشيش وآخرون (2017) إلى معرفة دور برنامج تعليم حقوق الإنسان المطبق في مدارس وكالة الغوث الدولية بغزة في تنمية بعض المهارات القيادية لدى الطلبة من وجهة نظرهم.

واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وقد قام الباحثون بتطوير استبانة وزعت على عينة بلغت (150) طالباً وطالبة، منهم (62) طالباً و(88) طالبة، تم اختيارهم من صفوف التاسع الأساسي، من الذين شاركوا في البرلمانات الطلابية. وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى الدور لبرنامج تعليم حقوق الإنسان المطبق في مدارس وكالة الغوث الدولية بغزة في تنمية بعض المهارات القيادية لدى الطلبة، كما حصل البعد المتعلق بدور برنامج حقوق الإنسان في تنمية مهارات العمل الفريقي لدى الطلبة على المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية البعد المتعلق بمهارات الاتصال والتواصل، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الجنس، وكذلك متغير المنطقة التعليمية.

كما بحثت دراسة أبو جيش (2016) في معرفة درجة الحرية الأكاديمية والتنمية المهنية والعلاقة بينهما لدى معلمي ومعلمات مدارس وكالة الغوث الدولية في الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمعلمين فيها. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، كما تم تطبيق الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقيّة العشوائية والبالغ عددها (210) مبحوثاً. وقد أسفرت النتائج عن أن الحرية الأكاديمية لدى أفراد عينة الدراسة كانت متوفرة وبدرجة كبيرة، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق تعزى لمتغير الجنس وسنوات الخبرة، فيما كانت هناك فروق تعزى لمتغير المهنة لصالح (مدير/ة)، وفروق تعزى لمستوى المؤهل العلمي لصالح الماجستير فأعلى.

فيما هدفت دراسة حشايكة (2016) إلى معرفة دور الإدارة المدرسية في توفير بيئة مدرسية آمنة في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المعلمين فيها، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وقامت بإعداد استبانة لاستقصاء النتائج وزعت على عينة بلغت (371) معلماً ومعلمة تم اختيارها بطريقة طبقية عشوائية. وقد أظهرت النتائج وجود درجة كبيرة لدور الإدارة المدرسية في توفير بيئة مدرسية آمنة، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في

وجهات نظر المعلمين في مجالات دور الإدارة المدرسية في توفير بيئة مدرسية آمنة تعزى لمتغير الجنس والمؤهل العلمي، وجنس المدرسة، والكلية، وموقع المدرسة، فيما كانت هناك فروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة ولصالح الفئة الأعلى.

كما هدفت دراسة علي (2016) إلى معرفة واقع ثقافة حقوق الإنسان لدى طلاب الجامعة، ووضع تصور مقترح يساهم بتفعيل واقع ثقافة حقوق الإنسان لدى طلاب الجامعة بالجمهورية اليمنية. ولتحقيق هدف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي، واستخدام استبانة كأداة لجمع البيانات، وزعت على عينة بلغت (42) طالباً وطالبة من طلاب المستوى الأول - النهائي في الكليات العلمية والنظرية في جامعة صنعاء، والذين تم اختيارهم بطريقة طبقية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن واقع ثقافة حقوق الإنسان لدى طلاب الجامعة تراوحت بين ضعيفة إلى متوسطة، كما أظهرت النتائج عدم قيام الجامعة بدورها القيادي في المجتمع بالشكل المطلوب في تنمية ونشر وتعليم حقوق الإنسان، كذلك تبين عدم إلمام الطلاب بثقافة حقوق الإنسان وعدم دراستهم مقررات عن ثقافة حقوق الإنسان.

وقد سعت دراسة الفرا (2016) إلى التعرف إلى واقع العدالة التنظيمية وعلاقتها بمؤشرات الجودة الأكاديمية بالجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة (الأزهر، الأقصى، فلسطين). وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما أعدت استبانة لجمع البيانات وزعت على عينة تكونت من (250) عضو هيئة تدريسية. وقد أظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات الفلسطينية لمجالات العدالة التنظيمية أتت بدرجة متوسطة، وأن مؤشرات الجودة الأكاديمية قد أتت بدرجة كبيرة، كما بينت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة بين العدالة التنظيمية ومؤشرات الجودة الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للعدالة التنظيمية تعزى لمتغير الجنس، في حين وجدت فروق للجودة الأكاديمية تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث. ووجود فروق لكل من العدالة

التنظيمية ومؤشرات الجودة الأكاديمية تعزى لمتغير الرتبة العلمية ولصالح أستاذ، وفروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح من هم أقل من خمس سنوات.

كما سعت دراسة حميد (2015) إلى التعرف إلى درجة تقدير طلبة الجامعات لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس لمفاهيم حقوق الإنسان وعلاقتها بالانتماء الوطني لدى طلبتهم، وكذلك الكشف عما إذا كان هناك فروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس لمفاهيم حقوق الإنسان وعلاقتها بتعزيز الانتماء الوطني لدى طلبتهم تبعاً لمتغيرات (الجنس، الجامعة، الكلية، المستوى الدراسي)، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والأسلوب المسحي، وأعدت استبانتين الأولى لقياس درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لمفاهيم حقوق الإنسان، والثانية ذات علاقة بالانتماء الوطني، وتكونت عينة الدراسة من (849) طالباً وطالبة من الجامعات الفلسطينية الثلاث بغزة (الأزهر، والإسلامية، والأقصى) منهم (303) ذكور، و(546) أنثى. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة تقدير طلبة الجامعات لممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لمفاهيم حقوق الإنسان كانت متوسطة، كذلك أكدت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي تقديرات عينة الدراسة تبعاً لمتغيري الجنس، والجامعة، بينما كانت هناك فروق في مجال المساواة والمشاركة المجتمعية تبعاً لمتغير الكلية لصالح الكليات الأدبية، وتبعاً لمتغير المستوى لصالح المستوى الثاني.

وأما دراسة العالول (2015) فقد هدفت إلى معرفة دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم إعداد استبانة وزعت على عينة عددها (190) منظمة حقوق إنسان فلسطينية فاعلة، وتم استخدام عينة الحصر الشامل. وقد أشارت النتائج إلى أن دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني جاءت بدرجة كبيرة، كما بينت الدراسة وجود فروق تعزى لمتغير طبيعة

العمل لصالح أصحاب العمل الدائم، وفروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح الدراسات العليا، وفروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح من خبرتهم أكثر من (10) سنوات، وعدم وجود فروق تعزى لمتغير العمر.

ودراسة الخالدي (2014) هدفت إلى معرفة العدالة التنظيمية لدى مديري المدارس الثانوية في محافظة المفرق وعلاقتها بالولاء التنظيمي للمعلمين في تلك المدارس. وتم اختيار عينة طبقية عشوائية بسيطة بلغت (648) معلماً ومعلمة من معلمي المرحلة الثانوية ومعلماتها في مديريات التربية والتعليم التابعة لمحافظة المفرق. وقد استخدم المنهج الوصفي الارتباطي، وتطوير أداتين هما: استبانة العدالة التنظيمية، واستبانة الولاء التنظيمي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق العدالة التنظيمية لدى مديري المدارس الثانوية في محافظة المفرق من وجهة نظر المعلمين كانت مرتفعة. وأشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات ولصالح الإناث، وعدم وجود فروق تعزى لأثر المؤهل العلمي والمديرية في جميع المجالات.

فيما سعت دراسة أبو هاشم (2013) إلى كشف العلاقة بين مستوى الوعي بحقوق الإنسان وكل من الثقة بالنفس والتوكيدية لدى طلبة الصف التاسع بغزة. وقد اتبعت الباحثة المنهج التحليلي الوصفي، واستخدام مقياس الوعي بحقوق الإنسان، ومقياس الثقة بالنفس، ومقياس التوكيدية، طبقت على عينة قوامها (674) طالباً وطالبة من طلبة الصف التاسع الأساسي بجميع مدارس الوكالة والحكومة الأساسية بمحافظة غزة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الوعي بحقوق الإنسان بأبعاده وكل من الثقة بالنفس والتوكيدية بأبعاده ودرجته الكلية، كما أظهرت النتائج إلى أن مستوى الوعي بحقوق الإنسان والثقة بالنفس والتوكيدية جاءت بدرجة مرتفعة.

كما سعت دراسة حرب (2013) إلى الكشف عن درجة تطبيق ثقافة السلام، ودور الإدارة المدرسية في نشرها في المدارس الثانوية الأردنية المنتسبة لمنظمة اليونسكو في محافظة إربد. وقد طبقت الباحثة

المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (541) طالباً ومعلماً، تم اختيارهم بالطريقة الطبقيّة العشوائية، وقد وزعت عليهم الاستبانة كأداة للدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق ثقافة السلام في المدارس الثانوية الأردنية المنتسبة لمنظمة اليونسكو في محافظة إربد جاءت بدرجة متوسطة، وجاء مجال ثقافة السلام من خلال علاقة الطلبة بالمعلمين بدرجة متوسطة، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر المعلمين تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات وكانت لصالح الإناث، بينما لم تظهر فروق تعزى لأثر الخبرة في جميع المجالات.

وأما دراسة أبو شمالة (2012) فقد هدفت إلى تحديد درجة الوعي بحقوق الإنسان لدى طلبة مدارس مرحلة التعليم الأساسي بمحافظات غزة من وجهة نظر المعلمين، وعلاقته ببعض المتغيرات. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة الاستبانة، واختيرت عينة قصدية عدد أفرادها (146) معلماً ومعلمة لمادة حقوق الإنسان. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلبة مرتفعة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات عينة البحث لدرجة الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلبة تعزى للمرحلة التعليمية، والجنس، والتخصص، وعدد سنوات الخدمة.

وقد هدفت دراسة البراوي (2012) إلى معرفة دور معلم التربية الوطنية في تدعيم مفاهيم حقوق الإنسان لدى طلبة المرحلة الأساسية من وجهة نظر المديرين والمشرفين، وتكون مجتمع الدراسة من فئة مشرفي الدراسات الاجتماعية البالغ عددهم (19) مشرفاً ومشرفة، وفئة المديرين البالغ عددهم (270) مديراً ومديرة من محافظة غزة، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة ممارسة معلم التربية الوطنية لدوره في تدعيم مفاهيم حقوق الإنسان لدى طلبة المرحلة الأساسية من وجهة نظر المديرين والمشرفين كانت بدرجة

مرتفعة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير النوع والمؤهل وسنوات الخبرة.

كما سعت دراسة أبو مراحيل (2012) للكشف عن دور مدير المدرسة في تحسين تعليم حقوق الإنسان بمدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة وسبل تفعيله، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت استبانة على عينة مكونة من (154) معلماً ومعلمة تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية. وقد توصلت الدراسة إلى أن دور مدير المدرسة في تحسين تعليم حقوق الإنسان جاء بدرجة متوسطة، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة ممارسة مدير المدرسة لدوره في تحسين تعليم حقوق الإنسان تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، وفروق تعزى لمتغير التخصص لصالح العلوم الإنسانية، وفروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح أكثر من (10) سنوات.

فيما هدفت دراسة نعمان ووطان (2012) إلى التعرف إلى واقع حقوق الإنسان في المدارس المتوسطة في مدينة بغداد من وجهة نظر الطلبة في مجالات الرعاية الاجتماعية، والصحية، والمستوى التعليمي، والرعاية الوجدانية والجمالية التي يتلقاها الطلبة. وقد استخدم المنهج التحليلي الوصفي، وقد استخدم مقياس واقع حقوق الإنسان الذي اعتمد اتفاقية حقوق الطفل، وطبق على عينة بلغت (250) طالباً وطالبة. وقد أظهرت النتائج أن الطفل لا تتوافر له الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والوجدانية والجمالية للطلبة في المدارس المتوسطة.

وأما دراسة الطويل والقرعان (2011) فهدفت إلى التعرف إلى واقع حقوق الإنسان، ومدى ممارسة هذه الحقوق في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، ودور هذه المؤسسات في نشرها، والكشف عن العلاقة بين الممارسة وإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وفيما إذا اختلفت هذه العلاقة باختلاف الجنس، والتخصص العلمي، والمعدل التراكمي. ولتحقيق أهداف الدراسة وزع مقياسان: مقياس ممارسة

حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، والآخر مقياس مدى إسهام هذه المؤسسات في نشر ثقافة حقوق الإنسان على عينة بلغت (537) طالباً وطالبة تم اختيارهم باستخدام طريقة العينة متعددة المراحل. وقد خلصت النتائج إلى أن مدى ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي جاءت بدرجة متوسطة، في حين كان إسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان قليلة، إضافة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائياً بين الممارسة والإسهام، كذلك أوضحت النتائج أن ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي قادرة على التنبؤ بإسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، كما أظهرت النتائج عدم وجود اختلاف تعزى لمتغير الجنس، والتخصص العلمي، والمعدل التراكمي.

فيما هدفت دراسة فارس (2011) إلى معرفة مدى تضمين قيم حقوق الإنسان في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية في الأردن من خلال تحليل محتواها، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد قائمة تضمنت (30) قيمة من قيم حقوق الإنسان، وزعت على خمسة مجالات، هي: حقوق الإنسان المدنية، وحقوق الإنسان الاقتصادية، وحقوق الإنسان السياسية، وحقوق الإنسان الثقافية، وحقوق الإنسان الاجتماعية. وقام الباحث بتضمين القائمة التي تم التوصل إليها في صورتها النهائية في استمارة، وذلك لأغراض تحليل محتوى كتب التربية الوطنية والمدنية للصفوف: الثامن، والتاسع والعاشر الأساسي، حيث اعتبرت هذه القيم فئات التحليل، وتم التأكد من صدقها وثباتها. وتوصلت نتائج الدراسة إلى تضمين قائمة حقوق الإنسان في كتب التربية الوطنية والمدنية، وأظهرت نتائج تحليل المحتوى أن أكثر مجالات قيم حقوق الإنسان جاءت مرتبة هي: حقوق الإنسان الثقافية، فحقوق الإنسان الاقتصادية، فالحقوق المدنية، فالحقوق الاجتماعية، وأخيراً الحقوق السياسية.

وهدف دراسة قيطه (2010) إلى تحديد مفاهيم حقوق الإنسان الواجب توافرها في محتوى منهاج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية ومدى اكتساب الطلبة لها، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي

التحليلي، كما تم استخدام مجموعة من الأدوات: تحليل محتوى لقياس مفاهيم حقوق الإنسان الواجب توافرها في محتوى منهاج التربية الإسلامية، وإعداد اختبار لقياس مدى اكتساب الطلبة لمفاهيم حقوق الإنسان، التي طبقت على عينة بلغت (475) طالباً وطالبة من طلبة الثاني عشر في مدارس جنوب غزة بمحافظة خان يونس، وقد أسفرت النتائج عن وجود ضعف في مبحث التربية الإسلامية عن توافر مفاهيم حقوق الإنسان فيه، كونه يعتمد على الكم وليس على الكيف.

كما هدفت دراسة يحيى (2010) إلى للكشف عن درجة التزام مديري المدارس الحكومية الثانوية الفلسطينية بأخلاقيات مهنة الإدارة المدرسية من وجهة نظر معلمي مدارسهم، ولتحقيق هدف الدراسة اختيرت عينة طبقية عشوائية بلغ عدد أفرادها (1349) معلماً ومعلمة، كما طورت الباحثة استبانة لتحقيق أهدافها، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة التزام مديري المدارس الحكومية الثانوية الفلسطينية بأخلاقيات مهنة الإدارة المدرسية من وجهة نظر معلمي مدارسهم كانت بدرجة كبيرة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التزام مديري المدارس الحكومية الثانوية الفلسطينية بأخلاقيات مهنة الإدارة المدرسية من وجهة نظر معلمي مدارسهم تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور، ولمتغير سنوات الخبرة لصالح الفئة الأقل من (6) سنوات، ولمتغير المديرية ولصالح مديرية طوباس، فيما لم تكن هناك أية فروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

كذلك هدفت دراسة مزين (2009) إلى معرفة دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها من وجهة نظرهم. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقام بتصميم أداة الدراسة (الاستبانة) التي وزعت على عينة اختيرت بطريقة عشوائية طبقية قوامها (294) طالباً وطالبة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن ثقافة التسامح تسود في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة بدرجة متوسطة، وأن قيم التسامح الاجتماعي هي الأكثر شيوعاً وأكثر القيم التي تعمل الجامعات الفلسطينية على تعزيزها لدى الطلبة، تلاها التسامح الديني، ومن ثم التسامح الفكري والثقافي، كما أظهرت النتائج

وجود فروق تعزى لمتغير الجامعة لصالح جامعة الأزهر، كذلك عدم وجود فروق تعزى لمتغير التخصص، والجنس، والمنهاج والمقررات الدراسية، والأنشطة الطلابية والمكتبة الجامعية.

وأما دراسة اليافعي (2009) فهدفت إلى معرفة دور المعلم في التربية على حقوق الطفل من وجهة نظر معلمي التعليم الأساسي ومعلماته في سلطنة عُمان. ولتحقيق ذلك اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت أداتي الاستبانة والمقابلة، طبقت على عينة قوامها (500) معلم ومعلمة تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المعلمين كانت ثقافتهم بحقوق الطفل محدودة، فهم لا يولون رغبات الطلبة اهتماماً حقيقياً، ولا يمنحونهم المساحة الكافية للتعبير عن آرائهم وانفعالاتهم، في حين أشارت النتائج إلى أن الحق في الصحة والحياة الآمنة قد جاءت بدرجة مرتفعة، كما تبين أن لدى المعلمين وعياً جيداً في الحق في الحماية من الاستغلال، وكذلك الحق في التعليم والحق في الحماية من التمييز.

فيما سعت دراسة اممر (2008) للكشف عن وجهات نظر معلمي المدارس الثانوية الحكومية في محافظة نابلس حول درجة الإلمام المعلوماتي والقيمي والمهاري لحقوق الإنسان عند الطلبة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كذلك استخدام استبانة وزعت على عينة مكونة من (63) معلماً و(89) معلمة من معلمي الصفين الحادي والثاني عشر في محافظة نابلس. وقد توصلت النتائج إلى أن الإلمام المعلوماتي والقيمي والمهاري لحقوق الإنسان عند الطلبة قد جاءت بدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق في الجانب المعرفي تعزى لمتغير الجنس والتخصص، فيما وجدت فروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة في المجالين القيمي والمهاري لصالح الخبرة المتوسطة (5-10) سنوات، وكذلك لمتغير موقع المدرسة لصالح القرية.

وأما دراسة العكروش (2008) فهدفت إلى تطوير استراتيجيات لواقع حقوق الطفل في رياض الأطفال الأردنية من وجهة نظر المديرات والمعلمات. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي

تمثل في الاستبانة وقائمة شطب الملاحظات البيئية التعليمية – التعليمية والمنهج النوعي الذي تمثل في المقابلة. وقد تكونت عينة الدراسة من جميع معلمات رياض الأطفال الحكومية والخاصة، والبالغ عددهن (70) معلمة من القطاع الحكومية و(571) من القطاع الخاص، كما تكونت من (40) مديرة. وقد أظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لمراعاة حقوق الطفل في رياض الأطفال الأردنية جاءت مرتفعة في جميع مجالات الاستبانة باستثناء مجال إدراك المعلمات حقوق الطفل. كما أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة مراعاة حقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال الأردنية تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح البكالوريوس، ووجود فروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح ذوات الخبرة من (6-10) سنوات، ووجود فروق تعزى لمتغير نوع الروضة (حكومية وخاصة) لصالح حكومية، ووجود فروق تعزى لمتغير موقع الروضة لصالح رياض الأطفال في الريف.

الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة حمدي (Hamdi, 2017) للبحث في إعداد المعلمين لمعاملة عادلة ومنصفة للمجموعات المتنوعة من الطلاب: الخطوة الأولى لتعليم حقوق الإنسان. وقد اتبعت الدراسة المنهج الكيفي، مستندة إلى الدراسات والإحصائيات السابقة التي أجريت في العراق، حيث وجدت الباحثة أن المعاملة العادلة للطلاب في الصف تشجعهم على احترام بعضهم البعض والتسامح معهم، كما أنها ستعلمهم كيف يعيشون بمسؤولية في المجتمعات، على الرغم من أن تعليم الطلبة المتنوعين كان مهمة صعبة، إلا أن الأنشطة المدرسية التي تشمل الطلبة من خلفيات ثقافية مختلفة قد تلعب دوراً داعماً في ربط الطلبة معاً، كما وجدت أن احتضان القيم الثقافية من خلفيات مختلفة يؤدي إلى تمكين الطلبة من القضاء على المواقف السلبية للطلبة تجاه الآخرين.

فيما سعت دراسة أوزان وأزدمير وييرتجي (Ozan, Ozdemir & Yirci, 2017) للبحث في سلوكيات القيادة الأخلاقية لمديري المدارس من وجهة نظر المعلمين، وقد اتبعت الدراسة المنهج

الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة استبيان القيادة الأخلاقية، التي وزعت على (371) مدرساً ومدرسة من المدارس الابتدائية في محافظة إلابزيج (Elazig) في تركيا، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه مع زيادة سنة الأقدمية يعتقد المزيد من المعلمين أن المسؤولين يتصرفون ضمن المعايير الأخلاقية، كما لا تختلف آراء المعلمين حول سلوكيات القيادة الأخلاقية لمديري المدارس وفقاً لمتغير جنس المعلم، كما أشارت النتائج أن المعلمين يعتقدون أن مديري المدارس غالباً ما يواجهون معضلة أخلاقية أثناء اتخاذ قرار بشأن قضايا الموظفين.

فيما هدفت دراسة كالنسكا (Kalenska, 2016) للبحث في تعليم حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية في الجمهورية التشيكية. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج النظري المبني على تقارير الأمم المتحدة ومواثيق حقوق الإنسان، والدراسات السابقة حول حقوق الإنسان في الجمهورية التشيكية، كما تم استخدام أسلوب الملاحظة، من خلال ملاحظة ثلاثة مدارس في منطقة (جيلمينيس)، وقد أوضحت الدراسة أن في جمهورية التشيك، تواجه أقلية "الروما" التمييز في التعليم والسكن والتوظيف والرعاية الصحية وما إلى ذلك على الرغم من أن الجمهورية تمنع التمييز العنصري لكونها دولة طرف في العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية. وقد أشارت الدراسة إلى أن تعليم حقوق الإنسان يعتبر جزءاً ضرورياً في المرحلة الابتدائية، ويعد تعليم حقوق الإنسان في تلك المدارس مكاناً مثالياً لمثل هذه القضية على مستوى الأمة، كما أوضحت الدراسة أنه لا يكفي توفير أي نوع من التنقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية، إذ يجب أن يكون التعليم كافياً وموجهاً نحو المشكلات التي تعاني منها الدولة، كما أظهرت الدراسة بأنه ومن خلال فحص البرامج التعليمية للمدارس الثلاثة في بلدة (جيلمينيس) في جمهورية التشيك تبين أن هناك العديد من مشكلات التعليم المعاصر لحقوق الإنسان في المدارس الابتدائية في الجمهورية.

كذلك هدفت دراسة ميتشل وآخرون (Mitchell & et., al., 2016) إلى الكشف عن اتباع الإدارة المدرسية للعدالة الاجتماعية، وقد استخدمت الدراسة المنهج التجريبي، من خلال تقديم محاضرات لعينة مكونة من (79) مشاركاً، (50) معلماً و(29) طالباً اختيروا من جامعة ريدلاندز بالولايات المتحدة الأمريكية بحثت في تدريس العدالة الاجتماعية، وفي نهاية المحاضرات تم تحليل البيانات لتخطيط المفهوم. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الفهم الضمني للعدالة الاجتماعية في الأوساط المدرسية بين القادة التربويين الذين لديهم دراسة جيدة بالعدالة الاجتماعية في التعليم هم قادرون على التمييز بين العدالة الاجتماعية مقابل الظلم الاجتماعي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، كما تبين أيضاً أن العدالة الاجتماعية لدى المديرين تترجم بفعالية إلى أفعال أخلاقية بالحكم الذاتي وهم محفزين وقادرين على الحكمة والتمتع بالاعتدال والثبات.

وفي الورقة البحثية لشعيبات وأبو سمرا وشعيبات (Shuibat, Abu Samra & Shuibat,)

2015) فقدمت خلفية تاريخية للتعليم الفلسطيني، كما أنها حددت الأسس النظرية لدور التعليم في تطوير أنظمة حقوق الإنسان، وأوضحت كيف أدت الثورتان الأمريكية والفرنسية إلى تغيير اجتماعي دراماتيكي في تفكير العديد من الأوروبيين والأميركيين في ذلك الوقت. كما أنها تناولت آراء بعض الفلاسفة من أمثال "هوبز ولوك وروسو"، الذين قادوا الحقبة التي تسمى عصر العقل أو التنوير ووضعوا أسس تطوير أنظمة حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، وفرت الورقة أساساً قوياً لتطوير أنظمة حقوق الإنسان. تستند هذه الأسس إلى القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي والدستور المدني وتقاليده الحقوق الطبيعية. كما أوضحت الورقة دور التعليم في دعم حقوق الإنسان من خلال تنفيذ بعض الأساليب مثل التعلم عن حقوق الإنسان ومن أجلها، كما تضمنت تضمين انتهاك حقوق الإنسان للفلسطينيين من قبل الإسرائيليين، كذلك عرضت دور الجامعات الفلسطينية في مقاومة هذه الانتهاكات.

فيما سعت دراسة ندوتا (Nduta, 2015) إلى التحقيق في العوامل المدرسية التي تؤثر على دمج حقوق الإنسان في المدارس الثانوية العامة في مقاطعة كاساراني الفرعية، مقاطعة مدينة نيروبي بكينيا. وشملت المتغيرات التي تمت دراستها مستوى الوعي لدى الطلاب والمدرسين بحقوق الإنسان، وتصور المعلمين تجاه تدريس حقوق الإنسان، والموارد التعليمية، واستراتيجيات التدريس. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الوصفي الذي شمل على اختيار عينة عشوائية طبقية بلغت (298) طالباً وطالبة، كما تم اختيار (40) معلماً ومعلمة من معلمي التاريخ، والتربية الدينية المسيحية، والمهارات الحياتية، بطريقة العينات الهادفة واستخدمت الدراسة الاستبانة المفتوحة والمغلقة. وقد أشارت نتائج الدراسة أن الموارد التعليمية لتدريس حقوق الإنسان غير كافية، كما أن المعلمين يستخدمون أسلوب المحاضرة في تعليم حقوق الإنسان، وأما تصور المعلمين حول حقوق الإنسان فكانت اتجاهاتهم إيجابية على الرغم من أن الكثير منهم كان لديه كفاءة ذاتية منخفضة بسبب نقص التدريب على كيفية تدريس وتعليم حقوق الإنسان. وأظهرت نتائج الطلاب وجود مستوى عالٍ من الوعي بحقوق الإنسان.

كذلك سعت دراسة دوندار (Dundar, 2013) إلى مقارنة حساسية الطلبة تجاه قضايا حقوق الإنسان في تركيا، وتحليل تصوراتهم حول حقوق الإنسان في مناخ التعليم، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما قامت الباحثة بتصميم الاستبانة كأداة لجمع البيانات والتي وزعت على عينة بلغت (1192) طالباً وطالبة يدرسون في (10) كليات في جامعة مرمرة بتركيا. وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف أساسي فيما يتعلق بتصورات الطلبة حول حقوق الإنسان تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، ووجود اختلاف يتعلق بتأثير التخصص لصالح كلية التربية الفنية وكلية الدراسات الدينية.

وأما دراسة سُنار وتابانتجالي (Sunar & Tabancali, 2012) فقد سعت إلى الكشف عن السلوكيات الأخلاقية لإدارات المدارس من وجهة نظر مديري ومعلمي المدارس الابتدائية والثانوية في

محافظة أنطاليا بتركيا، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت استبانة وزعت على عينة تكونت من (389) مدرساً و(22) مديراً، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المديرين يتصرفون وفقاً للمبادئ الأخلاقية في مدارسهم، وأنه لا توجد فروق في اتجاهات مديري ومعلمي المدارس نحو السلوكيات الأخلاقية المتبعة من المديرين باختلاف المرحلة التعليمية، فيما كان هناك فروقاً تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، كذلك كان هناك فروقاً تعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح من تتراوح خبرتهم من (21 - 25) سنة، فيما لم تكن هناك فروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي.

وقد هدفت دراسة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (UNHR, 2012) لمعرفة تعليم حقوق الإنسان في أنظمة المدارس الابتدائية والثانوية: دليل التقييم الذاتي للحكومات. وقد بحثت الدراسة في إمكانية مساعدة السلطات الوطنية المسؤولة عن النظام المدرسي مع توجيه عملي لدمج تعليم حقوق الإنسان في التعليم الابتدائي والثانوي. وتحديدًا مساعدتهم على تقييم وضعهم، وما أنجزوه حتى الآن وما هي المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. وقد أكدت هذه الدراسة على أن تعليم حقوق الإنسان يعتبر مكوناً مهماً للحق في التعليم، حيث إنه يمكن النظام التعليمي من تحقيق أهدافه الأساسية المتمثلة في تعزيز التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية وتقدير كرامة الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وتحقيق جودة التعليم للجميع.

كذلك هدفت دراسة وليمز (Willems & et., al, 2012) إلى معرفة آراء المعلمين بمدى تحليلهم بسلوكيات تشجيع على التسامح والعدالة، والتضامن عند التعامل مع الطلبة، وآراء الطلبة أنفسهم بمدى تحلي المعلمين بتلك السلوكيات، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما وزعت الدراسة استبانة على عينة شملت على (199) معلماً ومعلمة، و(888) طالباً وطالبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية من (20) مدرسة ألمانية. وقد أسفرت النتائج على أن المعلمين يبدون اهتماماً بالعدالة

والتسامح والحث على التضامن داخل الصفوف الدراسية بدرجة كبيرة، في حين وجد الطلبة أن المعلمين يحرصون على العدالة والحث على التضامن بدرجة كبيرة وفي حين وافقوا على التسامح بدرجة متوسطة.

فيما بحثت مقالة تي (Ty, 2011) في الظلم الاجتماعي والتعليم القائم على حقوق الإنسان والإجراءات المباشرة للمواطنين لتعزيز التحول الاجتماعي في الفلبين، وتتبع المقالة المنهج النوعي المركز على دراسات الحالة في برامج التعليم القائمة على حقوق الإنسان التي يشارك فيها الفلبينيون، التي تشمل على برنامج القيادة الفلبينية للشباب وبرنامج الأقليات الفلبينية الذي شارك فيه أكثر من مائتي فلبيني. وقد أظهرت المقالة أن تعليم حقوق الإنسان الاستقرائي يتم وضعه في سياقه المنطقي ويجعله أكثر منطقياً بالنسبة للمتعلمين من تعليم حقوق الإنسان الاستنتاجي الذي يضيف مفاهيم مجردة عن حقوق الإنسان. كما أشار المقال إلى أنه يمكن للمعرفة والمهارات والقيم إما (1) تضمين معايير حقوق الإنسان مثل المكونات المحددة في حالة تعليم حقوق الإنسان أو (2) التعامل مع القضايا العزيزة على حقوق الإنسان، مثل العدالة الاجتماعية أو السلام أو التنوع أو التمكين على مستوى القاعدة، في حالة التعليم القائم على حقوق الإنسان. كما أشار المقال إلى أنه لا ينتهي التعلم المرتبط في بيئة تعليم حقوق الإنسان الرسمية. كما أكد أنه لجعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة، يجب إشراك كل من الطلاب والمدرسين الذين يشاركون في التعلم في العالم الواقعي لتصحيح الظلم الذي تعاني منه الأقليات الفقيرة والمضطهدة.

وأما دراسة نيتراجاونكار (Netragaonkar, 2011) فقد هدفت إلى معرفة دور المعلمين في تعزيز وحماية تعليم حقوق الإنسان. وقد استخدم الباحث المنهج الكيفي المعتمد على الأدب التاريخي والفلسفات التاريخية الهندية القديمة بالإضافة إلى الدستور الهندي الذي يظهر وجود حقوق الإنسان فيه، وقد قدم في دراسته فكرة موجزة عن حقوق الإنسان، ومفهومه، معنى الموارد البشرية، والحاجة إلى

التواصل مع المجموعة المختلفة. وقد أشارت الدراسة إلى أهمية دور المعلمين في تعليم حقوق الإنسان والذي يعتبر مهماً لتحقيق السلام والوئام في المجتمع، وغرس الاحترام العميق والحريات الأساسية من خلال استخدامه وتطويره لأساليب تعليمية تعلمية هادفة ووفق مبادئ حقوق الإنسان.

كذلك هدفت دراسة جاندوغدو (Gundogdu, 2010) إلى معرفة تأثير استخدام الأساليب والمواد البنائية على اتجاهات الطلبة المعلمين نحو تثقيفهم في مجال حقوق الإنسان في اسطنبول بتركيا. وقد استخدمت الدراسة المنهج التجريبي، كما تم استخدام التعليم البنائي في حقوق الإنسان، وكذلك مقياس اتجاهات المعلمين نحو حقوق الإنسان، وقد تكونت عينة الدراسة من (74) طالباً معلماً ومعلمة، قسموا إلى مجموعتين تجريبية (34) طالباً معلماً ومعلمة، وضابطة (40) طالباً معلماً ومعلمة. وقد توصلت النتائج إلى ارتفاع اتجاهات الطلبة المعلمين نحو التثقيف في مجال حقوق الإنسان في كل من المجموعة التجريبية والضابطة على الرغم من وجود فروق لصالح المجموعة التجريبية، كما أظهرت النتائج أن التعلم النشط له تأثير طويل الأمد على المواقف على المتعلمين نحو حقوق الإنسان.

فيما سعت دراسة داسا (D'sa, 2004) للكشف عن معرفة اتجاهات معلمي ما قبل الخدمة في المرحلة الابتدائية والثانوية نحو حقوق الإنسان المتعلقة بظروف العمل غير العادلة، وقد استخدمت الدراسة المنهج التجريبي، وقد بلغت عينة الدراسة (240) معلماً ومعلمة من جامعة أوتا بالولايات المتحدة الذين تم تقسيمهم إلى مجموعتين؛ واحدة تجريبية وأخرى ضابطة، وكان الأسلوب المطبق على المجموعة التجريبية والمكونة من (118) معلماً ومعلمة هو استخدام الدراما الوثائقية والمناقشة. وتوصلت النتائج إلى أن المعلمين من المجموعة التجريبية قد حققوا مكاسب قليلة في المعرفة والاتجاهات العامة نحو حقوق الإنسان، وأن المعالجة التي استخدمت لم يكن لها تأثير إيجابي على اتجاهات معلمين ما قبل الخدمة نحو حقوق الإنسان المتعلقة بظروف العمل غير العادلة.

التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

أولاً: الاستفادة من الدراسات السابقة:

1. وفرت الدراسات السابقة - العربية والأجنبية - إطاراً أدبياً يمكن الرجوع إليه في مجال حقوق الإنسان، وأهمية تطبيق الإدارة المدرسية لهذه الحقوق.
2. معرفة المنهجية التي استخدمها الباحثون، وتصميم أداة الدراسة والعمليات الإحصائية المستخدمة في التحليل لاستخراج النتائج، ومقارنة نتائج الدراسة الحالية بالدراسات الأخرى.

ثانياً: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

1. من حيث الهدف: تشابهت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث الهدف فقد اهتم بعضها بدور مديري المدارس في تطبيق مبادئ تتعلق بحقوق الإنسان كدراسة الشنيفي (2018)، ودراسة (Ozan, Ozdemir & Yirci, 2017)، ودراسة حشاكية (2016)، ودراسة (Mitchell & et., al., 2016)، ودراسة الخالدي (2014)، ودراسة الطويل والقرعان (2011)، ودراسة يحيى (2010).
2. من حيث المنهج: تشابهت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في منهجيتها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي كدراسة الشنيفي (2018)، ودراسة البنا (2017)، ودراسة أبو جيش (2016)، ودراسة حرب (2013)، وأبو مراحيل (2012)، فيما اختلفت مع دراسة (Hamdi, 2017)، ودراسة (Shuibat, Abu Samra & Shuibat, 2015)، ودراسة (Ty, 2011)، ودراسة (Netragaonkar, 2011) التي اتبعت المنهج النوعي، وكذلك اختلفت مع دراسة (Mitchell & et., al., 2016)، ودراسة (Gundogdu, 2010)، ودراسة (D'sa, 2004) التي اتبعت المنهج التجريبي.

3. من حيث مجتمع الدراسة: تشابهت مع دراسة أبو جيش (2016)، ودراسة (Sunar & Tabancali, 2012)، ودراسة العكروش (2008) من حيث مجتمع الدراسة، فيما اختلفت مع الشنيفي (2018)، ودراسة حشايسة (2016)، ودراسة الخالدي (2014)، ودراسة أبو شمالة (2012) التي اقتصرت على المعلمين، كذلك اختلفت مع دراسة البراوي (2012) التي اقتصرت على المديرين والمشرفين، كما اختلفت مع دراسة البنا (2017)، ودراسة أبو هاشم (2013)، ودراسة (Dundar, 2013) التي تناولت الطلاب في مجتمعها، ومنها ما اقتصرت على الطلبة والمعلمين كدراسة حرب (2013)، ودراسة (Willems & et., al, 2012).

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1. تعتبر الدراسة الحالية - في حدود علم الباحثة - أول دراسة تتحدث عن حقوق الإنسان وتطبيق مبادئه في مدارس محافظة بيت لحم.
2. ركزت الدراسة الحالية على مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم فقامت الباحثة بتطوير أداة دراسة محتوية على خمسة مجالات، وهي: الحق في الكرامة الإنسانية، والحق في التعليم، والحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي، والحق في الصحة، والحق في مواجهة التمييز، في حين ركزت الدراسات السابقة على توفير البيئة الآمنة للطلبة، والعدالة التنظيمية، وأخلاقيات مهنة الإدارة المدرسية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

1.3 منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. ويعرف بأنه المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل من الباحث فيها، والذي تحاول الباحثة من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين المتغيرات والآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة بالفحص والتحليل.

2.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري ومديرات ومعلمي ومعلمات المدارس الحكومية والخاصة في محافظة بيت لحم، والذين هم على رأس عملهم خلال الفصل الدراسي الأول من العام 2020/2019 والبالغ عددهم (170 مدير/ة، و2842 معلم/ة).

3.3 عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على (610) مدير/ة ومعلم/ة، وكانت بنسبة (30%) تقريباً من مجتمع الدراسة الخاص بالمديرين، ونسبة (20%) تقريباً من مجتمع المعلمين، وقد تم اختيارها بالطريقة الطبقية العشوائية. والجدول (1.3)، يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة.

1.3.3. وصف متغيرات أفراد العينة:

يبين الجدول (1.3) الذي يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس أن نسبة 36.1% للذكور، ونسبة 63.9% للإناث. ويبين متغير المسمى الوظيفي أن نسبة 9% للمديرين، ونسبة 91% للمعلمين. ويبين متغير المؤهل العلمي أن نسبة 7.4% للأقل من بكالوريوس، ونسبة 74.6% للبكالوريوس، ونسبة 18% للأعلى من بكالوريوس. ويبين متغير سنوات الخبرة في العمل المدرسي أن نسبة 15.1% للذين هم أقل من 5 سنوات، ونسبة 25.2% من 5-10 سنوات، ونسبة 59.7% للذين هم أكثر من 10 سنوات. ويبين متغير المرحلة الدراسية أن نسبة 30.3% أساسية دنيا، ونسبة 38.2% أساسية عليا، ونسبة 31.5% ثانوية. ويبين متغير الجهة المشرفة أن نسبة 77% للحكومية، ونسبة 23% للخاصة.

جدول (1.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	220	36.1
	أنثى	390	63.9
المجموع		610	100
المسمى الوظيفي	مدير/ة	55	9.0
	معلم/ة	555	91.0
المجموع		610	100
المؤهل العلمي	أقل من بكالوريوس	45	7.4
	بكالوريوس	455	74.6
	أعلى من بكالوريوس	110	18.0
المجموع		610	100
سنوات الخبرة في العمل المدرسي	أقل من 5 سنوات	92	15.1
	من 5-10 سنوات	154	25.2
	أكثر من 10 سنوات	364	59.7
المجموع		610	100
المرحلة الدراسية	أساسية دنيا (4-1)	185	30.3
	أساسية عليا (9-5)	233	38.2
	ثانوية (12-10)	192	31.5
المجموع		610	100
الجهة المشرفة	حكومية	470	77.0
	خاصة	140	23.0
المجموع		610	100

4.3 أداة الدراسة

قامت الباحثة بإعداد استبانة مقسمة إلى جزأين تم إعدادها من خلال الرجوع إلى الأدب التربوي والدراسات السابقة ومنها دراسة حشاكية (2016)، ودراسة نعمان ووطان (2010)، ودراسة يحيى (2010)، حيث تكونت الاستبانة بصورتها الأولية كما يبينها ملحق رقم (2) وهي على النحو التالي:

الجزء الأول: يتعلق بالخصائص الشخصية للمبحوثين، وهي: الجنس، والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمرحلة الدراسية والجهة المشرفة.

الجزء الثاني: يتضمن (54) فقرة تدور حول خمسة مجالات لقياس مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان في مدارس محافظة بيت لحم موزعة على النحو الآتي:

1. الحق في الكرامة الإنسانية، من فقرة (1 - 11).

2. الحق في التعليم، من فقرة (12 - 19).

3. الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي، من فقرة (20 - 30).

4. الحق في الصحة، من فقرة (31 - 40).

5. الحق في مواجهة التمييز، من فقرة (41 - 54).

وقد قام المبحوثون بالإجابة عن الفقرات وفق تدرج ليكرت الخماسي الذي يعبر عن مدى تطبيق كل فقرة كما يلي: كبيرة جداً وأعطيت درجة (5)، كبيرة وأعطيت درجة (4)، متوسطة وأعطيت درجة (3)، ضعيفة وأعطيت درجة (2)، ضعيفة جداً وأعطيت درجة (1).

5.3 صدق أداة الدراسة

بعد قيام الباحثة بتصميم الاستبانة بصورتها الأولية، تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على المشرف ومجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة والبالغ عددهم (19) محكماً ومحكمة والواردة أسماؤهم في ملحق (3)، حيث وزعت الباحثة الاستبانة عليهم، وطلب منهم إبداء رأيهم في فقرات الاستبانة من حيث: مدى وضوح الفقرات وسلامتها لغوياً، ومدى شمول الفقرات للجانب المدروس، وإضافة أو حذف أي معلومات أو تعديلات أو فقرات يرونها مناسبة.

وفي ضوء الملاحظات التي أشار إليها المحكمون تم حذف فقرة "تتجنب الإدارة المدرسية إثارة التوتر الناتج عن الغيبة" لعدم وضوحها، وفقرة "تعمل الإدارة المدرسية على أن يكون التعلم الابتدائي مجانياً في

المدرسة"، كما وأعيدت الصياغة اللغوية لبعض الفقرات، بالإضافة إلى فصل بعض الفقرات المركبة، وكذلك إضافة بعض الفقرات ومنها: "تشجع الإدارة المدرسية على إقامة علاقة بين الطلبة والمعلمين تقوم على الاحترام المتبادل"، وعبارة "تتوافر في المقصف المدرسي المأكولات الصحية".

ووفق تلك التعديلات المطلوبة أصبحت تتكون الاستبانة بصورتها النهائية من (58) فقرة كما يشير إليها ملحق رقم (4).

من ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الارتباط بيرسون لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للأداة، واتضح وجود دلالة إحصائية في جميع فقرات الاستبانة ويدل على أن هناك اتساق داخلي بين الفقرات. والجدول التالية تبين ذلك:

جدول (2.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات مجال الحق في الكرامة الإنسانية

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.747**	0.000	5	0.694**	0.000	9	0.774**	0.000
2	0.746**	0.000	6	0.809**	0.000	10	0.767**	0.000
3	0.762**	0.000	7	0.774**	0.000	11	0.795**	0.000
4	0.661**	0.000	8	0.798**	0.000			

** داله احصائية عند 0.001

* داله احصائية عند 0.050

جدول (3.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات مجال الحق في التعليم

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.585**	0.000	4	0.536**	0.000	7	0.622**	0.000
2	0.521**	0.000	5	0.633**	0.000	8	0.557**	0.000
3	0.520**	0.000	6	0.663**	0.000	9	0.631**	0.000

** داله احصائية عند 0.001

* داله احصائية عند 0.050

**جدول (4.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات
مجال الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي**

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.802**	0.000	5	0.795**	0.000	9	0.795**	0.000
2	0.789**	0.000	6	0.781**	0.000	10	0.792**	0.000
3	0.805**	0.000	7	0.799**	0.000	11	0.766**	0.000
4	0.807**	0.000	8	0.698**	0.000			

** داله احصائية عند 0.001

* داله احصائية عند 0.050

**جدول (5.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات
مجال الحق في الصحة**

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.520**	0.000	6	0.682**	0.000	11	0.720**	0.000
2	0.413**	0.000	7	0.704**	0.000	12	0.592**	0.000
3	0.578**	0.000	8	0.767**	0.000	13	0.669**	0.000
4	0.584**	0.000	9	0.646**	0.000			
5	0.647**	0.000	10	0.617**	0.000			

** داله احصائية عند 0.001

* داله احصائية عند 0.050

**جدول (6.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات
مجال الحق في مواجهة التمييز**

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.601**	0.000	6	0.789**	0.000	11	0.764**	0.000
2	0.688**	0.000	7	0.759**	0.000	12	0.774**	0.000
3	0.689**	0.000	8	0.784**	0.000	13	0.674**	0.000
4	0.638**	0.000	9	0.709**	0.000	14	0.737**	0.000
5	0.749**	0.000	10	0.678**	0.000			

** داله احصائية عند 0.001

* داله احصائية عند 0.050

6.3 ثبات الدراسة

قامت الباحثة بالتحقق من ثبات الأداة، من خلال حساب ثبات الدرجة الكلية لمجالات الدراسة حسب معادلة الثبات كرونباخ الفا، وكانت الدرجة الكلية لمعامل ثبات مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم (0.962)، مما يشير إلى تمتع الأداة بثبات عالٍ يفي بأغراض الدراسة. والجدول (7.3) يبين معامل الثبات للمجالات والدرجة الكلية.

جدول (7.3): نتائج معامل الثبات للمجالات

المجالات	معامل الثبات
الحق في الكرامة الإنسانية	0.925
الحق في التعليم	0.714
الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي	0.936
الحق في الصحة	0.866
الحق في مواجهة التمييز	0.926
الدرجة الكلية	0.962

7.3 متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

أ. المتغيرات المستقلة، وتشمل:

- الجنس: له مستويان (ذكر، أنثى).
- المسمى الوظيفي: له مستويان (مدير/ة، معلم/ة).
- المؤهل العلمي: له ثلاثة مستويات (أقل من بكالوريوس، بكالوريوس، أعلى من بكالوريوس).
- سنوات الخبرة في العمل المدرسي: له ثلاثة مستويات (أقل من 5 سنوات، من 5 إلى 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات).

- المرحلة الدراسية: له ثلاثة مستويات (أساسية دنيا، أساسية عليا، ثانوية).
- الجهة المشرفة: له مستويان (حكومية، خاصة).

ب. المتغير التابع:

- تقديرات أفراد العينة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان.

8.3 إجراءات الدراسة

تم تنفيذ الدراسة باتتباع الإجراءات التالية:

1. الحصول على كتاب تسهيل مهمة من كلية العلوم التربوية في جامعة القدس، ملحق (5)، ومن ثم الإذن الرسمي من مديرية التربية والتعليم في محافظة بيت لحم لتسهيل تنفيذ الدراسة ميدانياً، ملحق (6).

2. تم حصر مجتمع الدراسة واختيار العينة.

3. قامت الباحثة بتوزيع الاستبانات على عينة الدراسة في الفصل الأول من العام الدراسي 2019-2020م، وقد تم إعطاؤهم الفرصة والوقت الكافي للإجابة.

4. قامت الباحثة باسترجاع الاستبانات، وبعد أن انتهت من ذلك قامت بمراجعتها وتبين أن عدد الاستبانات المستردة هي (630) استبانة، تم استبعاد (20) استبانة منها لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، فأصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (610) استبانة.

5. تم تفريغ البيانات الواردة في الاستبانات إلى الحاسوب بهدف إجراء التحليل الإحصائي المناسب.

9.3 المعالجة الإحصائية

بعد جمع الاستبانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم ترميزها (إعطائها أرقاماً معينة)، وذلك تمهيداً لإدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب الآلي لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وتحليل البيانات وفقاً لفقرات ومجالات الدراسة، وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، واختبار (ت) (t- test) للمتغير المستقل الذي يحمل مستويين، واختبار تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) للمتغير المستقل الذي يحمل ثلاثة مستويات فأكثر، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS) (Statistical Package For Social Sciences).

وقد تم اعتماد المقياس الوزني الآتي لتحديد درجة متوسطات استجابة أفراد العينة:

$$1.33 = \frac{4}{3} = \frac{1-5}{3} = \frac{\text{الحد الأعلى للبدائل} - \text{الحد الأدنى للبدائل}}{\text{متوسط البدائل}} = \text{طول الفئة}$$

طول الفئة = 1.33 وإضافته إلى نهاية كل فئة.

وبذلك تم اعتماد الدرجات التالية:

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
منخفضة	2.33 – 1.00
متوسطة	3.67-2.34
عالية	5.00 – 3.68

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 تمهيد

تضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، التي توصلت إليها الباحثة عن موضوع الدراسة وهو "مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم"، من خلال استجابة أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة ووفق أسئلتها الدراسة وفرضياتها.

2.4 نتائج أسئلة الدراسة

1.2.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم.

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم مرتبة تنازلياً

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	الحق في الكرامة الإنسانية	4.32	0.55	عالية
5	الحق في مواجهة التمييز	4.20	0.59	عالية
3	الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي	3.95	0.65	عالية
4	الحق في الصحة	3.85	0.62	عالية
2	الحق في التعليم	3.80	0.50	عالية
	الدرجة الكلية	4.04	0.49	عالية

يلاحظ من الجدول (1.4) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.04) والانحراف معياري (0.49) وهذا يدل على أن مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم جاء بدرجة عالية.

ولقد حصل مجال الحق في الكرامة الإنسانية على أعلى متوسط حسابي ومقداره (4.32)، يليه مجال الحق في مواجهة التمييز بمتوسط حسابي (4.20)، ومن ثم مجال الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي بمتوسط حسابي (3.95)، يليه مجال الحق في الصحة بمتوسط حسابي (3.85)، ومن ثم مجال الحق في التعليم بمتوسط حسابي (3.80).

أما بخصوص المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات المجالات فهي كالآتي:

المجال الأول: الحق في الكرامة الإنسانية

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال

الحق في الكرامة الإنسانية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تتعامل الإدارة المدرسية مع المعلمين باحترام	4.45	0.66	عالية
4	تتجنب الإدارة المدرسية العنف البدني مع الطلبة	4.40	0.70	عالية
2	تتعامل الإدارة المدرسية مع الطلبة باحترام	4.38	0.64	عالية
6	تحافظ الإدارة المدرسية على خصوصية المعلم	4.36	0.75	عالية
3	تعزز الإدارة المدرسية وقار المعلم أمام الطلبة	4.33	0.73	عالية
5	تتجنب الإدارة المدرسية العنف النفسي مع الطلبة	4.33	0.73	عالية
7	تحافظ الإدارة المدرسية على خصوصية الطلبة	4.33	0.71	عالية
10	تشجع الإدارة المدرسية الطلبة على الود فيما بينهم	4.32	0.70	عالية
11	تشجع الإدارة المدرسية على إقامة علاقة بين الطلبة والمعلمين تقوم على الاحترام المتبادل	4.26	0.76	عالية
9	تشجع الإدارة المدرسية المعلمين على الود فيما بينهم	4.23	0.75	عالية
8	تدعم الإدارة المدرسية المعلم معنوياً	4.11	0.83	عالية
	الدرجة الكلية	4.32	0.55	عالية

يلاحظ من الجدول (2.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.32) وانحراف معياري (0.55) وهذا

يدل على أن مستوى مجال الحق في الكرامة الإنسانية جاء بدرجة عالية.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (2.4) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة عالية. وحصلت الفقرة

"تتعامل الإدارة المدرسية مع المعلمين باحترام" على أعلى متوسط حسابي (4.45)، يليها فقرة "تتجنب

الإدارة المدرسية العنف البدني مع الطلبة" بمتوسط حسابي (4.40). وحصلت الفقرة "تدعم الإدارة

المدرسية المعلم معنوياً" على أقل متوسط حسابي (4.11)، يليها الفقرة "تشجع الإدارة المدرسية

المعلمين على الود فيما بينهم" بمتوسط حسابي (4.23).

المجال الثاني: الحق في التعليم

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال

الحق في التعليم مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
8	تعمل الإدارة المدرسية على ترسيخ القيم الوطنية	4.33	0.67	عالية
7	تعمل الإدارة المدرسية على ترسيخ القيم الثقافية	4.29	0.65	عالية
2	تمنع الإدارة المدرسية حالات التسرب من المدرسة	4.23	0.80	عالية
6	تفسح الإدارة المدرسية المجال أمام الطالب لإظهار قدراته	4.21	0.68	عالية
5	تحرص الإدارة المدرسية أن يكون التعليم في المدرسة موجّهاً نحو تنمية شخصية الطالب في كافة جوانبها	4.13	0.77	عالية
9	توفر الإدارة المدرسية الوسائل التعليمية اللازمة	4.08	0.78	عالية
1	تقدم الإدارة المدرسية الإعانات للطلبة المحتاجين للمحافظة على استمرار تعلمهم	4.01	0.79	عالية
3	يؤثر الوضع الصحي للطالب على قبوله في المدرسة	2.60	1.30	متوسطة
4	يؤثر الوضع الاجتماعي للطالب على قبوله في المدرسة	2.33	1.39	منخفضة
	الدرجة الكلية	3.80	0.50	عالية

يلاحظ من الجدول (3.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.80) وانحراف معياري (0.50) وهذا

يدل على أن مستوى الحق في التعليم جاء بدرجة عالية.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (3.4) أن (7) فقرات جاءت بدرجة عالية، وفقرة جاءت بدرجة

متوسطة، وفقرة جاءت بدرجة منخفضة. وحصلت الفقرة "تعمل الإدارة المدرسية على ترسيخ القيم

الوطنية" على أعلى متوسط حسابي (4.33)، يليها فقرة "تعمل الإدارة المدرسية على ترسيخ القيم

الثقافية" بمتوسط حسابي (4.29). وحصلت الفقرة "يؤثر الوضع الاجتماعي للطالب على قبوله في

المدرسة" على أقل متوسط حسابي (2.33)، يليها الفقرة "يؤثر الوضع الصحي للطالب على قبوله في

المدرسة" بمتوسط حسابي (2.60).

المجال الثالث: الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال

الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تحتترم الإدارة المدرسية آراء المعلمين	4.11	0.79	عالية
5	تعزز الإدارة المدرسية تقبل المعلمين لآراء بعضهم البعض	4.06	0.77	عالية
7	تستخدم الإدارة المدرسية أسلوب الحوار والمناقشة في التعبير عن الرأي	4.05	0.84	عالية
6	تعزز الإدارة المدرسية تقبل الطلبة لآراء بعضهم البعض	4.03	0.74	عالية
2	تحتترم الإدارة المدرسية آراء الطلبة	4.00	0.73	عالية
9	تتيح الإدارة المدرسية الفرصة للطلبة للتعبير عن آرائهم بوسائل متعددة	3.98	0.83	عالية
3	تتقبل الإدارة المدرسية انتقادات المعلمين البناء	3.96	0.82	عالية
8	تشجع الإدارة المدرسية تفعيل مجالس الطلبة	3.90	0.98	عالية
4	تتقبل الإدارة المدرسية انتقادات الطلبة البناء	3.85	0.83	عالية
10	تتجنب الإدارة المدرسية فرض الآراء على المعلمين	3.77	0.91	عالية
11	تتجنب الإدارة المدرسية فرض الآراء على الطلبة	3.72	0.88	عالية
	الدرجة الكلية	3.95	0.65	عالية

يلاحظ من الجدول (4.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.95) وانحراف معياري (0.65) وهذا

يدل على أن مستوى الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي جاء بدرجة عالية.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (4.4) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة عالية. وحصلت الفقرة "تحتترم

الإدارة المدرسية آراء المعلمين" على أعلى متوسط حسابي (4.11)، يليها فقرة "تعزز الإدارة المدرسية

تقبل المعلمين لآراء بعضهم البعض" بمتوسط حسابي (4.06). وحصلت الفقرة "تتجنب الإدارة

المدرسية فرض الآراء على الطلبة" على أقل متوسط حسابي (3.72)، يليها الفقرة "تتجنب الإدارة

المدرسية فرض الآراء على المعلمين" بمتوسط حسابي (3.77).

المجال الرابع: الحق في الصحة

جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال

الحق في الصحة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
2	تعمل الإدارة المدرسية على تسهيل إعطاء اللقاحات الضرورية الموصى بها من وزارة الصحة الفلسطينية	4.50	0.69	عالية
1	تدعم الإدارة المدرسية زيارة الفرق الصحية للمدرسة لإجراء الفحوصات الدورية للطلبة	4.33	0.76	عالية
4	تتابع الإدارة المدرسية المشكلات الصحية للطلبة مع أولياء الأمور	4.30	0.73	عالية
3	تحرص الإدارة المدرسية على تقديم برامج الإرشاد والتوعية الصحية بالتنسيق مع الجهات المعنية	4.29	0.77	عالية
9	تحرص الإدارة المدرسية على نظافة المرافق الصحية	4.08	0.85	عالية
11	تطبق الإدارة المدرسية إجراءات الأمن والسلامة العامة	3.98	0.85	عالية
8	تحرص الإدارة المدرسية على توفير الأثاث الصحي	3.87	0.91	عالية
13	تتوافر في المقصف المدرسي المأكولات الصحية	3.73	1.03	عالية
6	تتناسب مساحة الصفوف مع أعداد الطلبة	3.63	1.11	متوسطة
7	تتوافر في المدرسة ملاعب مناسبة لأعداد الطلبة	3.54	1.17	متوسطة
5	يتوافر في المدرسة طاقم مدرب لتقديم الإسعافات الأولية	3.49	1.15	متوسطة
10	تتوافر في المدرسة وسائل (التبريد والتدفئة)	3.19	1.31	متوسطة
12	يتلاءم المبنى المدرسي مع متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة	3.15	1.31	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.85	0.62	عالية

يلاحظ من الجدول (5.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.85) وانحراف معياري (0.62) وهذا

يدل على أن مستوى الحق في الصحة جاء بدرجة عالية.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (5.4) أن (8) فقرات جاءت بدرجة عالية و(5) فقرات جاءت

بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة "تعمل الإدارة المدرسية على تسهيل إعطاء اللقاحات الضرورية

الموصى بها من وزارة الصحة الفلسطينية" على أعلى متوسط حسابي (4.50)، يليها فقرة "تدعم

الإدارة المدرسية زيارة الفرق الصحية للمدرسة لإجراء الفحوصات الدورية للطلبة" بمتوسط حسابي

(4.33). وحصلت الفقرة "يتلاءم المبنى المدرسي مع متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة" على أقل متوسط حسابي (3.15)، يليها الفقرة " تتوافر في المدرسة وسائل (التبريد والتدفئة)" بمتوسط حسابي (3.19).

المجال الخامس: الحق في مواجهة التمييز

جدول (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال

الحق في مواجهة التمييز مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب الدين	4.46	0.82	عالية
2	تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب المكانة الاجتماعية	4.41	0.76	عالية
4	تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب الجنس	4.35	0.84	عالية
5	تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب الانتماء السياسي	4.29	0.89	عالية
3	تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب المستوى الأكاديمي	4.28	0.80	عالية
11	تطبق الإدارة المدرسية القانون المدرسي على جميع الطلبة دون تمييز	4.24	0.78	عالية
9	تعديل الإدارة المدرسية في منح شهادات التقدير للطلبة	4.23	0.80	عالية
7	تحرص الإدارة المدرسية لتحقيق العدالة بين الطلبة	4.20	0.74	عالية
14	تتابع الإدارة المدرسية الطلبة الموهوبين	4.13	0.82	عالية
6	تسعى الإدارة المدرسية لتحقيق العدالة بين المعلمين	4.12	0.85	عالية
8	تحرص الإدارة المدرسية على مبدأ تكافؤ الفرص	4.11	0.78	عالية
13	تهتم الإدارة المدرسية بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة	4.09	0.83	عالية
12	توزع الإدارة المدرسية المهام الإضافية على المعلمين بعدل	3.98	0.90	عالية
10	توصي الإدارة المدرسية بترقية المعلمين بموضوعية	3.91	0.93	عالية
	الدرجة الكلية	4.20	0.59	عالية

يلاحظ من الجدول (6.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.20) وانحراف معياري (0.59) وهذا

يدل على أن مستوى الحق في مواجهة التمييز جاء بدرجة عالية.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (6.4) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة عالية. وحصلت الفقرة "تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب الدين" على أعلى متوسط حسابي (4.46)، يليها فقرة "تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب المكانة الاجتماعية" بمتوسط حسابي (4.41). وحصلت الفقرة "توصي الإدارة المدرسية بترقية المعلمين بموضوعية" على أقل متوسط حسابي (3.91)، يليها الفقرة "توزع الإدارة المدرسية المهام الإضافية على المعلمين بعدل" بمتوسط حسابي (3.98).

2.2.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

هل يختلف مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم باختلاف متغير الجنس، والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في العمل المدرسي، والمرحلة الدراسية، والجهة المشرفة؟
وللإجابة عن هذا السؤال تم تحويله للفرضيات الصفرية التالية:

نتائج الفرضية الأولى:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس"

تم فحص الفرضية الأولى باستخدام اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم حسب متغير الجنس.

جدول (7.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
الحق في الكرامة الإنسانية	ذكر	220	4.3054	0.56425	0.427	0.670
	أنثى	390	4.3252	0.54184		
الحق في التعليم	ذكر	220	3.8434	0.49493	1.577	0.115
	أنثى	390	3.7769	0.50322		
الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي	ذكر	220	4.0397	0.62364	2.599	0.010
	أنثى	390	3.9002	0.65815		
الحق في الصحة	ذكر	220	3.8378	0.61154	0.443	0.658
	أنثى	390	3.8607	0.61834		
الحق في مواجهة التمييز	ذكر	220	4.2000	0.59369	0.011	0.991
	أنثى	390	4.2005	0.58960		
الدرجة الكلية	ذكر	220	4.0531	0.48519	0.675	0.500
	أنثى	390	4.0253	0.48815		

يتبين من خلال الجدول (7.4) أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.675)، ومستوى الدلالة (0.500)، أي أنه لا توجد فروق في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس، وبذلك تم قبول الفرضية الأولى.

نتائج الفرضية الثانية:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المسمى الوظيفي".

تم فحص الفرضية الثانية بحساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

جدول (8.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

المجال	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
الحق في الكرامة الإنسانية	مدير/ة	55	4.5405	0.45904	3.693	0.000
	معلم/ة	555	4.2960	0.55332		
الحق في التعليم	مدير/ة	55	3.8121	0.41950	0.174	0.862
	معلم/ة	555	3.7998	0.50852		
الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي	مدير/ة	55	4.2182	0.50331	4.010	0.000
	معلم/ة	555	3.9240	0.65599		
الحق في الصحة	مدير/ة	55	4.0643	0.47505	3.359	0.001
	معلم/ة	555	3.8315	0.62414		
الحق في مواجهة التمييز	مدير/ة	55	4.4792	0.52985	4.049	0.000
	معلم/ة	555	4.1727	0.58955		
الدرجة الكلية	مدير/ة	55	4.2448	0.38730	4.095	0.000
	معلم/ة	555	4.0146	0.49108		

يتبين من خلال الجدول (8.4) أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (4.095)، ومستوى الدلالة (0.000)، أي أنه توجد فروق في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، وكانت الفروق لصالح المديرين، وبذلك تم رفض الفرضية الثانية.

نتائج الفرضية الثالثة

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي".

تم فحص الفرضية الثالثة عن طريق حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحق في الكرامة الإنسانية	أقل من بكالوريوس	45	4.3051	0.47561
	بكالوريوس	455	4.3169	0.53323
	أعلى من بكالوريوس	110	4.3281	0.64201
الحق في التعليم	أقل من بكالوريوس	45	3.8321	0.49782
	بكالوريوس	455	3.8007	0.49357
	أعلى من بكالوريوس	110	3.7889	0.53509
الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي	أقل من بكالوريوس	45	3.8949	0.57167
	بكالوريوس	455	3.9483	0.63064
	أعلى من بكالوريوس	110	3.9826	0.74940
الحق في الصحة	أقل من بكالوريوس	45	3.9333	0.58205
	بكالوريوس	455	3.8534	0.60624
	أعلى من بكالوريوس	110	3.8154	0.66704
الحق في مواجهة التمييز	أقل من بكالوريوس	45	4.1270	0.55993
	بكالوريوس	455	4.2033	0.58069
	أعلى من بكالوريوس	110	4.2182	0.64434
الدرجة الكلية	أقل من بكالوريوس	45	4.0276	0.41694
	بكالوريوس	455	4.0356	0.47222
	أعلى من بكالوريوس	110	4.0375	0.57043

يلاحظ من الجدول رقم (9.4) وجود فروق ظاهرية في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (10.4):

جدول (10.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الحق في الكرامة الإنسانية	بين المجموعات	0.019	2	0.010	0.032	0.969
	داخل المجموعات	183.968	607	0.303		
	المجموع	183.988	609			
الحق في التعليم	بين المجموعات	0.060	2	0.030	0.119	0.888
	داخل المجموعات	152.713	607	0.252		
	المجموع	152.772	609			
الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي	بين المجموعات	0.255	2	0.127	0.302	0.740
	داخل المجموعات	256.153	607	0.422		
	المجموع	256.407	609			
الحق في الصحة	بين المجموعات	0.446	2	0.223	0.588	0.556
	داخل المجموعات	230.264	607	0.379		
	المجموع	230.709	609			
الحق في مواجهة التمييز	بين المجموعات	0.281	2	0.141	0.402	0.669
	داخل المجموعات	212.136	607	0.349		
	المجموع	212.417	609			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.003	2	0.002	0.007	0.993
	داخل المجموعات	144.354	607	0.238		
	المجموع	144.357	609			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.007) ومستوى الدلالة (0.993) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وبذلك تم قبول الفرضية الثالثة.

نتائج الفرضية الرابعة:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة في العمل المدرسي".

تم فحص الفرضية الرابعة عن طريق حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة في العمل المدرسي.

جدول (11.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة في العمل المدرسي

المجال	سنوات الخبرة في العمل المدرسي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحق في الكرامة الإنسانية	أقل من 5 سنوات	92	4.3330	0.55622
	من 5-10 سنوات	154	4.2556	0.60746
	أكثر من 10 سنوات	364	4.3407	0.52109
الحق في التعليم	أقل من 5 سنوات	92	3.8357	0.51972
	من 5-10 سنوات	154	3.7973	0.52180
	أكثر من 10 سنوات	364	3.7937	0.48788
الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي	أقل من 5 سنوات	92	3.9536	0.68117
	من 5-10 سنوات	154	3.9097	0.71842
	أكثر من 10 سنوات	364	3.9670	0.60952
الحق في الصحة	أقل من 5 سنوات	92	3.8880	0.63324
	من 5-10 سنوات	154	3.7872	0.68095
	أكثر من 10 سنوات	364	3.8711	0.58063
الحق في مواجهة التمييز	أقل من 5 سنوات	92	4.2997	0.56026
	من 5-10 سنوات	154	4.1855	0.65018
	أكثر من 10 سنوات	364	4.1815	0.57040
الدرجة الكلية	أقل من 5 سنوات	92	4.0761	0.49534
	من 5-10 سنوات	154	3.9970	0.54403
	أكثر من 10 سنوات	364	4.0413	0.45863

يلاحظ من الجدول رقم (11.4) وجود فروق ظاهرية في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة في العمل المدرسي، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (12.4):

جدول (12.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة في العمل المدرسي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الحق في الكرامة الإنسانية	بين المجموعات	0.807	2	0.404	1.337	0.263
	داخل المجموعات	183.181	607	0.302		
	المجموع	183.988	609			
الحق في التعليم	بين المجموعات	0.133	2	0.066	0.264	0.768
	داخل المجموعات	152.639	607	0.251		
	المجموع	152.772	609			
الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي	بين المجموعات	0.357	2	0.178	0.423	0.655
	داخل المجموعات	256.051	607	0.422		
	المجموع	256.407	609			
الحق في الصحة	بين المجموعات	0.898	2	0.449	1.186	0.306
	داخل المجموعات	229.812	607	0.379		
	المجموع	230.709	609			
الحق في مواجهة التمييز	بين المجموعات	1.071	2	0.535	1.538	0.216
	داخل المجموعات	211.346	607	0.348		
	المجموع	212.417	609			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.392	2	0.196	0.827	0.438
	داخل المجموعات	143.965	607	0.237		
	المجموع	144.357	609			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.827) ومستوى الدلالة (0.438) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق

الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة في العمل المدرسي، وبذلك تم قبول الفرضية الرابعة.

نتائج الفرضية الخامسة:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المرحلة الدراسية "

تم فحص الفرضية الخامسة عن طريق حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المرحلة الدراسية.

جدول (13.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المرحلة الدراسية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المرحلة الدراسية	المجال
0.52373	4.3612	185	أساسية دنيا (4-1)	الحق في الكرامة الإنسانية
0.54640	4.3020	233	أساسية عليا (9-5)	
0.57776	4.2959	192	ثانوية (12-10)	
0.50489	3.8474	185	أساسية دنيا (4-1)	الحق في التعليم
0.46573	3.8183	233	أساسية عليا (9-5)	
0.53290	3.7350	192	ثانوية (12-10)	
0.68955	3.9681	185	أساسية دنيا (4-1)	الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي
0.63139	3.9345	233	أساسية عليا (9-5)	
0.63210	3.9531	192	ثانوية (12-10)	
0.61888	3.9339	185	أساسية دنيا (4-1)	الحق في الصحة
0.60811	3.8310	233	أساسية عليا (9-5)	
0.61644	3.8001	192	ثانوية (12-10)	
0.59490	4.2811	185	أساسية دنيا (4-1)	الحق في مواجهة التمييز
0.56498	4.1876	233	أساسية عليا (9-5)	
0.61079	4.1380	192	ثانوية (12-10)	
0.48754	4.0918	185	أساسية دنيا (4-1)	الدرجة الكلية
0.45620	4.0240	233	أساسية عليا (9-5)	
0.51876	3.9946	192	ثانوية (12-10)	

يلاحظ من الجدول رقم (13.4) وجود فروق ظاهرية في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المرحلة الدراسية، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (14.4):

جدول (14.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المرحلة الدراسية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الحق في الكرامة الإنسانية	بين المجموعات	0.498	2	0.249	0.824	0.439
	داخل المجموعات	183.489	607	0.302		
	المجموع	183.988	609			
الحق في التعليم	بين المجموعات	1.306	2	0.653	2.618	0.074
	داخل المجموعات	151.466	607	0.250		
	المجموع	152.772	609			
الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي	بين المجموعات	0.118	2	0.059	0.140	0.869
	داخل المجموعات	256.289	607	0.422		
	المجموع	256.407	609			
الحق في الصحة	بين المجموعات	1.861	2	0.931	2.468	0.086
	داخل المجموعات	228.848	607	0.377		
	المجموع	230.709	609			
الحق في مواجهة التمييز	بين المجموعات	1.989	2	0.995	2.869	0.058
	داخل المجموعات	210.428	607	0.347		
	المجموع	212.417	609			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.938	2	0.469	1.985	0.138
	داخل المجموعات	143.419	607	0.236		
	المجموع	144.357	609			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (1.985) ومستوى الدلالة (0.138) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق

الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المرحلة الدراسية، وبذلك تم قبول الفرضية الخامسة.

نتائج الفرضية السادسة:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجهة المشرفة".

تم فحص الفرضية السادسة بحساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجهة المشرفة.

جدول (15.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجهة المشرفة

المجال	الجهة المشرفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
الحق في الكرامة الإنسانية	حكومية	470	4.3217	0.52700	0.299	0.765
	خاصة	140	4.3058	0.62159		
الحق في التعليم	حكومية	470	3.7726	0.48307	2.572	0.010
	خاصة	140	3.8960	0.54762		
الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي	حكومية	470	3.9718	0.60151	1.286	0.200
	خاصة	140	3.8792	0.78563		
الحق في الصحة	حكومية	470	3.8322	0.59444	1.384	0.168
	خاصة	140	3.9203	0.67933		
الحق في مواجهة التمييز	حكومية	470	4.1901	0.57588	0.784	0.434
	خاصة	140	4.2347	0.63849		
الدرجة الكلية	حكومية	470	4.0287	0.45531	0.621	0.535
	خاصة	140	4.0578	0.58173		

يتبين من خلال الجدول (15.4) أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.621)، ومستوى الدلالة (0.535)، أي أنه لا توجد فروق لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجهة المشرفة، وبذلك تم قبول الفرضية السادسة.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

استعرض هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي بحثت في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم، وذلك من خلال التحليل الإحصائي لأسئلة الدراسة وفرضياتها، بالإضافة إلى التوصيات التي أضافتها في ضوء نتائج هذه الدراسة.

1.5 مناقشة نتائج السؤال الأول

ما مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم؟

أظهرت نتائج هذا السؤال أن مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم جاء بدرجة عالية. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى وجود وعي لدى المديرين والمعلمين في فهم مبادئ حقوق الإنسان وكيفية تطبيقها وممارستها من قبل الإدارة المدرسية داخل البيئة المدرسية، ولربما يعود هذا الوعي إلى الدورات التدريبية وورش العمل المعززة لمبادئ حقوق الإنسان، إضافة إلى قوانين وزارة التربية والتعليم التي تحت على ذلك، هذا بالإضافة إلى مبادئ حقوق الإنسان الواردة في المنهاج والمواد التعليمية

التي من الواجب أن يشهدها الطالب مطبقة على أرض الواقع وليس بشكل نظري، حيث يتمثل كل من المديرين والمعلمين بها ليلمسها الطالب ويقتدي بهم.

أو قد يعود ذلك لحرص مدير المدرسة والمعلمين فيها على ممارسة الطلاب للأنشطة والمسابقات التي تسهم في صقل شخصية الطلبة وتدعيم إمكانياتهم، بالإضافة إلى تجسيد الحوار في العملية التعليمية والتربوية ونشر مفاهيم حقوق الإنسان وتوفير البيئة التعليمية التي تشجع الطلبة على بناء ثقافة تلك الحقوق في المدرسة.

ولربما تعود هذه النتيجة لاقتناع كل من المديرين والمعلمين بأهمية مبادئ حقوق الإنسان للوجود الإنساني عموماً وللنظام التربوي والطلبة خصوصاً كونهم يساهمون في تطوير المجتمع مستقبلاً، إذ أن الفشل في تطبيق هذه المبادئ من قبل الإدارة المدرسية سينشئ طلبة غير واعين لقيم حقوق الإنسان، وبالتالي ينعكس مستقبلاً على قدرتهم في بناء مجتمع ديمقراطي.

وقد يعود ذلك أيضاً إلى أن التغيرات الاجتماعية والتحولت الثقافية والسياسية التي يشهدها مجتمعنا الفلسطيني، وخاصة في مجال الديمقراطية والحرية وكرامة الإنسان، وحقوق الإنسان بشكل عام، تقتضي من المديرين أن يكونوا ملمين بمبادئ حقوق الإنسان، إلى جانب العمل على تطبيقها داخل البيئة المدرسية وذلك لتسليط الضوء أمام المعلمين والطلبة على مبادئ حقوق الإنسان، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، والعمل على بناء شخصية الطلبة جسدياً، وعقلياً وعقائدياً، ونفسياً، واجتماعياً، بحيث يسهم ذلك في بناء شخصية متوازنة لديهم وحمايتهم من أي تضليل يؤثر على المجتمع بطريقة سلبية.

كما تعزو الباحثة ذلك إلى التطور التكنولوجي والمعلوماتي في هذا العصر وخاصة في مجال الإعلام وبوسائله المتعددة، وشبكات التواصل الاجتماعي باختلاف أنواعها التي عمدت على نشر مفاهيم

مبادئ حقوق الإنسان، الأمر الذي ساهم في الفهم الواضح لتلك المفاهيم من قبل المديرين والمعلمين والطلبة وسائر أفراد المجتمع، وإدراك أهمية تطبيقها في كافة المجالات وخاصة في البيئة المدرسية.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الشنيفي (2018) والتي تشير إلى أن قادة المدارس يقومون بتوفير بيئة تعليمية آمنة للطلبة، ودراسة أبو جيش (2016) والتي أشارت إلى وجود حرية أكاديمية لدى أفراد عينة الدراسة بدرجة كبيرة، كما اتفقت مع دراسة حشايسة (2016) في أن دور الإدارة المدرسية في توفير بيئة مدرسية آمنة جاء بدرجة كبيرة، كما اتفقت مع دراسة ندوتا (Nduta, 2015) بوجود مستوى عالٍ من الوعي بحقوق الإنسان في المدارس الثانوية، ودراسة سونار وتابانتجالي (Sunar & Tabancali, 2012) التي أظهرت أن المديرين يتصرفون وفق المبادئ الأخلاقية في مدارسهم.

فيما اختلفت مع دراسة البنا (2017) والتي أشارت إلى عدم الرضى من قبل طلبة الجامعة بصفة عامة عن دور التعليم الجامعي في تنمية مفاهيم حقوق الإنسان، كما تبين عدم ممارسة الطلبة لمبادئ حقوق الإنسان بشكل فعلي، وكذلك اختلفت مع دراسة الفراء (2016) التي أظهرت نتائجها أن الدرجة الكلية لتقديرات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية لمجالات العدالة التنظيمية أوتت بدرجة متوسطة.

كما اختلفت مع دراسة حميد (2015) والتي أشارت إلى أن درجة تطبيق مفاهيم حقوق الإنسان من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية قد أوتت بدرجة متوسطة، كما اختلفت كذلك مع دراسة حرب (2013) والتي أشارت أن درجة تطبيق ثقافة السلام ودور المدارس في نشرها قد أوتت بدرجة متوسطة.

أما بخصوص مجالات الدراسة فقد جاءت جميعها بدرجة عالية، فحصل مجال الكرامة الإنسانية على المرتبة الأولى وهذا يشير إلى إيمان الإدارة المدرسية الكبير بإنسانية الفرد وضرورة المحافظة على كرامته، فيعامل مدير المدرسة المعلمين والطلبة معاملة قائمة على أساس الاحترام.

وحصل مجال الحق في مواجهة التمييز على المرتبة الثانية وهذا يؤكد نبذ الإدارة المدرسية للتمييز بكافة أشكاله وخصوصاً التمييز بسبب الدين.

وجاء في المرتبة الثالثة مجال الحق في التفكير والتعبير عن الرأي وهذا يشير إلى أن مديري المدارس على قدرٍ من الوعي بحق المعلمين والطلبة بذلك، وبضرورة احترام وتعزيز تقبل آرائهم لبعضهم البعض.

وأما حصول مجال الحق في الصحة على المرتبة الرابعة فيدل على حرص الإدارة المدرسية على صحة طلبتها وخاصة فيما يتعلق بتسهيل إعطاء اللقاحات الضرورية الموصى بها من قبل وزارة الصحة الفلسطينية. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية للحرص على أن تكون الأبنية المدرسية ملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وأن تتناسب مساحة صفوفها وملاعبها مع أعداد الطلبة، وتوافر وسائل التبريد والتدفئة والطواقم المدربة للإسعافات الأولية، إلا أنها لا تزال وكما يبدو دون المستوى المطلوب، لذلك حصلت تلك الفقرات في مجال الحق في الصحة على درجة متوسطة ، وربما يعود ذلك لقلة الدعم المادي، وعدم دقة مستوى التخطيط عند بناء المدارس وترميمها.

وجاء في المرتبة (العالية) الأخيرة مجال الحق في التعليم الذي يدل على مدى حرص الإدارة المدرسية على ضمان حق الطالب في التعليم، وترسيخ القيم الوطنية والثقافية وضمان المحافظة على استمرار تعلمه، ويؤكد كذلك حصول فقرة "يؤثر الوضع الاجتماعي للطلاب على قبوله في المدرسة" على درجة منخفضة أن التعليم حق للجميع.

كما يؤكد حصول فقرة "يؤثر الوضع الصحي للطلاب على قبوله في المدرسة" على درجة متوسطة على ما توصلت إليه النتائج في مجال الحق في الصحة بأن عدم ملائمة المباني المدرسية لذوي الاحتياجات الخاصة تقلل من فرصة قبول بعض الإدارات المدرسية لهم في المدرسة.

واستناداً للنتائج التي تم التوصل إليها في ترتيب المجالات فإنه من الطبيعي الوصول إلى هذا الترتيب لكونه يحقق ما تنادي به التربية الحديثة بأن التربية أولاً، ومن ثم التعليم، إذ تحرص الإدارة المدرسية على حق الأفراد في كرامتهم الإنسانية ثم تبتعد عن التمييز فيما بينهم ثم تعطيهم حقهم في حرية التفكير والتعبير عن آرائهم ثم تتابع حقهم في الصحة وأخيراً حقهم في التعليم.

2.5 مناقشة نتائج السؤال الثاني

هل يختلف مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم باختلاف متغير الجنس، والمسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في العمل المدرسي، والمرحلة الدراسية، والجهة المشرفة؟
وللإجابة عن هذا السؤال تم تحويله لفرضيات فيما يلي مناقشة نتائجها:

1.2.5. مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

أظهرت نتائج هذه الفرضية عدم وجود فروق في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس.
وتعزو الباحثة عدم وجود فروق في الدرجة الكلية للفرضية الأولى إلى أن أفراد عينة الدراسة سواء من الذكور أو الإناث يخضعون لنفس ظروف العمل، وذات المعايير، هذا بالإضافة لكونهم يتلقون ذات الدورات التدريبية التي تعنى بحقوق الإنسان خلال فترة عملهم، بالإضافة إلى القوانين الصادرة عن وزارة التربية والتعليم التي تلزم الجميع بتطبيق معايير حقوق الإنسان داخل مدارسهم. كما قد يعود إلى وجود تقديرات متقاربة بأهمية تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان، الأمر الذي يؤكد تشابه الظروف التعليمية بصرف النظر عن القائمين عليها.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة أبو حشيش وآخرون (2017)، ودراسة أوزان وأزدمير وبيرتجي، (Ozan, Ozdemir & Yirci, 2017)، ودراسة أبو جيش (2016)، وحشاكية (2016)، ودراسة

الفرا (2016)، ودراسة حميد (2015)، ودراسة أبو شمالة (2012)، ودراسة البراوي (2012)، ودراسة الطويل والقرعان (2011)، كذلك اتفقت مع دراسة مزين (2009)، ودراسة اعمر (2008) بعدم وجود فروق تعزى لمتغير الجنس.

واختلفت مع دراسة الخالدي (2014)، ودراسة حرب (2013)، ودراسة دوندار (Dundar, 2013) والتي أشارت وجود فروق تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، واختلفت مع دراسة أبو مراحل (2012)، ودراسة سنار وتابانتجالي (Sunar & Tabancali, 2012)، ودراسة يحيى (2010) لوجود فروق تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور.

2.2.5. مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

أظهرت نتائج هذه الفرضية وجود فروق في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، وكانت الفروق لصالح المديرين.

تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن تقييم المديرين لأنفسهم كان عالياً رغبة منهم في إظهار مدارسهم بصورة ممتازة وسمعة طيبة، إذ يُعتبر ذلك نجاحاً لهم وتوقفاً في العمل الإداري، وتعزو ذلك أيضاً إلى امتلاك المديرين صلاحيات وامتيازات أكثر من تلك التي يمتلكها المعلمون، فمدير المدرسة عادةً هو المسؤول عن كل ما يجول داخل البيئة المدرسية، والمشرف الرئيس على تنفيذ القرارات والقوانين التي تقرها وزارة التربية والتعليم، فيكون حريصاً كل الحرص على تطبيقها أكثر من المعلمين بصفته المسؤول الرئيس أمام مديرية التربية والتعليم/ بيت لحم عن تنفيذها بجودة وكفاءة عالية، بالإضافة إلى أن المهام الموكلة إليه متنوعة ومتعددة وتتطلب منه قدراً كبيراً من التمرس في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان، وبالتالي تدفع المدير للتنمية والمعرفة المستدامة بمبادئ حقوق الإنسان التي تعينه على تحقيق واجباته بتطبيق حقوق الإنسان داخل مدرسته بفعالية وجودة عالية.

ولربما يعود ذلك أيضاً لكون هذه المجالات هي متعلقة بشكل أساس بقيام مدير المدرسة بدوره الإداري والفني، ولا يشرف عليها كافة المعلمين إلا إذا كلف مدير المدرسة المعلم بذلك، بالإضافة لانشغال معلمي المدرسة بالمهام التعليمية الموكلة إليهم، إلى جانب بعض الأمور المكلفة لهم من قبل مدير المدرسة مما يجعلهم منشغلين تماماً فلا يراقبوا أو يلحظوا كل ما يقوم به مدير المدرسة من ممارسات وإنجازات.

اتفقت نتائج هذه النتيجة مع دراسة أبو جيش (2016) بوجود فروق تعزى لمتغير مدير/ة.

فيما اختلفت مع دراسة سُنار وتابانتجالي (Sunar & Tabancali, 2012) التي لم تظهر نتائجها فروقاً لتعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

3.2.5. مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

أظهرت نتائج هذه الفرضية عدم وجود فروق في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن نظرة المديرين والمعلمين إلى مبادئ حقوق الإنسان والعمل على تطبيق الإدارة المدرسية لها في مدارسهم لا تتأثر بالمؤهل العلمي لهم، وذلك لوجود معايير وثقافة مدرسية يلتزم بها الجميع، بالإضافة إلى وجود الأنظمة والتعليمات المُقرّة من قبل وزارة التربية والتعليم، وتلاحظ الباحثة بأن المديرين والمعلمين متفقون من خلال إجاباتهم عن مجالات الاستبانة وفقراتها في أن عدم الاختلاف بين المؤهلات العلمية يدل على وجود بيئة عمل واحدة للجميع، وأنظمة إدارية مشتركة بين المديرين والمعلمين، وثقافة تنظيمية بنّاءة. كما أن مبادئ حقوق الإنسان هي مبادئ فطرية وطبيعية لا تحتاج لمؤهل علمي لتتم ممارستها، ففضايا حقوق الإنسان والتربية الوطنية يعيشها الناس في حياتهم اليومية، هذا بالإضافة إلى أن كل من المديرين والمعلمين تحكم كلٌّ منهم لوائح وأنظمة وثقافة مؤسسية وليس خصائص شخصية كالمؤهل العلمي.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الشنفي (2018)، ودراسة (حشاكية، 2016)، ودراسة الخالدي (2014)، ودراسة البراوي (2012)، ودراسة سُنار وتابانتجالي (Sunar & Tabancali, 2012)، ودراسة يحيى (2010) بعدم وجود فروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي. واختلفت مع دراسة أبو جيش (2016) بوجود فروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح الماجستير فأعلى، ودراسة العالول (2015) بوجود فروق لصالح الدراسات العليا، ودراسة العكروش (2008) بوجود فروق لصالح البكالوريوس.

4.2.5. مناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

أظهرت نتائج هذه الفرضية عدم وجود فروق في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة. وتعزو الباحثة ذلك إلى أن ممارسات المديرين فيما يتعلق بمراعاة تطبيق حقوق الإنسان مستقرة ويلاحظها المعلمون عبر السنوات المختلفة وبالتالي لم تتأثر تقديرات المعلمين والمديرين باختلاف سنوات خبراتهم.

كما تعزو ذلك إلى أن المديرين والمعلمين باختلاف سنوات خبراتهم لهم تقديرات متقاربة وقناعات وافية بأهمية تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في المدرسة، وربما يعود إلى كون المديرين والمعلمين يعيشون في بيئة واحدة وتحت ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية متشابهة مما ساهم في تقليل تلك الفروق.

أو قد يعود ذلك لاطلاع المعلمين الواسع على موضوع مبادئ حقوق الإنسان من خلال المقررات الدراسية الجامعية في كليات التربية على مر السنين، أو أن يكون المعلم والمدير حصلوا على دورات تدريبية في هذا المجال تضمنت مواضيع ذات علاقة ببرنامج المواطنة عبر السنوات المختلفة، فأصبحوا ملمين بها وقادرين على تمييز مدى تطبيقها من قبل الإدارة المدرسية داخل مدارسهم.

أو قد يعود ذلك لإفادة المعلم الجديد من خبرات أقرانه المعلمين الذي يفوقونه في سنوات خبرتهم فيكتسب منهم الوعي والإدراك لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان في المدرسة. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الشنيفي (2018)، ودراسة أبو جيش (2016)، ودراسة حرب (2013)، ودراسة أبو شمالة (2012)، ودراسة البراوي (2012) بعدم وجود فروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة. واختلفت مع دراسة أوزان وأزدمير وييرتجي (Ozan, Ozdemir & Yirci, 2017) التي أشارت إلى وجود فروق لصالح الأقدمية، ودراسة حشاكية (2016) بوجود فروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة ولصالح الفئة الأعلى، ودراسة العالول (2015)، ودراسة أبو مراحيل (2012) بوجود فروق لصالح من خبرتهم أكثر من (10) سنوات، ودراسة سُنار وتابانتجالي (Sunar & Tabancali, 2012) التي كانت لصالح من خبرتهم (21 – 25) سنة، كذلك اختلفت مع دراسة يحيى (2010) التي أشارت إلى وجود لصالح أقل من (6) سنوات، كما اختلفت مع دراسة اعمر (2008) بوجود فروق لصالح فئة الخبرة المتوسطة (5 – 10) سنوات، ومع دراسة العكروش (2008) بوجود فروق لصالح فئة الخبرة (6 – 10) سنوات.

5.2.5. مناقشة نتائج الفرضية الخامسة:

أظهرت نتائج هذه الفرضية عدم وجود فروق في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المرحلة الدراسية. وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المديرين والمعلمين بصرف النظر عن المرحلة التي يشرفون عليها ويدرسونها، يجدون في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان الوجه الناصع لمدارسهم، فمبادئ حقوق الإنسان والالتزام بتطبيقها يُبرز إنجازات هذه المدارس، لذا فإن تطبيق حقوق الإنسان هدف يسعى مديرو المدارس إلى تحقيقه كونه يقود في نهاية الأمر لتحقيق أهداف المدرسة ككل.

كما أن تطبيق تلك المبادئ من قبل الإدارة المدرسية تبدأ مع الطالب في مراحل دراسته الأولى، فتتبع بذورها وتنمو في المراحل الدراسية المتتالية فينشأ عليها وتكبر معه حتى انتهاء تعليمه المدرسي لتصبح قيماً متأصلة في شخصيته وجزءاً لا يتجزأ منها، يخرج بها إلى مجتمعه الأكبر، فيبنيه مستنداً إلى تلك المبادئ والقيم النبيلة.

وربما يعود كذلك لتشابه ظروف العمل باختلاف المرحلة الدراسية، وتشابه النمط الإشرافي الذي يمارسه المشرفون على المراحل الدراسية المختلفة من قبل وزارة التربية والتعليم من خلال الزيارات الدورية للمدرسة والزيارات الصفية والتغذية الراجعة.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة أبو شمالة (2012)، ودراسة سُنار وتابانتي (Sunar & Tabancali, 2012) بعدم وجود فروق تعزى لمتغير المرحلة الدراسية.

6.2.5. مناقشة نتائج الفرضية السادسة:

أظهرت نتائج هذه الفرضية عدم وجود فروق في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجهة المشرفة. تعزو الباحثة هذه النتيجة لقناعة جميع المديرين والمعلمين باختلاف الجهة المشرفة لمدارسهم بأهمية تطبيق مبادئ حقوق الإنسان، وخصوصاً أن هناك اهتماماً متزايداً من قبل القائمين على العملية التعليمية التعليمية في فلسطين لتحسين مبادئ حقوق الإنسان داخل المدرسة من خلال استخدام أساليب تربوية حديثة، ومتابعة تطبيق هذه الأساليب من قبل مشرفين متخصصين من قبل وزارة التربية والتعليم، سعياً منهم لتوفير بيئة مدرسية آمنة، ولربما يعود السبب كذلك إلى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي بات يسمح بمتابعة التطورات في المدارس العالمية ونقل تجاربهم ومحاولة تطبيقها داخل مدارسنا قدر المستطاع. وترى الباحثة كذلك أن جهات الإشراف سواء كانت تابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية أو تمويلها الجهات الأجنبية والطوائف الدينية والهيئات والجمعيات الخيرية والأفراد؛ التي

تشرف على المدارس الخاصة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، جميعها تسعى لخلق المناخ التربوي والبيئي والتعليمي الذي يساعد في توفير بيئة مدرسية ملزمة بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان.

واختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة العكروش (2008) بوجود فروق تعزى لمتغير الجهة المشرفة التي كانت لصالح الجهة الحكومية.

3.5 التوصيات

بناءً على النتائج التي خرجت بها الدراسة توصي الباحثة بالآتي:

1. تشجيع ومتابعة مديري المدارس لدورهم في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في مدارسهم وأن يسعوا للارتقاء بها نحو الأفضل.
2. تشكيل فريق من المعلمين وتدريبه لتقديم الإسعافات الأولية وإلزام وزارة التربية والتعليم المدارس بذلك.
3. ضرورة قيام وزارة التربية والتعليم بتوفير المرافق والتجهيزات اللازمة في المدارس، ومتابعتها مع مديري المدارس.
4. أن تقوم وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الإدارة المدرسية بمراعاة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة عند بناء المدارس وترميمها، وكذلك متطلبات الطلبة عموماً من حيث مساحات الصفوف والملاعب.
5. وضع مبادئ حقوق الإنسان ومدى الالتزام بها ضمن معايير وأسس التقويم الخاص بالمدرسة.
6. إعداد وتأهيل وتدريب معلمين متخصصين في مجال حقوق الإنسان.
7. إجراء المزيد من الدراسات حول مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان في محافظات مختلفة.
8. إجراء دراسة مشابهة للدراسة الحالية على مجالات أخرى لحقوق الإنسان.

المصادر والمراجع

الإنجيل.

التوراة.

القرآن الكريم.

الإبراهيمي، حيدر (2015): التطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان في أوروبا. مجلة مركز بابل

للدراستات الإنسانية، م.4(1)، ص352-375.

أبو جيش، روز (2016): درجة الحرية الأكاديمية والتنمية المهنية والعلاقة بينهما لدى معلمي

ومعلمات مدارس وكالة الغوث الدولية في الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين

والمعلمين فيها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

أبو حشيش، بسام وآخرون (2017): دور برنامج تعليم حقوق الإنسان المطبق في مدارس وكالة

الغوث الدولية بغزة في تنمية بعض المهارات القيادية لدى الطلبة. مجلة جامعة الأقصى/

سلسلة العلوم الإنسانية، م.21(2)، ص173 - 206.

أبو زيد، أبو الحسن عبد الموجود (2009): التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، ط1. المكتب

الجامعي الحديث، أسوان، مصر.

أبو شعيرة، خالد (2016): حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي المعاصر. مجلة جيل

حقوق الإنسان، عدد(9)، ص13-33.

أبو شمالة، فرج (2012): درجة الوعي بحقوق الإنسان لدى طلبة مدارس مرحلة التعليم الأساسي في

وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،

م.20(2)، ص625 - 670.

أبو غدة، حسن (2014): الثقافة الإسلامية والتحديات الفكرية المعاصرة وحقوق الإنسان. جامعة

الملك سعود الناشر العلمي والمطابع، الرياض.

أبو مراحيل، ليلي (2012): دور مدير المدرسة في تحسين تعليم حقوق الإنسان بمدارس وكالة

الغوث بمحافظات غزة وسبل تفعيله. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

أبو هاشم، هبه (2013): مستوى الوعي بحقوق الإنسان وعلاقته بكل من الثقة بالنفس والتوكيدية

لدى طلبة الصف التاسع بغزة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

أعمر، إيمان (2008): مدى الإلمام بحقوق الإنسان لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة نابلس -

فلسطين من وجهة نظر المعلمين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

الألباني، محمد (د.ت): سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها، ط1. مكتبة المعارف، القاهرة.

الأمم المتحدة (2013): مجلس حقوق الإنسان، الدورة الرابعة والعشرون: التقرير السنوي لمفوضية

الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام. الجمعية

العامة للأمم المتحدة، (A/HRC/24/30).

الأمم المتحدة (2019): اتفاقيات حقوق الإنسان،

(<https://www.un.org,humanrights.>, 20/10/2019)

باروني، بثينة (2016): الوعي بحقوق الإنسان في الوطن العربي. مجلة جيل حقوق الإنسان،

عدد(9)، ص191-219.

بدران، شبل (2009): التربية المدنية: التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان، ط1. الدار المصرية

البنانية، بيروت.

بدير، نوار (2017): الحق في التعليم. سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية، موسوعة

القانون الدستوري العربي المقارن، جامعة بيرزيت، رام الله.

البراوي، حمدي (2012): دور معلم التربية الوطنية في تدعيم مفاهيم حقوق الإنسان لدى طلبة

المرحلة الأساسية بمحافظات غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

البناء، أحمد (2017): واقع مفاهيم حقوق الإنسان لدى طلاب الجامعة في مصر في ضوء بعض

التغيرات السياسية المعاصرة ودور التعليم في تطويره: دراسة ميدانية. المجلة العلمية لكلية

التربية/ جامعة أسيوط، م.33(2)، ص2-88.

بيرم، عيسى (1998): الحريات العامة وحقوق الإنسان بين النص والواقع، ط1. دار المنهل اللبناني

للطباعة والنشر، بيروت.

البیهقي، الإمام أبي بكر أحمد (1424هـ): شعب الإيمان، تحقيق أبي هاجر محمد زغلول. دار الكتب

العلمية، بيروت.

جرار، أماني (2016): التربية الإنسانية والأخلاقية، ط1. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،

عمان.

الجرجاني، علي (د.ت): معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي. دار الفضيلة للنشر والتوزيع

والتصدير، القاهرة.

الجوهري، إسماعيل (1956): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عطار. ط2. دار

العلم للملايين، بيروت.

الحاج، عبد المجيد (2006): الإسلام في إفريقيا: الأوراق. جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ليبيا.

حرب، دولت (2013): دور الإدارة المدرسية في نشر ثقافة السلام وتطبيقها في المدارس الثانوية

الأردنية المنتسبة لمنظمة اليونسكو في محافظة إربد. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

اليرموك، الأردن.

حسونة، نسرین (2015): حقوق الإنسان... المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر. دراسة علمية، الجامعة الإسلامية، غزة.

الحسين، أسعد (2017): مسؤولية المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان في ضوء التربية الإسلامية. مجلة العلوم التربوية، عدد(1)، ج(2)، ص264-314.

حشايكة، شرين (2016): دور الإدارة المدرسية في توفير بيئة مدرسية آمنة في المدارس الحكومية الأساسية في محافظة شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات فيها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

حمادنة، محمد (2014): دور الإدارة المدرسية في الحد من ظاهرة العنف في المدارس الأردنية. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، م.3(7)، ص56-72.

حمّاس، عمر (2016): واقع حقوق الإنسان العربية في ظل الثورات. مجلة جيل حقوق الإنسان، عدد(9)، ص221 - 229.

حميد، منى (2015): درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لمفاهيم حقوق الإنسان وعلاقتها بتعزيز الانتماء الوطني لدى طلبتهم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

الحنفي، علي (1404هـ): شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق الألباني وجماعة من العلماء. ط8. المكتب الإسلامي، بيروت.

الخالدي، أسماء (2014): العدالة التنظيمية لدى مديري المدارس الثانوية في محافظة المفرق وعلاقتها بالولاء التنظيمي للمعلمين في تلك المدارس. أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.

دسه، جعفر (2012): دور حرية الرأي والتعبير في محاسبة أولي الأمر. مجلة الأكاديمية الأمريكية

العربية للعلوم والتكنولوجيا/ أماراباك، م.3(5)، ص1-20.

دواس، أحمد وآخرون (2009): الحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية. نقابة المحامين

الفلسطينيين، رام الله.

الذّيب، جمال (2007): حقوق الإنسان زمن الحرب في الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة، ط1. دار

الكتاب الثقافي، إربد.

الراجحي، صالح (2004): حقوق الإنسان وحياته الأساسية في الشريعة الإسلامية والقانون

الوضعي، ط1. مكتبة العبيكان، الرياض.

راضي، مازن وعبد الهادي، حيدر (2007): المدخل لدراسة حقوق الإنسان. دار قنديل للنشر،

عمان.

رجال، عمر (2014): موضوعات في حقوق الإنسان. مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية

(شمس)، والاتحاد الأوروبي، ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب.

الرشيدي، أحمد وحسن، عدنان (2002): حقوق الإنسان في الوطن العربي، ط1. دار الفكر، دمشق.

السخاوي، محمد (1418هـ): الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، تحقيق

محمد إبراهيم. ط1. دار الراية، الرياض.

سعد الدين، محمد (2004): حقوق الإنسان والتربية على التسامح والعيش المشترك الإسلامي -

المسيحي. المكتبة البوليسية - جونية، بيروت.

السعدون، محمد (2016): حظر التعصب الديني بوصفه انتهاك لحظر التمييز والكرهية. مجلة جيل

حقوق الإنسان، عدد(9)، ص129-165.

سقني، فاكية (2010): التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان. رسالة ماجستير غير منشورة،

جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

سليم، عصام وآخرون (2008): حقوق الإنسان: أنواعها طرق حمايتها في القوانين المحلية

والدولية. المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

السموني، خالد (2014): دور الإدارة المدرسية في التربية على حقوق الإنسان، موقع هسبريس،

(<https://www.hespress.com/writers/242848.html>, 9/1/2020).

شعنان، مسعود (2012): حقوق الإنسان بين عالمية القيم وخصوصية الثقافات وعلاقة ذلك بالعلومة.

مجلة المفكر/ جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد(8)، ص227-251.

شكري، علي (2006): حقوق الإنسان في ظل العولمة، ط1. دار أسامة، عمان.

الشنيفي، علي (2018): دور قادة المدارس في توفير بيئة تعليمية آمنة لطلاب المدارس الثانوية

بمدينة الرياض. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. م.26(2)، ص327-

348.

صالح، أمير (2014): جودة الخدمات التعليمية بين النظرية والتطبيق، ط1. دار أسامة للنشر

والتوزيع، عمان.

الصباح، سعاد (1997): حقوق الإنسان في العالم المعاصر، ط2. دار سعاد الصباح للنشر

والتوزيع، الكويت.

صباريني، غازي (1997): الوجيز في حقوق الإنسان وحياته الأساسية، ط2. مكتبة دار الثقافة

للنشر والتوزيع، عمان.

الطعيمات، هاني (2003): حقوق الإنسان وحياته الأساسية. مطبعة الشروق للنشر والتوزيع،

عمان.

الطويل، هاشم والقرعان، سلطان (2011): واقع حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية من وجهة نظر الطلبة. مجلة جامعة النجاح للأبحاث/ العلوم الإنسانية، م.25(10)، ص2509-2534.

عابدين، محمد (2001): الإدارة المدرسية الحديثة، ط1. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
العالول، أسامة (2015): دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني: دراسة وصفية تحليلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى: غزة.
العدوي، محمد (2014): الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان. رسالة ماجستير، جامعة أسيوط، مصر.

العزام، سهيل (2009): جذور حقوق الإنسان، ط1. (د.م)، إربد.
عطية، عطية (2010): أساسيات في حقوق الإنسان والتربية، ط1. دار البداية ناشرون وموزعون، عمان.

العكروش، ميسون (2008): تطوير استراتيجية لواقع حقوق الطفل في رياض الأطفال الأردنية من وجهة نظر المديرات والمعلمات. أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان.
علاونة، محمود وآخرون (2013): واقع الحقوق والحريات العامة في فلسطين "بين التنظيم والتقيد والرقابة". معهد الحقوق، جامعة بيرزيت.

علي، عبد التواب (2016): واقع ثقافة حقوق الإنسان لدى طلاب الجامعة بالجمهورية اليمنية. المجلة العلمية لجامعة أسيوط، م.32(4)، ج(2)، ص171-207.

عليوات، سلوى (2014): درجة ممارسة القادة التربويين لوظائف الإدارة المدرسية على مستوى المدارس الابتدائية لبلدية بئر العاتر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

عميروش، ديبش (2016): مقومات حماية حق الإنسان في بيئة صحية. مجلة جيل حقوق الإنسان، عدد(9)، ص167-189.

عواد، يوسف وآخرون (2008): حقوق الإنسان في الحياة التربوية الواقع والتطلعات، ط1. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

عودة، أيمن (2011): المقومات السياحية في محافظة بيت لحم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

عيسى، محمود (2018): المشاريع الطلابية "المواطنة". الإدارة العامة للإشراف والتأهيل التربوي، وزارة التربية والتعليم العالي، فلسطين.

غريب، زينب وآخرون (2008): حقيبة تدريبية أكاديمية "الصحة النفسية". جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.

غليون، برهان (1999): حقوق الإنسان العربية، ط1. مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (17)، بيروت.

الغول، أحمد (2006): حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية. سلسلة تقارير قانونية (65)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

فارس، محمود (2011): القيم ذات الصلة بحقوق الإنسان المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية في الأردن: دراسة تحليلية. مجلة دراسات العلوم التربوية/السعودية، مج(38)، ملحق(6)، ص2064-2076.

الفرا، نسمة (2016): العدالة التنظيمية وعلاقتها بمؤشرات الجودة الأكاديمية بالجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

قيطة، محمد (2010): مدى تضمن منهاج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية لمفاهيم حقوق

الإنسان ومدى اكتساب الطلبة لها. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

مركز إبداع المعلم (1999): مفاهيم في الديمقراطية والجنس والتربية. وحدة الدراسات والأبحاث،

رام الله.

مركز تطوير المنهاج (2020): وثيقة حقوق الإنسان في المناهج الدراسية. وزارة التربية والتعليم،

فلسطين.

المركز الدولي للتربية على حقوق الإنسان "إكويتاس" (2008): رزمة التربية على حقوق الإنسان

للأطفال. المكتبة والأرشيف الوطني، كوبيك.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2008): الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي

في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. غزة.

مركز الميزان لحقوق الإنسان (2005): تقرير حول أهداف التعليم العالي وموازنة وزارة التربية والتعليم

العالي. فلسطين، (http://www.mezan.org/post/2487, 20/10/2019)

مزين، محمد (2009): دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها من وجهة

نظرهم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

المصدق، رقية (1999): الحريات العامة وحقوق الإنسان، ط1. مطبعة النجاح الجديدة، الدار

البيضاء.

مصطفى، ناهد وآخرون (2015): حقوق الإنسان. مقرر لكليات جامعة قناة السويس، مصر.

معهد الأبحاث التطبيقية - أريج (2011): الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق

الإنسان. مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، رام الله.

مغيث، كمال وعبد الحميد، إلهام (1997): **التعليم وحقوق الإنسان**، ط1. مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة.

المل، سرور (2014): **المدخل إلى حقوق الإنسان: حقوق الإنسان على ضوء الشرائع السماوية**، ط1. سلسلة المنشورات العلمية لمركز جيل البحث العلمي، طرابلس.

مياسا، محمد (1997): **الصحة النفسية والأمراض النفسية والعقلية "وقاية وعلاج"**، ط1. دار الجيل، بيروت.

الميداني، محمد (2004): **النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان**، ط1. مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، المغرب.

نعمان، ليلي ووطن، زينب (2012): **واقع حقوق الإنسان في المدارس المتوسطة. مجلة الأستاذ**، بغداد، عدد(201)، ص558-577.

اليافعي، فاطمة (2009): **دور المعلم في التربية على حقوق الطفل من وجهة نظر معلمي التعليم الأساسي ومعلماته في سلطنة عُمان: دراسة ميدانية محافظة ظفار أنموذجاً**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت.

يحيى، سجي (2010): **درجة التزام مديري المدارس الحكومية الثانوية الفلسطينية بأخلاقيات مهنة الإدارة المدرسية من وجهة نظر معلمي مدارسهم**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

يوسف، خولة (2012): **الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام**. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.

اليونسكو (2019): الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني

بالأطفال والصراعات المسلحة،

(<https://childrenandarmedconflict.un.org/keydocuments/arabic/universaldeclara1.html>,
21/11/2019).

المراجع الأجنبية

Alderson, P. (1999): Human rights and democracy in schools do they mean more than
“picking up litter and not killing whales”? **The International Journal of
Children’s Rights**, Vol. (7), P. 185–205,

D’sa, B. (2004): **A Study of Preservice Teachers’ Attitudes Toward Human Rights and
Unfair Labor Conditions: A Comparison of the Influence of Two Teaching
Methods**. Doctor of Philosophy, Utah State University, Logan, Utah.

Dundar, S. (2013): **A comparison of Sensitivity to Human Rights Issues Among Students
in Turkey**. University of Minnesota.

Gundogdu, K. (2010): The Effect of Constructivist Instruction on Prospective Teachers'
Attitudes Toward Human Rights Education. **E-Journal of New World Sciences
Academy**, Vol. (5), No. (2), P. 646-664.

Hamdi, S. (2017): Preparing Teachers for Fair and Equitable Treatment of Diverse Groups
of Students: The First Step to Human Rights Education. **International Journal
of Social Sciences & Educational Studies**, Vol. (3), No. (4), P.54-56.

Kalantry, S., Getgen, J. & Koh, A. (2009): **Measuring State Compliance with The Right
to Education Using Indicators: A Case Study of Colombia's Obligations
Under the ICESCR**. Cornell Law Faculty Working Papers Faculty Scholarship,
Cornell Law Library.

Kalenska, P. (2016): **Human Rights Education at Primary Schools: A Case Study of the
Czech Republic**. Master Thesis, Faculty of Law, Lund University.

- Mitchell, E. & et., al. (2016): School Setting Behavior That Characterizes Social Justice: An Empirical Approach to Illustrate the Concept. **AERA Open**, Vol. (2), No. (3), P. 1-16.
- Nduta, J. (2015): **School Factors Influencing Integration of Human Rights Education in Public Secondary School Curriculum in Kasarani Sub-County, Nairobi City County Kenya**. Master Thesis, University of Nairobi.
- Netragaonkar, Y. (2011): **Role of Teacher Educators in Promotion and Protection of Human Rights Education**. MAEER's MIT School of Education & Research. Abhinav College of Education.
- OBESSU (2006): **The Declaration of School Student Rights**. The General Assembly of OBESSU held in Ohrid, Macedonia.
- Ozan, M., Ozdemir, T. & Yirci, R. (2017): Ethical Leadership Behaviours of School Administrators from Teachers' Point of View. **Foro de Educacion**, Vol. (15), No. (23), P. 161-184.
- Shuibat, M., AbuSamra, M. & Shuibat, N. (2015): The Role of Education in Upholding the Development of Human Rights Regimes: The Case of the Palestinian Universities. **World Journal of Education**, Vol.(5), No.(5), P. 42-50.
- Sunar, O. & Tabancali, E. (2012): Ethic Behaviors of School's Administrations. **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, Vol. (46), P. 2457-2461.
- Ty, R. (2011): Social injustice, human rights-based education and citizens' direct action to promote social transformation in the Philippines. **Education, Citizenship and Social Justice**, Vol. (6), No. (3), P. 205-221.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) (2019): **Right to education handbook**. London, United Kingdom.

UNHR (United Nations Human Rights) (2012): **Human Rights Education in Primary and Secondary School Systems: A Self-assessment Guide for Governments.** New York and Geneva, (UR/PUB/12/8).

Willems, F., Denssen, E., Hermans, C., & Vermeer, P. (2012): Students' Perceptions and Teachers' Self – Ratings of Modeling Civic Virtues: an Exploratory Empirical Study in Dutch Primary Schools. **Journal of Moral Education**, Vol. (41), No. (1), P. 99-115.

(<https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03057240.2011.615827>, 15/9/2019)

الملاحق

ملحق رقم (1): خطاب الباحثة للمحكمين



جامعة القدس

كلية العلوم التربوية

برنامج الإدارة التربوية

خطاب الباحثة

حضرة الدكتور/ة _____ المحترم/ة

الموضوع: تحكيم استبانة

تحية طيبة، وبعد..

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان "مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة القدس.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم، والتي تم حصرها في المجالات الخمسة الآتية: الحق في الكرامة الإنسانية، والحق في التعليم، والحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي، والحق في الصحة، والحق في مواجهة التمييز.

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ومعرفة في هذا المجال، أرجو من حضرتكم التكرم بتحكيم الاستبانة المرفقة وإبداء توجيهاتكم الكريمة سواء بحذف أو تعديل أو إضافة أية معلومات ترونها مناسبة، شاكرة لكم حسن تعاونكم.

مع الاحترام والتقدير

الباحثة: غريس حزبون الياس

المشرف: د. محمد شعيبات

ملحق رقم (2): الاستبانة في صورتها الأولية



جامعة القدس

كلية العلوم التربوية

برنامج الإدارة التربوية

استبانة

حضرة المدير/ة، المعلم/ة المحترم/ة

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية.

ولأغراض هذه الدراسة قامت الباحثة بإعداد استبانة تتكون من قسمين، القسم الأول يتضمن المعلومات العامة عن المجيب، والقسم الثاني يتضمن (54) فقرة تتعلق بمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم، والتي تم حصرها في هذه الدراسة في المجالات الخمسة الآتية: الحق في الكرامة الإنسانية، والحق في التعليم، والحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي، والحق في الصحة، والحق في مواجهة التمييز.

أرجو من حضرتك التفضل بالإجابة عن جميع فقرات الاستبانة، وذلك بوضع إشارة (X) أمام كل فقرة حسب ما يتناسب مع تقديرك، علماً بأن جميع إجاباتك ستكون سرية وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وشكراً لحسن تعاونك

الباحثة: غريس حزبون الياس

المشرف: د. محمد شعيبات

القسم الأول: المعلومات العامة
الرجاء وضع إشارة (x) فيما ينطبق عليك:

1. الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى
2. المسمى الوظيفي ☐ مدير ☐ معلم
3. المؤهل العلمي ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ بكالوريوس + دبلوم
4. سنوات الخبرة ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات
5. المرحلة الدراسية ☐ أساسية ☐ ثانوية
6. الجهة المشرفة ☐ حكومية ☐ خاصة

القسم الثاني: مجالات الاستبانة وفقراتها

يرجى وضع إشارة (x) أمام كل فقرة من الفقرات التالية وذلك بناءً على درجة تقييمك لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من خلال السلوك المحدد.

المجال الأول: الحق في الكرامة الإنسانية

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
1.	تتعامل الإدارة المدرسية مع المعلمين باحترام وتقدير.					
2.	تتعامل الإدارة المدرسية مع الطلبة باحترام وتقدير.					
3.	تحرص الإدارة المدرسية على تعزيز وقار المعلم أمام الطلبة والمجتمع.					
4.	تتجنب الإدارة المدرسية العنف البدني ضد الطلاب.					
5.	تتجنب الإدارة المدرسية العنف النفسي ضد الطلاب.					
6.	تحافظ الإدارة المدرسية على خصوصية المعلم.					
7.	تحافظ الإدارة المدرسية على خصوصية الطلاب.					
8.	تدعم الإدارة المدرسية المعلم معنوياً.					
9.	تشجع الإدارة المدرسية المعلمين على الود والإخلاص فيما بينهم.					
10.	تشجع الإدارة المدرسية الطلاب على الود والإخلاص فيما بينهم.					
11.	تتجنب الإدارة المدرسية إثارة التوتر الناتج عن الغيبة.					

المجال الثاني: الحق في التعليم

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
	تعمل الإدارة المدرسية على:					
12.	أن يكون التعليم الابتدائي مجانياً في المدرسة.					
13.	منح الإعانات للطلاب المحتاج.					
14.	منع حالات التسرب من المدرسة.					

15.	ألا يؤثر الوضع الاجتماعي للطالب على قبوله في المدرسة.				
16.	ألا يؤثر الوضع الصحي للطالب على قبوله في المدرسة.				
17.	أن يكون التعليم في المدرسة موجَّهاً نحو تنمية شخصية الطالب في كافة جوانبها.				
18.	تنمية مواهب الطالب.				
19.	ترسيخ القيم الثقافية والوطنية.				

المجال الثالث: الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
20.	تحتزم الإدارة المدرسية آراء المعلمين.					
21.	تحتزم الإدارة المدرسية آراء الطلاب.					
22.	تتقبل الإدارة المدرسية انتقادات المعلمين.					
23.	تتقبل الإدارة المدرسية انتقادات الطلاب.					
24.	تعزز الإدارة المدرسية تقبل المعلمين لآراء بعضهم البعض.					
25.	تعزز الإدارة المدرسية تقبل الطلاب لآراء بعضهم البعض.					
26.	تستخدم الإدارة المدرسية أسلوب الحوار والمناقشة في التعبير عن الرأي.					
27.	تشجع الإدارة المدرسية إنشاء وتفعيل مجالس الطلبة.					
28.	تتيح الإدارة المدرسية الفرصة للطلاب للتعبير عن آرائهم من خلال الرسم والمقالات والدراما ومجلات الحائط.					
29.	تتجنب الإدارة المدرسية فرض الآراء على المعلمين.					
30.	تتجنب الإدارة المدرسية فرض الآراء على الطلبة.					

المجال الرابع: الحق في الصحة

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
31.	تدعم الإدارة المدرسية زيارة الفرق الصحية للمدرسة لإجراء الفحوصات الدورية للطلبة.					
32.	تحرص الإدارة المدرسية على إعطاء اللقاحات الضرورية الموصى بها من وزارة الصحة الفلسطينية.					
33.	تتوافر في المدرسة الإسعافات الأولية مع وجود طاقم مُدرَّب.					
34.	مساحة الصفوف والملاعب مناسبة لأعداد الطلبة.					
35.	تحرص الإدارة المدرسية على توفير الأثاث الصحي.					
36.	تتوافر في المدرسة وسائل التبريد والتدفئة.					
37.	تطبق الإدارة المدرسية إجراءات الأمن والسلامة العامة.					
38.	تحرص الإدارة المدرسية على تقديم برامج الإرشاد والتوعية الصحية بالتنسيق مع الجهات المعنية.					
39.	تتابع الإدارة المدرسية المشكلات الصحية للطلبة مع أولياء الأمور.					
40.	تراعي الإدارة المدرسية في المبنى المدرسي متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.					

المجال الخامس: الحق في مواجهة التمييز

الرقم	الفقرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
41.	تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب الدين.					
42.	تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب المكانة الاجتماعية.					
43.	تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب المستوى الأكاديمي.					
44.	تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب الجنس.					
45.	تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب الانتماء السياسي.					
46.	تحرص الإدارة المدرسية على تحقيق العدالة بين الطلبة.					
47.	تحرص الإدارة المدرسية على تحقيق العدالة بين المعلمين.					
48.	تحرص الإدارة المدرسية على مبدأ تكافؤ الفرص.					

					49. تحرص الإدارة المدرسية على العدل في منح الدرجات والتقدير بين الطلبة.
					50. تحرص الإدارة المدرسية على ترقية المعلمين بعدل وموضوعية.
					51. تحرص الإدارة المدرسية على تطبيق القانون على جميع الطلبة دون تمييز.
					52. تحرص الإدارة المدرسية على توزيع المهام الإضافية على المعلمين بعدل.
					53. تحرص الإدارة المدرسية على الاهتمام بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
					54. تحرص الإدارة المدرسية على الاهتمام بالطلبة الموهوبين.

ملحق رقم (3): قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	مكان العمل
1.	أ.د. سليم الرغبى	الأمم المتحدة ESCAP (اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لآسيا والمحيط الهادف)/ مستشار مُتَقَدِّم
2.	أ.د. عفيف زيدان	جامعة القدس/ أستاذ دكتور - قسم الإدارة التربوية
3.	أ.د. قسطنطين الشوملي	جامعة بيت لحم/ مُحاضر - دائرة اللغة العربية، كلية الآداب
4.	أ.د. محمود أبو سمرة	جامعة القدس/ أستاذ دكتور - قسم الإدارة التربوية
5.	د. إبراهيم الصليبي	جامعة القدس/ رئيس دائرة التربية ورياض الأطفال ومنسق قسم الإدارة التربوية
6.	د. إبراهيم عرمان	جامعة القدس/ أستاذ مشارك - قسم تكنولوجيا التعليم والمعلومات
7.	د. أحمد فتيحة	جامعة بيرزيت/ أستاذ مساعد ورئيس دائرة المناهج والتعليم، كلية التربية
8.	د. داوود كسابرة	مدرسة الفرير الثانوية (بيت لحم)/ مدير المدرسة
9.	د. رجاء العسيلي	جامعة القدس المفتوحة فرع الخليل/ أستاذ مشارك - دائرة المناهج وأساليب التدريس، كلية التربية.
10.	د. سماح عريقات	وزارة التربية والتعليم العالي/ منسقة هيئة تطوير مهنة التعليم
11.	د. سهيل صالحة	جامعة النجاح الوطنية/ رئيس قسم معلم المرحلة الأساسية العليا، كلية العلوم التربوية
12.	د. عبد الغني الصيفي	جامعة النجاح الوطنية/ أستاذ مساعد - كلية العلوم التربوية
13.	د. غسان سرحان	جامعة القدس/ أستاذ مشارك - دائرة المناهج وأساليب التدريس
14.	د. محسن عدس	جامعة القدس/ أستاذ مشارك - دائرة المناهج وأساليب التدريس
15.	د. هالة اليمني	جامعة بيت لحم/ أستاذ مساعد ورئيس دائرة الطفولة المبكرة - كلية التربية
16.	د. يوسف حرفوش	مديرية التربية والتعليم لمحافظة رام الله والبيرة/ رئيس قسم الأنشطة الطلابية
17.	أ. إبراهيم مطر	جامعة بيت لحم/ مُحاضر ومشرف غير متفرغ - كلية التربية
18.	أ. رزق صليبي	جامعة بيت لحم/ مُحاضر ورئيس دائرة المناهج - كلية التربية
19.	أ. هيام علاوي	جامعة بيت لحم/ مُحاضر دائرة الطفولة المبكرة - كلية التربية

ملحق رقم (4): الاستبانة بصورتها النهائية



جامعة القدس

كلية العلوم التربوية

برنامج الإدارة التربوية

استبانة

حضرة المدير/ة، المعلم/ة المحترم/ة

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية.

ولأغراض هذه الدراسة قامت الباحثة بإعداد استبانة تتكون من قسمين، القسم الأول يتضمن المعلومات العامة عن المجيب، والقسم الثاني يتضمن (58) فقرة تتعلق بمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم، والتي تم حصرها في هذه الدراسة في المجالات الخمسة الآتية: الحق في الكرامة الإنسانية، والحق في التعليم، والحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي، والحق في الصحة، والحق في مواجهة التمييز.

أرجو من حضرتك التفضل بالإجابة عن جميع فقرات الاستبانة، وذلك بوضع إشارة (X) أمام كل فقرة حسب ما يتناسب مع تقديرك، علماً بأن جميع إجاباتك ستكون سرية وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وشكراً لحسن تعاونك

الباحثة: غريس حزبون الياس

المشرف: د. محمد شعيبات

القسم الأول: المعلومات العامة
الرجاء وضع إشارة (x) فيما ينطبق عليك:

1. الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى
2. المسمى الوظيفي ☐ مدير/ة ☐ معلم/ة
3. المؤهل العلمي ☐ أقل من بكالوريوس ☐ بكالوريوس
☐ أعلى من بكالوريوس
4. سنوات الخبرة في العمل ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات
المدرسي ☐ أكثر من 10 سنوات
5. المرحلة الدراسية ☐ أساسية دنيا (1-4) ☐ أساسية عليا (5-9)
☐ ثانوية (10-12)
6. الجهة المشرفة ☐ حكومية ☐ خاصة

القسم الثاني: مجالات الاستبانة وفقراتها

يرجى وضع إشارة (x) أمام كل فقرة من الفقرات التالية وذلك بناءً على درجة تقييمك لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من خلال السلوك المحدد.

المجال الأول: الحق في الكرامة الإنسانية

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1.	تتعامل الإدارة المدرسية مع المعلمين باحترام					
2.	تتعامل الإدارة المدرسية مع الطلبة باحترام					
3.	تعزز الإدارة المدرسية وقار المعلم أمام الطلبة					
4.	تتجنب الإدارة المدرسية العنف البدني مع الطلبة					
5.	تتجنب الإدارة المدرسية العنف النفسي مع الطلبة					
6.	تحافظ الإدارة المدرسية على خصوصية المعلم					
7.	تحافظ الإدارة المدرسية على خصوصية الطالب					
8.	تدعم الإدارة المدرسية المعلم معنوياً					
9.	تشجع الإدارة المدرسية المعلمين على الود فيما بينهم					
10.	تشجع الإدارة المدرسية الطلبة على الود فيما بينهم					
11.	تشجع الإدارة المدرسية على إقامة علاقة بين الطلبة والمعلمين تقوم على الاحترام المتبادل					

المجال الثاني: الحق في التعليم

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
12.	تقدم الإدارة المدرسية الإعانات للطلبة المحتاجين للمحافظة على استمرار تعلمهم					
13.	تمنع الإدارة المدرسية حالات التسرب من المدرسة					
14.	يؤثر الوضع الصحي للطلاب على قبوله في المدرسة					
15.	يؤثر الوضع الاجتماعي للطلاب على قبوله في المدرسة					
16.	تحرص الإدارة المدرسية أن يكون التعليم في المدرسة موجّهاً نحو تشكيل شخصية الطالب في كافة جوانبها					

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
17.	تفسح الإدارة المدرسية المجال أمام الطالب لإظهار قدراته					
18.	تعمل الإدارة المدرسية على ترسيخ القيم الثقافية					
19.	تعمل الإدارة المدرسية على ترسيخ القيم الوطنية					
20.	توفر الإدارة المدرسية الوسائل التعليمية اللازمة					

المجال الثالث: الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
21.	تحترم الإدارة المدرسية آراء المعلمين					
22.	تحترم الإدارة المدرسية آراء الطلبة					
23.	تتقبل الإدارة المدرسية نقد المعلمين البناء					
24.	تتقبل الإدارة المدرسية نقد الطلبة البناء					
25.	تعزز الإدارة المدرسية تقبل المعلمين لآراء بعضهم البعض					
26.	تعزز الإدارة المدرسية تقبل الطلبة لآراء بعضهم البعض					
27.	تستخدم الإدارة المدرسية أسلوب الحوار والمناقشة في التعبير عن الرأي					
28.	تشجع الإدارة المدرسية تفعيل مجالس للطلبة					
29.	تتيح الإدارة المدرسية الفرصة للطلبة للتعبير عن آرائهم بوسائل متعددة					
30.	تتجنب الإدارة المدرسية فرض الآراء على المعلمين					
31.	تتجنب الإدارة المدرسية فرض الآراء على الطلبة					

المجال الرابع: الحق في الصحة

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
32.	تدعم الإدارة المدرسية زيارة الفرق الصحية للمدرسة لإجراء الفحوصات الطبية الدورية للطلبة					
33.	تعمل الإدارة المدرسية على تسهيل إعطاء اللقاحات الضرورية الموصى بها من وزارة الصحة الفلسطينية					
34.	تحرص الإدارة المدرسية على تقديم برامج الإرشاد والتوعية الصحية بالتنسيق مع الجهات المعنية					
35.	تتابع الإدارة المدرسية المشكلات الصحية للطلبة مع أولياء الأمور					
36.	يتوافر في المدرسة طاقم مُدرّب لتقديم الإسعافات الأولية					
37.	تتناسب مساحة الصفوف مع أعداد الطلبة					
38.	تتوافر في المدرسة ملاعب مناسبة لأعداد الطلبة					
39.	تحرص الإدارة المدرسية على توفير الأثاث الصحي					
40.	تحرص الإدارة المدرسية على نظافة المرافق الصحية					
41.	تتوافر في المدرسة وسائل (التبريد والتدفئة)					
42.	تطبق الإدارة المدرسية إجراءات الأمن والسلامة العامة					
43.	يتلاءم المبنى المدرسي مع متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة					
44.	تتوافر في المقصف المدرسي المأكولات الصحية					

المجال الخامس: الحق في مواجهة التمييز

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
45.	تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب الدين					
46.	تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب المكانة الاجتماعية					
47.	تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب المستوى الأكاديمي					

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
48.	تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب الجنس					
49.	تتجنب الإدارة المدرسية التمييز بسبب الانتماء السياسي					
50.	تسعى الإدارة المدرسية لتحقيق العدالة بين المعلمين					
51.	تسعى الإدارة المدرسية لتحقيق العدالة بين الطلبة					
52.	تحرص الإدارة المدرسية على مبدأ تكافؤ الفرص					
53.	تعديل الإدارة المدرسية في منح شهادات التقدير للطلبة					
54.	توصي الإدارة المدرسية بترقية المعلمين بموضوعية					
55.	تطبق الإدارة المدرسية القانون المدرسي على جميع الطلبة دون تمييز					
56.	توزع الإدارة المدرسية المهام الإضافية على المعلمين بعدل					
57.	تهتم الإدارة المدرسية بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة					
58.	تتابع الإدارة المدرسية الطلبة الموهوبين					

ملحق رقم (5): تسهيل مهمة/ جامعة القدس لمديرية تربية وتعليم محافظة بيت لحم

Al-Quds University
Faculty of Educational Sciences

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس
كلية العلوم التربوية

التاريخ: 2019/9/15

حضرة السادة/ مديرية التربية والتعليم المحترمين
بيت لحم

السيد
المعلم
a k c

الموضوع : تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة غريس حزبون الياس ، ورقمها الجامعي (21710001) ، بإجراء دراسة
بعنوان:

"مدى تطبيق الادارة المدرسية لمبادئ حقوق الانسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في
مدارس محافظة بيت لحم "

لذا نرجو من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه، وذلك لتطبيق الدراسة خلال
الفصل الدراسي الحالي .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

انسان ناصر
كلية العلوم التربوية
جامعة القدس

ملحق رقم (6): تسهيل مهمة/ مديرية التربية والتعليم للمدارس في محافظة بيت لحم

بسم الله الرحمن الرحيم

STATE OF PALESTINE
Ministry of Education
Directorate of Education /Bethlehem



دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم
مديرية التربية والتعليم /بيت لحم

الرقم: ٢٩٩٣ / ١ / ١٣ / ٢٠١٩

التاريخ: ٢٠١٩/٠٩/٢٥

الموافق: ٢٦ محرم، ١٤٤١

حضرة مديري ومديرات المدارس الحكومية والخاصة المحترمين

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: تسهيل مهمة

نهديكم أطيب تحياتنا، ونعلمكم بأنه لا مانع من تسهيل مهمة الطالبة: " غريس حزبون الياس " من كلية العلوم التربوية من جامعة القدس، والسماح لها بتوزيع استبانة تتعلق برسالة الماجستير بعنوان: " مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الانسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم"، ، على أن لا يؤثر ذلك على سير العملية التعليمية.

مع الاحترام

أ. بسام مدحت طهبوب

مدير التربية والتعليم



التعليم العام

ج.ز.

هاتف (00970-2741271/2) / فاكس (00970-2-2744392) Fax

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1.	خطاب الباحثة للمحكمين	116
2.	الاستبانة في صورتها الأولى	117
3.	قائمة بأسماء المحكمين	123
4.	الاستبانة بصورتها النهائية	124
5.	تسهيل مهمة/ جامعة القدس لمديرية تربية وتعليم محافظة بيت لحم	130
6.	تسهيل مهمة/ مديرية التربية والتعليم للمدارس في محافظة بيت لحم	131

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة	65
2.3	نتائج معامل ارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط فقرات مجال الحق في الكرامة الإنسانية	67
3.3	نتائج معامل ارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط فقرات مجال الحق في التعليم	67
4.3	نتائج معامل ارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط فقرات مجال الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي	68
5.3	نتائج معامل ارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط فقرات مجال الحق في الصحة	68
6.3	نتائج معامل ارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط فقرات مجال الحق في مواجهة التمييز	68
7.3	نتائج معامل الثبات للمجالات	69
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم مرتبة تنازلياً	73
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال الحق في الكرامة الإنسانية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	74
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال الحق في التعليم مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	75
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	76
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال الحق في الصحة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	77
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال الحق في مواجهة التمييز مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	78
7.4	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجنس	80
8.4	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المسمى الوظيفي	81
9.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي	82

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
10.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي	83
11.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة في العمل المدرسي	84
12.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة في العمل المدرسي	85
13.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المرحلة الدراسية	86
14.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في مدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير المرحلة الدراسية	87
15.4	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة لمدى تطبيق الإدارة المدرسية لمبادئ حقوق الإنسان من وجهة نظر المعلمين والمديرين في مدارس محافظة بيت لحم تعزى لمتغير الجهة المشرفة	88

فهرس المحتويات

الإهداء	1
إقرار	أ
الشكر والتقدير	ب
الملخص باللغة العربية	ج
الملخص باللغة الانجليزية	د

1 الفصل الأول: خلفية الدراسة

1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	5
3.1 أسئلة الدراسة	6
4.1 فرضيات الدراسة	6
5.1 أهداف الدراسة	7
6.1 أهمية الدراسة	7
7.1 حدود الدراسة ومحدداتها	8
8.1 مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية	9

11 الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة	11
2.2 مفهوم الحق لغةً واصطلاحاً	11
3.2 مفهوم حقوق الإنسان	13
4.2 تاريخ نشأة حقوق الإنسان	14
5.2 حقوق الإنسان في الأديان السماوية	18
6.2 خصائص حقوق الإنسان وصفاتها	23
7.2 أهمية مبادئ حقوق الإنسان	25
8.2 عناصر مبادئ حقوق الإنسان	26
9.2 معوقات توظيف حقوق الإنسان	35
10.2 دور الإدارة المدرسية في تنمية الوعي بحقوق الإنسان	36
11.2 حقوق المعلم وحقوق الطالب	38
12.2 حقوق الإنسان في فلسطين	40

الدراسات السابقة	44
------------------------	----

الدراسات العربية	44
------------------------	----

54.....	الدراسات الأجنبية.....
61.....	التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

63 الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات.....

63.....	1.3 منهج الدراسة.....
64.....	2.3 مجتمع الدراسة
64.....	3.3 عينة الدراسة
65.....	4.3 أداة الدراسة.....
66.....	5.3 صدق أداة الدراسة
69.....	6.3 ثبات الدراسة
69.....	7.3 متغيرات الدراسة
70.....	8.3 إجراءات الدراسة.....
70.....	9.3 المعالجة الإحصائية

72 الفصل الرابع: نتائج الدراسة.....

72.....	1.4 تمهيد
72.....	2.4 نتائج أسئلة الدراسة

90 الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات.....

90.....	1.5 مناقشة نتائج السؤال الأول
94.....	2.5 مناقشة نتائج السؤال الثاني.....
101	3.5 التوصيات.....

102	المصادر والمراجع
115	الملاحق.....
132	فهرس الملاحق
133	فهرس الجداول
135	فهرس المحتويات